المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

العدد 33 (ايار-مايو 2025)

المجلد الثامن

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو — Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب — Morocco

رئيسة اللجنة العلمية:

د. علي منصور سعيد عطية — Dr. Ali Mansour Saeid Ateeyah

ليبيا — Libya

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش — Dhi Yazan Elaawach

اليمن — Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب — Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب — Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب — Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر — Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
جامعة صن يات سين الحكومية، الصين
- **د. منال محمود خيري**
أستاذة جامعية، جامعة حلوان، مصر
- **د. منير خروف**
استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة، الجزائر
- **د. سعيد بربيش**
استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم، المغرب
- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت، فلسطين
- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة، مصر
- **د. عامر شبل زيا**
باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد، العراق
- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة، العراق
- **د. ابو بكر خوالد**
أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة، الجزائر
- **د. ليندة فريحة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة الجزائر
- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر
- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب
- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر
- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. ايمان بو قرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان – الجزائر

- **د. هند ابن الخياط الزكاري الحسني**
الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب

- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. المختار الطالب حنده**
أمين عام (وكيل) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - موريتانيا

- **د. سكينة خضراوي**
مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي - تونس

- **د. حسن المكراز**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير - المغرب

- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم - العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين - فلسطين

- **د. مداح عبد الباسط**
أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 - الجزائر

- **د. محمد الغواطي**
أستاذ التعليم العالي محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، المغرب

- **د. يحي عبد الرحمن يحي**
استاذ التمويل والاستثمار، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **د. الصغير ميسم**
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر

- **د. منير عوادي**
المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

- **د. عائشة عوماري**
جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

- **د. هيثم حميد مطلك المنصور**
وزارة التربية، بغداد، العراق

- **د. فخاري فاروق**
أستاذ محاضر، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

- **د. الحورمي محمد**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

- **د. وجدان عبدالله السودي**
استاذة مساعدة، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

- **د. بوخاري هشام**
أستاذ مساعد قسم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر

- **د. أبوبكر خليفة أبو بكر أبوجرادة**
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا

- **د. الراجي أحمد**
أستاذ مساعد، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، أيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

- **رفار أمير عبد القادر**
أستاذ محاضر مشارك جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

- **محمد الشرايمي**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب

- **صلاح محمد إبراهيم أحمد**
أستاذ التعليم العالي في الاقتصاد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **أحمد الرفاعي محمد أحمد إمام**
كلية العلوم السياسية والاقتصاد، جامعة مايو بالقاهرة، مصر

- **مركان محمد البشير**
أستاذ محاضر، جامعة تيسمسيلت، الجزائر

- **محمد عبدالقادر عطاالله محمد**
أستاذ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **حمادي شَرَبَار**
أستاذ مساعد بالمعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، المغرب

- **د. محمد الضو**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، المغرب

- **الشاذلي عيسى حمد عبدالله**
مدير الجامعة، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **عبدالله التوم عبدالله محمد**
أستاذ الاقتصاد، العمل الحالي المملكة العربية السعودية

- **سعد عبدالله سيد أحمد الكرم**
أستاذ الاقتصاد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **محمد حزام صالح العماري**
أستاذ دكتور، بقسم الجغرافيا، جامعة ذمار، اليمن

- **حاج موسى كوكو عطا الجيد**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **رشيدة عباس العوض محمد**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **أحمد عبدالرحمن عمر الطاهر**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل النيل الأبيض، السودان

- **هناء فاروق التجاني عوض الله**
استاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد، جامعة النيل الابيض، السودان.

- **سناء وليد الريس**
أستاذة جامعية علوم مالية ومصرفية ، جامعة دمشق، سوريا.

Details and information | تفاصيل ومعلومات

The following is a List of the Indexing Databases | المجلة مفهرسة ضمن

فهرس المحتويات

	البحث/المقال	الصفحة
1	**حوكمة إدارة المياه بين الواقع وإستراتيجية التنمية** د. حسناوي سليمة اسناذة مؤقتة جامعة ابن خلدون تيارت-الجزائر	15
2	**آليات الحماية القانونية للموارد المائية في التشريع الجزائري (قراءة في أحكام الأمر رقم 05/12)** د. كركوري مباركة حنان أستاذ مساعد قسم "ب"، كلية الحقوق- جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة (الجزائر)	25
3	**أهمية الحوكمة المائية في تعزيز الأمن المائي -تجارب دولية في مجال إعادة تدوير المياه العادمة** د. صيد ماجد، د. رقايقية فاطمة الزهراء جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس - الجزائر	39
4	**المياه سلاح جديد يهدد ملامح المشهد الجيوسياسي في سوريا** د. زبدة رفيقة استاذة بجامعة زيان عاشور الجلفة-الجزائر	56
5	**حقوق مصر التاريخية في مياه النيل أزمة سد النهضة نموذجاً 1995-2020 م، دراسة تاريخية** د. هويدا احمد على احمد دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب جامعة أسيوط- مصر	71

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2025) 32 العدد / 8 المجلد VOL 8 / ISSUE 32 (2025)
ISSN: 2569-7366

التسلم Received	التعديل Revised	القبول Accepted	حساب ORCID
2025-04-02	2025-04-12	2025-05-10	DOI : https://orcid.org/0000-0000-0000-0000

حوكمة إدارة المياه بين الو اقع وإستر اتيجية التنمية

Governance of water use as an entry point for achieving water security within the framework of sustainable development

د. حسناوي سليمة

اسناذة مؤقتة جامعة ابن خلدون تيارت-الجزائر

Abstract

Water resources are one of the main ingredients for development in any country, including the Arab countries and Algeria in particular, suffering from an acute crisis, as a result of climatic and natural conditions on the one hand, and the absence of sustainable rationalization, effectiveness and efficiency on the other hand.

Consequently, it became necessary for Algeria to develop a strategy that would preserve the water resource through the participation of the private sector in the process of managing and managing water demand and civil society, oversight, accountability and transparency in order to achieve food and health security.

That is why water security has become one of the dimensions of human security, which has increased attention, especially in light of the introduction of the water governance approach within the framework of sustainable development. Water is the basis of life, advancement and prosperity of societies.

Keywords: water security, sustainable development, water use.

ملخص

إن الموارد المائية تعد أحد المقومات الرئيسية للتنمية في أي دولة ، بما فيها الدول العربية والجزائر خصوصا تعاني من أزمة حادة ، نتيجة لظروف مناخية وطبيعية من جهة ، وغياب الترشيد المستدام والفعالية والكفاءة من جهة أخرى.

وبالتالي أصبح من الضروري على الجزائر ضرورة وضع إستراتجية من شأنها المحافظة على المورد المائي عن طريق اشتراك القطاع الخاص في عملية التسيير وإدارة الطلب على مياه والمجتمع المدني والرقابة والمساءلة والشفافية بهدف تحقيق الأمن والغذائي والصحي.

ولهذا أصبح الأمن المائي إحدى أبعاد الأمن الإنساني الذي زاد الاهتمام به خاصة في ظل طرح مقاربة حوكمة المياه في إطار التنمية المستدامة ، فالماء هوا ساس الحياة ورقي وازدهار المجتمعات .

الكلمات المفتاحية: الأمن المائي ، التنمية المستدامة ، استغلال المياه .

يعتبر الماء أهم العوامل الواجب توفيرها بدرجة كافية لتوفير الغداء الضروري والكافي خاصة في المناطق الشبه الجافة والجافة ، مثل ماهو عليه الحال في الدول العربية التي تعاني من ندرة المورد الطبيعي الحساس ، لكن رغم هذا فإنها تقوم لاستهلاك هذه المادة الحيوية بكميات تتجاوز إمكانيتها المناحة من هذا المورد .

فهو يشكل موردا محدودا يمثل حوالي 3 بالمائة فقط من مجمل كمية المياه على كوكب الأرض ، وكذا 70 بالمائة من هذه المياه العذبة موجودة على شكل انهار جليدية وتظهر النسبة الباقية على شكل انهار وبحيرات ومياه جوفية هذا الموارد المائية ليست موزعة بشكل متجانس ، وتعاني بعض المناطق من قلة تواجد المياه فيها مقارنة بالمناطق الأخرى ، وعلى سبيل المثال توجد المنطقة العربية تتضمن 5 بالمائة من مجمل سكان العالم نسبة لا تتجاوز 1بالمائة فقط من كمياه المياه العذبة المتاحة حاليا .

كما انه تم إرساء مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وقبولها في المؤتمر العالمي للمياه والبيئة الذي عقد في دبلن 1992والتي تنطلق من فهن أن المياه مورد طبيعي محدود سريع التأثير ومشاكله تنيحة متغيرات ظرفية وأخرى هيكلية ، من هنا تولدت قناعة ضرورة تحسين تسيير المياه والخدمات المتعلقة بتوفيرها من اجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية على نحو مستدام ودون الأضرار بالبيئة ، مما يتطلب ضرورة تحسين حوكمة المياه ، اي تحسين عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المياه والمحافظة عليها .

ومن خلال ما سبق تتجسد مشكلة البحث في السؤال التالي : إمكانية اعتبار حوكمة المياه كمدخل لتحقيق الأمن المائي في اطار التنمية المستدامة

يمكن الإجابة على الاشكلية من خلال المحاور التالية :

أولا : ماهية الحوكمة المائية

خلال سنوات السبعينيات عرف بعض الاقتصاديين الحوكمة بأنها مختلف الإجراءات الموضوعية محل التطبيق من طرف المؤسسة لاجل إيجاد تنسيقات داخلية بغية تخفيض تكاليف واعباء المبادلات التي يلاقيها السوق حاضرا .فهدف الحاكمية إذن : هو تثبيت وتحديد القواعد للعمل بين المسيرين والمساهمين [1].

ظهر مصطلح الحوكمة أو الحاكمية عام 1937 وفي بحث the nature of firm ، والذي أنجز من طرف Ronald Coase [2]. ، واليوم نجد أم الحكم الرشيد له العديد من المصطلحات والمفاهيم ، ففي خلال سنوات السبعينات عرف بعض الاقتصاديين الحاكمية بأنها مختلف الإجراءات الموضوعية محل التطبيق من طرف المؤسسة [3]. واليوم نجد أم الحكم الرشيد له العديد من المصطلحات والمفاهيم ، ففي تعريف قدمه البنك الدولي لسنة 1989 بأنه " **أسلوب ممارسة القوة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية [4] ".**

أما برنامج الامم المتحدة الانمائي يعرف الحوكمة على انها " **ممارسة سلطة و اقتصادية وادرية في ادارة شؤون بلد ما على جميع المستويات ، وتشمل الحوكمة الاليات والعمليات والمؤسسات المعقدة التي يفصح المواطنون والمجموعات من خلالها عن مصالحهم ويسوون خلافتهم ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية [5] " .**

[1] أحمد تي وسعيد بشول ، دور واهمية حوكمة النياه في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مجلة ابحاث ودراسات التنمية ، العدد الثالث ديسمبر 2015 ، ص 120.

[2] حماد طارق عبد العال ، حوكمة الشركات ، دار الجامعية عين شمس ، مصر 2005 ، ص 05.

[3] زوبيدة محسن و اولاد حيمودة عبد اللطيف ، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 2014/05.، ص 107

[4] كفي مريم و ساري سهام ، اليات حوكمة المياه لتحقيق الامن المائي في ظل التنمية المستدامة ، مجلة ابحاث ودراسات التنمية ، العدد الثالث ، ديسمبر 2015، ص 106

[5] حماد طارق عبد العال ، المرجع السابق ، ص07.

عرف برنامج الامم المتحدة الانمائي بانها " **ممارسة سياسية و اقتصادية وإدارية في إدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات ، وتشمل الحكومة الآليات والعمليات والمؤسسات المعقدة التي يفصح المواطنون والهيئات والمجموعات من خلالها على مصالحهم يسوون خلافاتهم ويمارسون حقوقهن وواجباتهم القانونية [6] ".**

ويشير مصطلح حوكمة Gouvrnance إلى الخصائص التالية :

الانضباط : أي اتباع السلوم الاخلاقي المناسب والصحيح .

الشفافية : اي تقديم صورة حقيقية لكل يحدث .

الاستقلالية :أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل .

المسائلة : أي إمكان تقييم وتقدير أعمال المسؤول الإداري والتنفيذي .

المسؤولية : أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة .

العدالة : أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة .

المسؤولية الاجتماعية : أي النظر إلى المؤسسة كموطن جديد .

الحكومة لانصرف إلى توجه منفرد أو مفهوم مادة معينة ، أنما هي مفهوم متشعب يشمل مختلف الميادين سواءا اقتصادية ، اجتماعية والسياسية ، بل أنه اقتحم الميدان البيئي من خلال مفهوم حوكمة الموارد الاقتصادية التي تعد متغيرا هاما في نموذج التنمية على المستوى العالمي ، حيث نجد الحوكمة البيئية العالمية الذي يشير إلى مجموعة المنظمات وأدوات السياسة العامة واليات التمويل والقواعد والإجراءات التي تنظم حماية البيئة العالمية وحدود استخدام الموارد ، حيث طرحت الفكرة من خلال مؤتمر استوكهولم 1972 ، والذي حدد المبادئ الأساسية لمستقبل حوكمة البيئة العالمية ، والتي اتخذت كمرجع اساسي لمواثيق التنمية المستدامة ، وعلى رأسها القمة العالمية للتنمية المستدامة ، ومن خلال تقرير بروتلاند سنة 1987 وذلك في سياق تطور السياسة البيئية العالمية [7].

1* تعريف الحوكمة المائية :

مصطلح "**حوكمة المياه** "حديث نسبيا " فقد برز هذا المفهوم منذ العقد الاخير من القرن العشرين وتزايدت اهمية منذ تبني المنتدى العالمي الثاني للمياه والذي عقد في مدينة لاهاي الهولندية عام 2000 حيث اتفق فيه الإطراف المجتمعة على ان مشكلة المياه في العالم هي ادارة وليست مشكلة ندرة فقط [8].

[6] زوبيدة محسن واولاد حمودة عبد الطيف ، المرجع السابق ، ص109.
[7] صفوت عبد الدايم ، نانسي ونانسي عودة ،حوكمة المياه ، تقرير جامعة الدول العربية ،الفصل الحادي عشر ، 2012 ، ص 172.
[8] صفوت عبد الدايم ، نانسي ونانسي عودة ،المرجع السابق، ص 173 .

فحوكمة المياه " **هي مجموعة النظم المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة استخدام المياه وتطوير الموارد المائية وخدمة التزويد المائي ، أو ببساطه هي تحديد من يحصل على المياه ومتى يحصل عليها وكيف ،أي أنها بأبسط معانيها مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم بصنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها، يشارك في صنعها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص .**[9].

كما عرفها بيتر روجرز " **الحوكمة المائية مجموعة من المظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية الملائمة وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية** [10] **" .**

تتمحور الحوكمة المائية في اربعة ابعاد وهي :

- **بعد اقتصادي** : ويتعلق باستعمال العقلاني للمياه ودورها في التنمية الاقتصادية الشاملة .
- **بعد اجتماعي** : تعتبر امتدادات المياه خدمة اساسية وضرورية يحتاجها يوميا كل كائن بشري بغض النظر عن جنسه ومستواه الاجتماعي ، لذا يجب توفير تضامن اجتماعي يسمح حتى للطبقات المعدومة بالحصول على الكميات اللازمة للعيش .
- **بعد بيئي** : يرمي إلى الاخذ بالاعتبار اثار استعمالاتنا على البيئة وعلى الاوساط المائية ومدى تاثيرها بذلك ، أي التوجه نحو الاستعمال المستدام للماء ذا الاثار الايجابية .
- **بعد سياسي** : ويتمثل في منح المووين ومختلف الاطراف السلطة للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير الموارد وكذلك حق الجميع في الحصول على الماء [11]

2* خصائص الحوكمة المائية الفعالة :

الحوكمة تتضمن جملة من الخصائص التي تتمثل في :

- **التخطيط التكاملي** : يجب أن يتم صنع واتخاذ القرارات في اطار من التسيير المتكامل للموارد المائية مما يجعل حوار المعنيين بمجال المياه ، امرا لازما ومطلوبا سواء افقيا بين المعنيين من نفس المستوى مثل التخطيط داخل وحدة ما ، أو عموديا أي بين المعنيين من المجتمع المحلي أو الحوض المائي أو حتى على مستوى الدولة [12].
- **العمليات التشاركية** : ينبغي أن تراعي وتأخذ بعيين الاعتبار كافة اصوات المواطنين ، رجالا ونساءا ، ونختلف القوات الحية ، خلال القيام بأعمال التخطيط إما بالمشاركة بشكل مباشر ،أو من خلال المنظمات والهيئات التي تمثلهم ، وحتى على مستوى القطاع أو الهيئة المعنية بإدارة وتسيير المياه لابد من ممشاركة العمال في التسيير ، وتتجلى ذلك عندما يساهم أولائك الذين يوجدون في اسفل السلم الهرمي للمؤسسة في السلطة ووظائف التسيير ، ويعني ذلك

[9] كفي مريم وساري سهام ، المرجع السابق ، ص 107
[10] زوبيدة محسن و اولاد حيمودة عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 107.
[11] زوبيدة محسن واولاد حيمودة عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 108.
[12] احمد تي و السعيد بوشول ، المرجع السابق ، ص 124.

أن يصبح العمال طرفا في عملية اتخاذ القرار التي كانت حكرا على المسيير دون غيرهم ، وبصفة عامة المقصود بالمشاركة كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الادرة لمعاونتها في اتخاذ القرارات والسياسات التي تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقيق الصالح العام .والمشاركة في حد ذاتها قيمة اجتماعية واسلوب اجتماعي يحقق مزايا عديدة ، يعرفها البعض بأنه صورة استفادة المواطنين من الفرص المتاحة لهم للتأثير في السياسات والقرارات التي تمس مصالحهم

- **االتركيز على التخفيف من الفقر** : ينبغي أن تراعي الادارة المائية بمستوياتها المختلفة ووضع استراتجيات للتخفيف من الفقر ، فتح المجال اكثر لمشاركة الفقراء والمهمشين عي عمليات التخطيط ، وهذا يمثل من جهة الاهنمام بضرورة توفير المياه للاستخدامات الانتاجية الصغيرة ، ومن جهة توفير الشروط والظروف الملائمة لنحقيق الاستعمال الامثل لما يتوفر عليه ذكاء الناس من مبادرات وابداعات نساهم في تحسين الاداء ، وتغيير السلوك والتكييف مع مستجدات المحيط وتحقيق الفعالية في اتخاذ القرارات .
- **الشفافية** : الحوكمة عملية تفاعلية بين المستويات المشاركة والعمل الجماعي ، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات متداولة بحرية بين مختلف فئات المعنيين ، وينبغي أن تكون عمليات صنع القرارشفافة ومتاحة لاطلاع عامة المواطنين ، خصوصا في مجال النخطيط ووضع السياسات وتنفيذها [13].

3*دواعي اللجوء لحوكمة المائية

يشير تقرير الامم المتحدة الثالث بشأن الموارد المائية في العالم سنة 2009 إلى تفاقم النقص الشديد في الموارد المائية ، غدت الحوكمة السديدة عاملا لاغنا عنه في ما يتعلق بإدارة وتسير الموارد المائية ، وكذلك فإن مكافحة الفقر تتوقف على القدرة في الاستثمار في الموارد المائية [14] ذلك للاسباب التالية :

- **زيادة الطلب على المياه** :أهم أسباب قلة المياه الحاجة إلى الحوكمة النمو السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فالمجتمعات في الوقت الحالي تمارس ضغطا متزايدا على المياه والموارد الطبيعية الأخرى .في الوقت الذي يتضاعف فيه عدد السكان العالم ثلاث مرات في القرن العشرين ، فإن استهلال المياه زاد ست مرات .في كثير من البلدان أو مناطق يتجاوز الطلب العرض بحيث يتم توزيع كافة المياه المتحدة مما يؤدي إلى قلة الموارد ومن ثم ندرته وهذا مايحدث في الدول العربية التي تعاني مواطنوها من ادنى حصص الفرد في المياه العذبة المتجددة على مستوى العالم [15]
- **زيادة التلوث** : نزايد اهمية قضايا التلوث عندما يكون هناك شح في المياه (زيادة الطلب على العرض)، لذلك يعتبر التلوث من نتائج تزايد الطلب وينبغي التفكير باستخدام تلك الملوثات ومناقشتها في ضوء الاحتياجات الاستهلاكية والمتطلبات البيئية الملحة [16].

[13] احمد تي والسعيد بوشول ، المرجع السابق ص 125.
[14] أحمد تي وسعيد بشول ، المرجع السابق ، ص 130.
[15] زوبيدة محسن واولاد حيمودة عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 108.
[16] كفي مريم وساري سهام ، المرجع السابق ، ص 108.

- **تزايد الترابط بين النظم المائية وتعقيدها :** تتضاعف تحديات الحكومة الفعالة ، عندما تصبح الموارد أكثر تطورا ويتزايد التعقيد في الروابط بين مختلف استخداماتها ومستخدميها ونظمها ، وهذا التعقيد يكون دافع مهم لمزيد من الحوار والتفاوض بين مستخدمي المياه لأنه يحد من فعالية نماذج القيادة والتحكم من اعلي إلى أسفل وهناك ملكية مورد مائي والتي تمنح الحق في بعض السلطة والسيطرة على ذلك المورد [17].
- **تغير المناخ :** التغيرات المناخية بشكل أساسي على الموارد المائية من خلال تكرار وقوع إحداث كارثية مثل (الفيضانات وموجات الجفاف) وتغيرات زمانية ومكانية في أنماط هطول الأمطار ، من شأنها التأثير ومتفاقمة الخطر الذي يهدد الإفراد وسبل حياتهم ، وصحتهم وامنهم ، ونشير عمليات النمذجة المناخية إلى مجموعة معقدة من النتائج المحتملة ومن منطق الحوكمة يتطلب مواجهة تحدي التغيرات المناخية عند التخطيط لإدارة المياه [18].
- **ضرورة الإنصاف في تزويد الخدمات والموارد المائية** المياه تعد عامل حاسم في النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وللأسف قليلا ما يتم إدراك العلاقة بين تخفيض الفقر والوصول إلى المياه المأمونة في السياق الاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي رغم أهميتها المتزايد كأحد aأهم دواعي الحوكمة المائية ، لعبارة أخرى عدم القدرة على الوصول إلى خدمات مائية مناسبة ومستدامة من أسباب ونتائج ومؤشرات الفقر .وعندما يصبح الوصول إلى المياه خاضعا لنقاش في إطار حقوق الإنسان يكون من الضروري ضمان وصول منصف للمياه وإلى عمليات صنع القرار المائي من جميع القطاع المجتمع [19].

ثانيا : الامن المائي والتنمية المستدامة :

1*الأمــن المائي :

من القرن التسعينيات بداية منذ الاستراتجية والدراسات الدولية العلاقات الأدبية بدأت أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي ، الطبيعية وتنميتها، وفي مقدمتها المياه، وصار مفهوم المن المائي أحد مكونات مفهوم الأمن القومي .

والأمن المائي هو وضعية مستقرة لموارد المياه، يمكن الاطمئنان إليها، ويتحقق هذا الوضع عندما تستجيب الموارد المائية المتاحة للطلب عليها، أي أن درجة الأمن المائي لدولة ما تتوقف على طبيعة العلاقة بين المعروض من المياه والطلب عليها في فترة زمنية معينة، ومن ثم يمكن التعامل مع مفهوم الأمن المائي باعتباره مفهوما نسبيا يزيد وينقص بحسب طبيعة العلاقات بين عرض المسالة والطلب عليها، وينطلق فهم تحليل مفهوم الأمن المائي لأية دولة من خلال تحليل منظومة الميزان المائي، ويأتي

[17] كفي مريم و ساري سهام ، المرجع السابق ، ص 108.
[18] زوبيدة محسن واولاد حيمودة عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 109.
[19] كفي مريم وساري سهام ، المرجع السابق ، 109.

هذا الأخير على ثلاث حالات هي:[20] حالة التوازن المائي : تنخفض حينما يتعادل الطلب على– (Water balance): المياه مع حجم المعروض منها.

- حالة الوفرة المائية : حينما يكون حجم الموارد المائية أكبرمن حجم الاحتياجاتWater surplus .
- حالة العجز المائي يكون فيها حجم الموارد المائية المتاحة (Water deficit): أقل من حجم المطلوب للوفاء بالاحتياجات المائية اللازمة.

كما يرتكز الأمن المائي على عدة أسس هي :

*اعتبار المياه من إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية، إذ بدون ماء لا يمكن القيام بعمليات التنمية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى الأخص مجالات الشرب، الزراعة والصناعة كما جاء في قوله تعالى " : **وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت و أنبتت من كل زوج بهيج) " سورة).الحج 5.**

* إعتبار المياه سلعة اقتصادية أي أنها ليست سلعة مجانية - (Economic good) وبالتالي هدر المياه أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة.

* إن التنافس على مصادر المياه بين دول المنطقة يجعل من هذه السلعة الحيوية). ذريعة لإثارة المشاكل ونشوب النزاعات[21] .

يمكن القول أن جوهر الأمن المائي هو أن يكون لدى المجتمعات إمكانية الحصول على مياه كافية، أو يجب أن يكون لديها الوسائل للحد من الضرر الذي يترتب عن نقص المياه

2*المـياه والتنـمية :

تشكل المياه بالإضافة إلى الإنسان والأرض أهم عناصر التنمية بمفهومها الشامل الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتظهر هذه الأهمية من خلال العلاقة المتبادلة بين معدلات استهلاك المياه ومؤشرات التنمية المتعددة، كمتوسط الناتج القومي ومعدل دخل الفرد وعمر الفرد المتوقع عند الولادة، ودرجة الاكتفاء الذاتي ودرجة التصنيع ومستوى التعليم ومعدل الأمية، حيث أظهرت الدراسات التي أجريت أن هذه المؤشرات ترتفع كّلما ارتفع مع معدل استهلاك من المياه والعكس صحيح، حيث نجد أن الدول التي يرتفع فيها معدل استهلاك المياه يصل نصيب الفرد فيها من المياه إلى أكثر من 1200 م 3 في السنة، فإن دخل الفرد 1000 دولار أمريكي، ويصل عمر الفرد المتوقع عند الولادة إلى 75 سنة فأكثر، وترتفع فيها درجة التصنيع والاكتفاء الذاتي، كما تنخفض فيها معدلات النمو السكاني والأمية، بينما يحدث العكس في الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من المياه وتنخفض إلى 5000 دولار أمريكي واقل على الرغم من أن وفرة الموارد المائية تعتبر عاملا هاما في ارتفاع مؤشرات. التنمية، إلا أن هناك بعدا لا يقل أهمية عنه يتمثل في عنصر الإدارة، واستغلال واستخدام الموارد المائية بدليل أن دولا لا تفتقر إلى موارد مائية بالمعنى الحقيقي، وتعاني من عجز مائي خطير، إلا أنها تحقق قفزات متقدمة في التنمية كإسرائيل والبحرين، وعلى العكس تماما فإن دولا تتمتع بموارد مائية فائضة، إلا أن مؤشرات التنمية فيها تتراجع وتعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية

[20] 88. ، ص (الطاهر نعيم ابراهيم ، مرجع سابق، ص(88

[21] . ، ص34 ،: القاهرة 2012 العربي للنشر والتوزيع، ط 1 المياه العربية وحروب المستقبل، ، (إسماعيل محمد صادق

خطيرة كبنغلادش وإثيوبيا مثلا، الأمر الذي جعل المنظمات الدولية تحّذر من خطورة إهمال البعد الإداري في تنمية واستخدام الموارد المائي [22]

قد يؤثر الأمن المائي عميقا في الجهود التنموية لبلد ما، إذ تحافظ المياه على الحياة سواء بطريقة مباشرة من خلال الاستهلاك أو غير مباشرة من خلال استخدامها في الزراعة والصناعة، وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان النامية، حيث ترتبط سبل المعيشة الريفية ارتباطا وثيقا بوفرة المياه واستخداماتها.

تؤدي زيادة ندرة المياه وانعدام الأمن المائي إلى المزيد من الوفيات الناجمة عن الجفاف والأمراض المائية المحمولة عبر المياه، وبفعل النزاعات السياسية على الموارد). المحدودة وفقدان أنواع الكائنات التي تعيش في المياه العذبة [23]

3*سبل حوكمة الموارد المائية لتحقيق الأمن المائي في الجزائر :

بالنسبة للجزائر ونظرا لما تتميز به من خصائص فهي تتوفر على موارد مائية نادرة ، هشة وغير منتظمة في الوقت الذي تواجه فيه طلب متزايد لرفع مستوى المعيشي للسكان وتلبية الحاجات التنموية ومن اجل التماشي مع هذا الوضع والنهوض بالنشاط الصناعي والزراعي والخدمات ...، بالكمية الضرورية بالنوعية المطلوبة من الموارد ، ومحاولة لتحقيق العدالة في توزيع هذا المورد بين مختلفة القطاعات وبالطبع حسب الأولوية ، قامت الجزائر بإنشاء الأحواض الهيدروغرافية التي تسيير الماء وفقا لنمط وحدوي (والوحدة الهيدروغرافية الطبيعية) ، وذلك أن المبادرات والأعمال التي يبادر بها اتجاه الموارد يجب أن تكون متكاملة ومنسقة فالنظام الهيدرولوجي العام جزء من الوسط الطبيعي ، الذي يوحد الماء بكل اشكاله ولا يعترف بالحدود والتقسيم الاداري ويسير الماء كوحدة طبيعية متكاملة على مستوى وسطه الفيزيائي الطبيعي وهو الحوض الهيدروغرافي ، دون التمييز بين المياه السطحية والجوفية ، ولا بين نوعية المياه وكميتها ، اي التسيير المتكامل للمياه بواسطة الحوض الهيدروغرافي لا يعرف الحوض كمساحة فقط لكن كمجال يحوي كل المياه السطحية والجوفية التي تتجه نحو نفس المخرج ، وموارد التربة الأراضي ، النبتات ، الحيوانات وكذا الأفراد وهذا لا يمكن أن يتجسد بصورة منسقة وعادلة إلا إذا تم خلق إطار للتشاور ومشاركة الأطراف المعنية لمسائل المياه لتحقيق تسيير تضامني للموارد المشتركة ، ويتم في الجزائر توفير إطار للتشاور فيما يتعلق بمسائل المياه من خلال لجان الأحواض الهيدروغرافية .

خاتمة :

[22]، ، دار الشرق الاوسط عمان ، ط1 ، 2005 ، ص 137.138. الشروق للنشر والتوزيع، محمد عادل ، الصراع مياه الشرق الوسط الحرب

[23]،المرجع السابق ، ص36. إسماعيل محمد صادق

لقد أصبحت حوكمة المياه الفعالة عنصرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة ، ويتطلب تحقيق الأمن المائي تقدير القيمة الحقيقة للمياه بما في ذلك التكاليف الاجتماعية ، والبيئية والمالية ، بالإضافة إلى تبني مناهج جديدة ،ويمكن أن يساعد تحليل فعالية التكاليف على تحديد الاستراتيجيات الأكثر قدرة على مواجهة ازمة المياه المتصاعدة .

كما انه من الضروري أيضا التوجه نحو إدارة الطلب على المياه بجانب إدارة العرض ، ولذلك ينبغي ان ينطوي آليات صنع القرار على أسس الحوكمة الرشيدة مثل الشفافية والتكامل والمسائلة ، والمشاركة ، كما ان مفهوم حوكمة المياه الفعالة بترسيخ عبر خمسة أسس : الكفاءة والاستدامة الاقتصادية والبيئية ، والاستجابة لاحتياجات التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، والمسائلة أمام أصحاب المصلحة والجمهور ، والالتزام بالقيم الأخلاقية والمعنوية .

توصيات :

*الماء مورد حيوي نادر له قيمة اجتماعية واقتصادية على حد سواء ، وان حماية المياه والحفاظ عليها، وتوزيعها ينجر تكاليف .

*حوكمة المياه توفير فرصة لمعالجة التحديات المائية المرتبطة بالظروف المناخية والجغرافية ، خاصة فيما ينعلق بتقديم الدعم الفني والمشورة ، لتعزيز القدرات وإدارة المعلومات وتوفير التمويل لتحفيز تطوير المشاريع بواسطة برنامج حوكمة المياه .

*تعتبر الحكومة أسلوب جديد في التدابير والتسيير بدعم تذويب الحدود وتشجيع التشارك بين المسيرين والمساهمين والمواطنين ومختلف المعنيين بقطاع الموارد المائية ، كما يشمل مصطلح الحوكمة مفاهيم جد هامة وأساسية أهمها الشفافية من خلال توفير المعلومات الدقيقة في وقاها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة ،وكذلك من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة من اجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد.

*التشريعات المائية تؤدي دورا مهما في صياغة السياسات والاستراتيجيات المائية ، وتوفير الإطار القانوني لحوكمة استغلال المياه ، وإصلاح المؤسسي ، والمعايير التنظيمية ، ونظم الإدارة ، وإنفاذ اللوائح * تعتبر الإدارة المائية المتكاملة من أدوات تحفيز الأفراد والمؤسسات ، تبحث في استدامة المياه وفي تحسين الحوكمة المائية .

لائحة المراجع

1. احمد طارق عبد العال ، حوكمة الشركات ، دار الجامعية عين شمس ، مصر 2005، دار الشرق الأوسط عمان، ط1 ، 2005 ، الشروق للنشر والتوزيع، 2*محمد عادل ، الصراع مياه الشرق الوسط الحرب

2. أحمد تي وسعيد بشول ، دور وأهمية حوكمة المياه في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، العدد الثالث ديسمبر 2015 .

3. زوبيدة محسن و أولاد حيمودة عبد اللطيف ، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 2014/05.،
4. كفي مريم و ساري سهام ، اليات حوكمة المياه لتحقيق الامن المائي في ظل التنمية المستدامة ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، العدد الثالث ، ديسمبر 2015،
5. صفوت عبد الدايم ، نانسي ونانسي عودة ،حوكمة المياه ، تقرير جامعة الدول العربية ،الفصل الحادي عشر ، 2012 القاهرة .

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2025) 33 العدد / 8 المجلد VOL 8 / ISSUE 33 (2025)
ISSN: 2569-7366

التسلم Received	التعديل Revised	القبول Accepted	حساب ORCID
2025-03-28	2025-04-15	2025-04-20	DOI : https://orcid.org/0000-0000-0000-0000

آليات الحماية القانونية للموارد المائية في التشريع الجزائري (قراءة في أحكام الأمر رقم 02/09)

Mechanisms of legal protection of water resources in Algerian legislation (Reading in the provisions of Order No. 02/09)

د. كركوري مباركة حنان

أستاذ مساعد قسم "ب"، كلية الحقوق- جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن خدة (الجزائر)

Abstract

The subject of this study is the mechanisms of legal protection of water resources in the Algerian legislation, as these mechanisms are initially manifested in defining the conceptual framework for water and the governance of water resources in Algeria, as well as the statement of the foundations on which the traditional and non-traditional water resources are based on this on the one hand, and on the other hand is reflected in the clarification of The specific procedural framework for the aspects of protection of water resources contained in the provisions of Law No. 05/12 related to water and amended by the provisions of Order No. 02/09 amending and supplementing the provisions of Law No. 08/03 relating to water, in addition to determining the criminal penalties established by the public authority on the offender who violated Water legislation has violated this vital resource.es.

Keywords: Water Resources; Algerian legislation; water governance; violation; criminal protection; Penalties.

ملخص

موضوع هذه الدراسة هو آليات الحماية القانونية للموارد المائية في التشريع الجزائري، حيث تتجلى هذه الآليات بداية في تحديد الإطار المفاهيمي للمياه وحوكمة الموارد المائية في الجزائر، وكذا بيان الأسس التي تقوم عليها الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتجلى في تبيان الإطار الإجرائي المحدد لمظاهر حماية الموارد المائية الواردة في أحكام القانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه والمعدل بموجب أحكام الأمر رقم 02/09 المعدل والمتمم لنصوص القانون رقم 03/08 المتعلق بالمياه، بالإضافة إلى تحديد العقوبات الجنائية المقررة من طرف السلطة العامة على الجاني الذي خالف التشريعات المتعلقة بالمياه وقام بانتهاك هذا المورد الحيوي..

الكلمات المفتاحية: الموارد المائية؛ التشريع الجزائري؛ حوكمة المياه؛ الانتهاك؛ الحماية الجنائية.؛ العقوبات.

مقدمة:

لقد شكلت الموارد المائية منذ القدم ولا زالت حتى اليوم موضع اهتمام العديد من الباحثين في المجتمع الدولي، على اعتبار أن المياه تمثل أحد أهم المجالات البيئية والسبب الرئيسي في ذلك هو اعتبار الماء عنصر جوهري في استمرار الحياة على

سطح الأرض، ففي وقتنا الحالي ظهرت العديد من المشكلات على الساحة الدولية تمحورت كلها حول ندرة المصادر والموارد المائية فضلا عن تعرض هذا المورد الحيوي المهم لسوء التسيير والاستعمال غير العقلاني وتعريضه لمخاطر التلوث، لذلك سعت معظم دول العالم ومن بينها الجزائر إلى توفير الحماية القانونية اللازمة للموارد المائية باعتبارها من بين الأملاك الوطنية الثمينة.

وعليه فإن هذه الدراسة تعالج بصفة خاصة موضوع آليات الحماية القانونية للموارد المائية في التشريع الجزائري (قراءة في أحكام الأمر رقم 02/09)، وننوه إلى مسألة مهمة وهي أن أحكام هذا الأمر جاءت نتيجة سلسلة متعاقبة من التعديلات المتعلقة بالقانون المتعلق بالمياه بداية من أحكام القانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه والمعدل بموجب القانون رقم 03/08، وقد تم تعديل أحكام القانون رقم 03/08 بموجب أحكام الأمر رقم 02/09 المعدل والمتمم والمتعلق بالمياه.

حيث تتجلى آليات الحماية القانونية بداية في تبيان الأسس التي تستند عليها الموارد المائية في الجزائر وكذا متطلبات حمايتها، وذلك عن طريق تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للموارد المائية وكيفيات تسيير هذا المورد الحيوي بطريقة عقلانية عن طريق تطبيق مبدأ "حوكمة المياه"، ثم بيان الإجراءات الردعية التي تهدف إلى حمايته وكذا فرض العقوبات المقررة على انتهاكه لأنه مصدر رئيسي يساهم في توفير متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مع ضمان استدامة هذا المورد المهم للأجيال القادمة، فضلا عن تسليط العقوبات الجزائية على المخالفين لأحكام الأمر 02/09 المتعلق بالمياه.

وعليه ومما سبق ذكره، فإن الإشكالية المطروحة هي: **ما مدى فعالية النصوص القانونية التي استحدثها المشرع الجزائري في أحكام الأمر رقم 02/09 المتعلق بالمياه بهدف حماية الموارد المائية؟**

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة تم إعتماد المنهج الوصفي والتحليل أداة له وذلك من خلال وصف وتحليل مختلف المعطيات والآراء الفقهية والنصوص القانونية المتعلقة بآليات حماية الموارد المائية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة، والمقسمة بدورها إلى محورين أساسين؛ ركز المحور الأول منها على تحديد الإطار المفاهيمي للمياه وحوكمة الموارد المائية في الجزائر، ثم بيان الأسس التي تقوم عليها الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية في الجزائر، في حين ركز المحور الثاني على تبيان الإطار الإجرائي المحدد لمظاهر حماية الموارد المائية والعقوبات المقررة في حالة انتهاكها والذي يتجلى بداية في تحديد مظاهر الحماية القانونية، وكذا أسباب قيام المسؤولية الجنائية وبالتالي توقيع العقوبات الجنائية من طرف السلطة العامة على الجاني الذي خالف التشريعات المتعلقة بالمياه وقام بانتهاك هذا المورد الحيوي، وسيتم التفصيل في جميع هذه المسائل تباعا في المحاور الآتية:

أولا: الإطار المفاهيمي لحوكمة الموارد المائية في الجزائر

يعتبر الماء عنصر أساسي وجوهري في حياة الإنسان والحيوان والنبات، فهو مصدر الحياة وسبب استمرارها، ففي وقتنا الحالي نلاحظ ظهور معوقات ومشكلات ظهرت على الساحة الدولية مفادها ندرة المصادر والموارد المائية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعرض هذا المورد الحيوي المهم لسوء التسيير والاستعمال غير العقلاني فضلا عن تعريضه لمخاطر التلوث، ففي

البداية لابد من التطرق لمفهوم الموارد المائية وتحديد المقصود بها، فضلا عن تبيان كيفيات استعمالها العقلاني أو تطبيق المبدأ الذي يطلق عليه بحوكمة المياه، حتى نتمكن من توفير الماء سواء للاستهلاك الشخصي أو لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر كغيرها من دول العالم تُعاني من ندرة وقلة مصادر المياه نوعا ما، مما جعل من مشكلة المياه تشكل محور انشغالات السلطات العمومية المختصة في هذا القطاع والتي أيقنت بضرورة وضع إستراتيجية شاملة ومنظمة لحماية هذا المورد الحيوي، سواء كان الأساس الذي يقوم عليه هذا المورد طبيعي تقليدي أو غير طبيعي وذلك بغية ضمان وجوده في ظل ازدياد الطلب عليه، وسيتم التفصيل في مسألة الإطار المفاهيمي **للموارد المائية وكذا كيفيات حوكمتها في النقاط الموالية:**

1- مفاهيم عامة: الموارد المائية، حوكمة المياه

إن الموارد المائية هي العنصر الأساسي الذي تتكون منه الموارد الطبيعية على سطح الأرض، حيث تنقسم الموارد الطبيعية بدورها إلى قسمين هما الموارد اللاحيوية والموارد الحيوية كالهواء والماء، إضافة إلى ما يتضمنه سطح الأرض وكذا باطنها من موارد وثروات طبيعية، والتي تشمل في مجملها النباتات والحيوانات بما في ذلك مختلف الثروات والموارد والمعالم الطبيعية، حيث تعرف البيئة المائية بأنها مجموعة من مساحات المياه التي تمثل كتلة متصلة ببعضها البعض ومتلاحمة الأجزاء سواء كان اتصالها طبيعيا أو صناعيا.

حيث تتكون البيئة المائية أو البحرية بوجه عام من بيئتين رئيسيتين وهما بيئة المياه العذبة والمتمثلة في المياه الصالحة للشرب، وتغطي نسبة المياه العذبة حوالي 96% من سطح الأرض فهي تبدأ بعملية التبخر وتتشكل بالهطول وتعد المياه الجوفية أكثر نقاوة مقارنة بالمياه السطحية فهي تعد من بين أفضل المياه التي يمكن للإنسان استغلالها والاستفادة منها في تلبية مختلف حاجياته اليومية من أكل وشرب وطبخ، نظرا لتعدد الأماكن التي تتواجد وتتباين فيها المياه العذبة، كما تتضمن البيئة المائية أيضا المياه السطحية العذبة التي تتواجد في الأنهار والبحيرات فضلا عن بيئة المياه المالحة التي يمكن تحليتها بغية الاستفادة منها على نطاق واسع، ذلك أنها تمثل ما يقارب نسبة 97.5 % من مجموع المياه الموجودة على سطح الكرة الأرضية والموزعة على المحيطات والبحار والخلجان وكذا مختلف السبخات ومصبات الأنهار (كاظم المقدادي، علي عبد الله الهواش، 2015، ص 51).

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح البيئة البحرية قد تم استحداثه أول مرة في فعاليات الدورة الرابعة التي أقامها مؤتمر " الأمم المتحدة الثالث للبحار" والذي تم انعقاده بعاصمة جنيف سويسرا ونيويورك وذلك في سنة 1978 حيث أقرت فعاليات هذا المؤتمر بصفة صريحة تحديد معنى الحياة البحرية وما تضمه من مختلف صور للكائنات الحية الحيوانية والنباتية التي تعيش في البحار بالإضافة إلى مياه البحار وباطن تربتها بما تحتويه من ثروات طبيعية، على اعتبار أنها تغطي نسبة مقدرة بأكثر من 70% من سطح الأرض، حيث تساهم الموارد المائية على وجه العموم والبيئة البحرية على وجه الخصوص في الحفاظ على التوازن

البيولوجي في الكرة الأرضية، كما تكتسي أهمية كبرى عند الإنسان كونها موردا هاما للمياه العذبة من خلال عمليات التحلية لمياه البحر ومصدرا للعديد من الثروات الحيوانية والمعدنية المختلفة **(هشام بشير، 2011، ص 11)**.

ويجدر بنا القول بأنه لا يمكن الحديث عن تحديد مفهوم الموارد المائية بدون التطرق إلى تحديد المقصود بحوكمة المياه، باعتبار أنهما وجهان لعملة واحدة ذلك أن استمرارية وجود الموارد المائية في الجزائر وفي جميع دول العالم مرتبط أساسا بكيفيات الحوكمة السليمة للمياه؛ حيث نجد أن مصطلح "حوكمة المياه" مصطلح حديث النشأة نسبيا، وقد برز هذا المفهوم - حوكمة المياه- بصفة خاصة وجلية في العقد الأخير من القرن العشرين، وقد برزت أهميته بصفة خاصة في فعاليات المنتدى العالمي الثاني للمياه والذي انعقد في مدينة لاهاي بهولندا في سنة 2000.

وقد اتفق جميع الأعضاء المشاركين في فعاليات المنتدى العالمي الثاني للمياه آنذاك بأن المسألة المتعلقة بتسيير المياه في مختلف دول العالم هي مشكلة مرتبطة بسوء الإدارة وليست مشكلة مرتبطة بندرة المياه فقط (صفوت عبد الدليم، نانسي عودة، تقرير جامعة الدول العربية، الفصل 11، ص 172)، كما تم التركيز على المفهوم المتمثل في حوكمة المياه من خلال هذا المنتدى عندما شدد مختلف الأعضاء فيه إلى ضرورة إقامة "شراكة عالمية للمياه" بغية معالجة الأزمة المائية التي تتمثل أساسا في الحوكمة (محمد خميس الزوكة، 1998، ص 25).

وتعرف الحوكمة بوجه عام بأنها "مفهوم احتوائي يتضمن عمليات متعددة الأوجه، حيث يتم السعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق التفاعل بين جميع الأطراف المعنية في حقل معين من حقول التنمية، وتتطلب هذه العملية تشجيع الحوارات الهادفة إلى اتخاذ القرار ومشاركة العديد من أصحاب المصلحة، كما تأخذ بعين الاعتبار الطرق التي تتفاعل من خلالها الحكومات والمنظمات الاجتماعية مع الرأي العام، وكيف يتم اتخاذ القرارات، وكيف تتم إدارة مفهوم المساءلة" (طارق عبد العال حماد، 2005، ص 07).

في حين تعرف حوكمة المياه بوجه خاص بأنها عبارة عن مجموعة "من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير وإدارة الموارد المائية المتعلقة بتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية" (باتريك مورياتي، حازم فهمي، 2007، ص 05)، حيث يتضح لنا جليا من التعريف المقدم أن حوكمة المياه هي مجموعة متكاملة ومتناسقة من الأنظمة المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات في السلطة العليا في الدولة والخاصة بكيفيات تسيير المياه وتنميتها وكذا سبل المحافظة عليها، عن طريق مختلف الخدمات المتعلقة بالتزويد المائي، وعليه فإن الحوكمة المتعلقة بالمياه على وجه الخصوص هي مجموعة من الأنظمة التي تتعلق بعملية صنع مختلف القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وكذا كيفيات إدارتها بطريقة رشيدة، والجدير بالذكر أن الأطراف المعنية بحوكمة المياه وكذا المشاركة في صنع عمليات القرار هي الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وكذا مختلف مؤسسات القطاع الخاص في الدولة.

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن "الحوكمة المائية" هي عملية ذات طابع سياسي، باعتبارها تشتمل على على مجموعة من الخيارات ذات الطابع السياسي، والتي تهدف بصفة خاصة إلى تحقيق التوازن بين مختلف المصالح المتنافسة، حول الهيئة أو السلطة المخولة بتأدية الخدمات المتعلقة بالمياه وكذا كيفيات تقديم هذه الخدمات، فضلا عن الهيئات أو

الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المعنية بدفع ثمن هذه الخدمات، وكذا حول مختلف القرارات المتعلقة بحماية الموارد المائية، خاصة في المناطق التي تتسم بوجود تنافس حول توفير الموارد المائية المحدودة.

وقد أكد المشرع الجزائري بصفة صريحة على أن الحوكمة الرشيدة للموارد المائية تعتبر ذات طابع سياسي بحت، لأن حماية هذا المورد المهم يعتبر هدف رئيسي من بين أهداف السياسة الوطنية في الدولة الجزائرية والتي تهدف إلى حماية هذا المورد، وقد أقر المشرع الجزائري هذا الهدف في مضمون المادة الأولى من **القانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه والمعدل بموجب أحكام الأمر رقم 02/09 المعدل والمتمم لنصوص القانون رقم 03/08**.

وتتمثل هذه الأهداف في تلبية حاجيات المواطنين داخل الإقليم الجزائري من الماء الصالح للشرب والاستهلاك بصورة كافية وبالنوعية المطلوبة التي لا تسبب أي ضرر على صحتهم، وذلك بغية سد حاجاتهم بتوفير هذا المورد تحت طائلة الحفاظ على صحتهم وهو الأمر الذي يفرض على عاتق السلطات المختصة توفير الموارد المائية عبر شبكات التوزيع بكيفية منتظمة وبطريقة عادلة بين جميع المواطنين من أجل ضمان أداء هذه الخدمة العمومية بطريقة مستمرة.

كما تهدف الحوكمة الرشيدة للموارد المائية باعتبارها هدفا من أهداف السياسة الوطنية التي تسعى إلى توفير الموارد المائية إلى حمايتها من كافة مخاطر التلوث عن طريق وضع شبكات صرف المياه ثم معالجتها واسترجاعها - تعتبر من بين الموارد المائية غير التقليدية أو غير الطبيعية وهو ما سيتم التفصيل فيها في موضع لاحق من الدراسة-، فضلا عن استغلال الموارد الطبيعية للمياه السطحية والباطنية واستغلالها في إدارة مختلف الأنشطة والمشاريع الزراعية والاقتصادية .

وبالتالي فإن أنظمة حوكمة المياه تعكس الواقع السياسي والثقافي على المستوى الوطني (برايان غروفر، 2002، ص 04)، باعتبار أن الحوكمة المائية عبارة عن عملية تشاركية (وفاء لطفي، د س، ص 07)، بين ثلاث قطاعات مهمة في الدولة الجزائرية على وجه الخصوص وفي أي دولة على وجه العموم، وتتمثل هذه القطاعات في الحكومة، وكذا مختلف مؤسسات القطاع الخاص، إضافة إلى هيئات المجتمع المدني فمن خلال تشارك هؤلاء الأطراف الثلاث داخل الدولة يتحقق الوجود الفعلي لعملية الحوكمة المائية، وهو الأمر الذي يساهم بشكل فعال في تطوير استراتيجيات إدارة وتسيير مختلف الموارد المائية؛

حيث تشمل استراتيجيات إدارة وتسيير مختلف الموارد المائية على وجه الخصوص عملية صنع القرارات الخاصة بتوزيع المياه من طرف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي خولتها الدولة كافة الصلاحيات لممارسة المسؤولية في مجال إدارة الموارد المائية، على اعتبار أن عملية صنع القرار تتعلق بمجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير وإدارة الموارد المائية وكذا تقديم الخدمات المائية لمختلف شرائح المجتمع.

2- الأسس التي تقوم عليها الموارد المائية في الجزائر: الموارد التقليدية والغير تقليدية

بالرجوع إلى مضمون الموارد المائية في الجزائر نجد أنها تشتمل على الموارد المائية الطبيعية أو التقليدية والمتمثلة في مياه الأمطار والمياه الجوفية والمياه السطحية، والموارد المائية الغير الطبيعية أو الغير التقليدية والمتمثلة في تحلية مياه البحر

ومعالجة المياه المستعملة أي إعادة رسكلة مياه الصرف الصحي، إضافة إلى العديد من المصادر الغير التقليدية الأخرى، وسيتم التفصيل في هذه الموارد المائية على النحو الآتي بيانه:

أ- الموارد المائية التقليدية (الطبيعية):

تتضمن المياه التقليدية بداية مياه الأمطار؛ وفيما يتعلق بمورد مياه الأمطار نجد أن الجزائر تتمتع بموارد مائية سطحية وجوفية هامة (زياد خليل الحجار، 2009، ص 39)، وتعتبر مياه الأمطار بمثابة المصدر الأساسي والمغذي للموارد السطحية والجوفية، ذلك أن كبر المساحة الجغرافية في الجزائر وتنوع تضاريسها خلق عدة عوامل تؤثر على عملية تساقط الأمطار فبالرغم من ذلك إلا أن نسبة 85% من إجمالي مساحة الجزائر تتمثل في المنطقة الصحراوية، حيث تشهد المناطق الصحراوية في الجنوب الجزائري هطولا شبه منعدم للأمطار.

على عكس المناطق الشمالية التي تتميز بكثرة هطول الأمطار والمقدرة بنسبة 192 مليا م^3 ويتركز سقوط الأمطار في شمال الجزائر بمدة مقدرة ب "100 يوم" على الأكثر، إضافة إلى الثلوج المتساقطة على قمم جبال الأطلس (محمد بلغالي، 2009، ص 74)، لكن غالبيتها تأخذ طريقها إلى البحر وتتبخر بفعل الحرارة المتأثرة بمناخ البحر الأبيض المتوسط، ومنه فإننا نرى أن توزيع معدلات تساقط الأمطار تشهد تناقصا ملحوظا في إتجاهين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب (عباس رمضان كفاح، 2008، ص 20).

والجدير بالذكر أن مياه الأمطار المتساقطة خلال موسمي الخريف والشتاء تتميز بتهاطل سيلي حيث تسقط بكميات كبيرة وبغزارة أيضا، وهو الأمر الذي قد ينعكس سلبا على الموارد الطبيعية الأخرى، فيؤدي إلى حدوث سيول تساهم في زيادة انجراف التربة وتوحل السدود وهو الأمر الذي يساهم في قلة استفادة التربة من مياه الأمطار التي تصب معظمها في البحر نظرا للطبيعة التيبوغرافية الشديدة الانحدار في المناطق الشمالية وهو الأمر الذي يحتم على الدولة ضرورة العناية بتشجير السفوح وكذا المنحدرات (محمد ماضي، 2006، ص 65).

إضافة إلى مياه الأمطار باعتبارها مصدرا أو أساسا من الأسس التي تقوم عليها الموارد المائية التقليدية نجد أيضا المياه الجوفية؛ حيث تتوزع الكمية القابلة للاستغلال من المصدر المتمثل في المياه الجوفية طبقا للتقديرات الصادرة عن المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية ومديرية تهيئة المنشآت الكبرى في منطقتين أساسيتين وهما شمال البلاد وجنوبها؛

ففي شمال الجزائر قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية "ANRH" ومديرية المنشآت المائية الكبرى "DGAIM"المياه الجوفية في إطار المخطط الوطني للماء بحوالي 9.1 مليار م^3 في السنة، ويمكننا القول بأن هذه الموارد يسهل تعبئتها وهي مستغلة حاليا بنسبة تفوق 90% أي ما يقارب 7.1 مليار م^3 سنويا (عادل كدودة، 2003، ص 80)، أما فيما يتعلق بالجنوب الجزائري فإن منطقة الصحراء يكاد ينعدم فيها السيلان السطحي باستثناء وادي ريغ، ووادي ميزاب، ووادي الصاولة، وفي مقابل ذلك فإن هذه المنطقة تتوفر على موارد مائية جوفية على عمق كبير من سطح الأرض ويصل عمقها حوالي 2000 م، وقد

تشكلت هذه الموارد عبر آلاف السنين، إلا أن الجزائر لا تستغل اليوم من هذه الثروة المائية الهامة سوى نسبة قليلة نوعا ما ومقدرة بحوالي 7.1 مليار م^3 سنويا، وذلك بهدف تلبية مختلف احتياجات السكان القاطنين في المناطق الجنوبية من الجزائر .

ومن بين الموارد المائية التقليدية نجد أيضا المياه السطحية؛ حيث تشمل المياه السطحية على إجمالي الثروة المائية المتواجدة فوق سطح الأرض فمنها ما هو محجوزة في السدود و منها ما هو متواجد في المحاجر المائية أيضا؛

ففيما يتعلق بمسألة السدود نجد أن العديد من الدول قد باشرت في استثمار جزء من إمكانيات الأودية الموسمية وكذا الأنهار الدائمة عن طريق إقامة السدود فيها، إضافة إلى قيامها بتخزين بعض مياه السيول التي تجري خلال فترة الفياضات من خلال الاستفادة منها في عمليات الشرب والزراعة في المواسم الصيفية التي تشهد جفاف وندرة في الموارد المائية، والجدير بالذكر أن السدود تعتبر من أهم الأمثلة والنماذج الناجحة في عملية تنمية واستغلال الموارد المائية في المناطق الصحراوية الجافة، وبالرجوع إلى الجزائر نجد أنها تحتوي على ما يقارب 112 سد موزعة عبر مختلف ولايات الوطن.

أما فيما يتعلق بمسألة المحاجر المائية فنجد أنها عبارة عن أحواض مائية وتسمى أيضا البحيرات الجبلية قدرة التخزين فيها لا تفوق مليون م^3، حيث تستعمل المحاجر المائية بصفة خاصة في عمليات السقي وتروية المواشي، وتتواجد هذه المحاجر بكثرة في الولايات الشمالية والداخلية التي يكثر فيها هطول الأمطار كولاية البويرة وتيزي وزو، وقسنطينة، وبومرداس...الخ (منصور هجرس، 2016، ص 06).

ب- الموارد المائية غير التقليدية (غير الطبيعية):

إن الموارد المائية غير التقليدية أو الغير الطبيعية تعتبر مصدرا ثانيا من المصادر المائية، وقد ظهرت الحاجة إلى هذه الموارد نظرا لعدم كفاية الموارد المائية التقليدية في سد احتياجات الأفراد نظرا للنمو الديمغرافي للسكان والمتزايد بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة في الدولة الجزائرية، إضافة إلى ظاهرة الجفاف الناتجة عن قلة تساقط الأمطار، حيث تعد هذه الأخيرة موردا أساسيا للمياه السطحية والجوفية، ويضاف إلى مجموع هذه العوامل عدم قدرة الدولة على تحمل الأعباء والتكاليف المالية في استغلال واستثمار مصادر المياه الطبيعية التي أصبحت شبه محدودة، لذلك أصبح من الضروري بما كان البحث عن مصادر أو أسس أخرى للموارد المائية غير التقليدية والمتمثلة في تحلية مياه البحر وكذا معالجة المياه المستعملة، ووضع استراتيجيات منظمة من طرف الدولة بهدف استغلالها وتوزيعها للمستهلكين؛

ففيما يتعلق بتحلية مياه البحر نجد أن الجزائر دولة ساحلية بامتياز وهو الأمر الذي يمكنها من تحلية المياه المتواجدة بالبحر، وقد لجأت إلى القيام بعملية تحلية مياه البحر بعد الاستعانة بالخبرات الأجنبية في إطار الاتفاقيات الدولية المبرمة مع الدول العربية والأجنبية والمتعلقة بالطاقة والماء منذ سنة 2001، والجدير بالذكر أن استخدام تقنية تحلية المياه في الجزائر محدود الاستخدام والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى التكلفة المرتفعة للتجهيزات والآلات المستخدمة في تحلية مياه البحر، وتجدر الإشارة إلى أنه يصعب التحديد الدقيق لتكلفة تحلية مياه البحر بسبب عدة اعتبارات من بينها ارتفاع تكاليف المواد الكيميائية المستخدمة في عملية التحلية إضافة إلى مصاريف نقلها لداخل الوطن، حيث أن هذه المصاريف ترتبط بسعر العملة

الصعبة التي تشهد ارتفاعا في نسبتها في مقابل العملة الوطنية، إضافة إلى تكلفة اليد العاملة سواء الوطنية أو الأجنبية (عادل كدودة، ص 70 وما يليها).

أما فيما يتعلق بمسألة معالجة المياه المستعملة المتمثلة في إعادة رسكلة مياه الصرف الصحي نجد أنه لا يزال استعمال مياه الصرف الصحي في معظم دول العالم العربي ومن بينها الجزائر محدودا بالإضافة إلى حالة الشبكات المتردية في المدن، فقد ظلت فكرة المياه غير الطاهرة مؤثرة في هذا المجال بالرغم من تجارب العديد من دول العالم في استعمال مياه الصرف المعالجة كالشيلي، والمكسيك والأرجنتين، حيث تستعمل هذه الدول المياه المعالجة في الري والزراعة، أما بالنسبة للمدن الكبرى كالصين فنجد أنها استغلت المياه المعالجة في الاستعمالات الصناعية في محيط العاصمة بكين (تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000، ص 36).

وبالحديث عن مسألة معالجة المياه المستعملة في الجزائر؛ تبقى إمكانيات الجزائر من هذا المورد ضعيفة جدا بحيث يتم صرف المياه في البحر بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية وفي الأودية والسبخات بالنسبة لباقي التجمعات، وقد بلغ الحجم الإجمالي للمياه المستعملة بحوالي 700 مليون م^3 سنويا، وما يتم تصفيته ومعالجته سنويا يعادل تقريبا نسبة 10% وهي نسبة شبه منعدمة كليا، والجدير بالذكر أن نسبة الإحصائيات فيما يتعلق بمسألة معالجة المياه في الجزائر قد بلغت 21 محطة مستغلة للتصفية، و23 محطة في طور الانجاز، إضافة إلى 19 محطة في طور التأهيل، و10 محطات منجزة (Rabah Hamed, p 28).

ومن خلال ما سبق ذكره نتوصل إلى القول بأنه يجب الحفاظ على الموارد المائية الطبيعية باعتبارها المورد الحيوي الذي يسام في استمرارية الوجود على وجه الأرض، كما لابد من حمايته من الاستعمالات غير العقلانية بهدف ضمان الاستمرارية تحقيقا لمبدأ الحوكمة والتنمية المستدامة حيث تمثل الموارد المائية أحد أهم المجالات البيئية للسياسة الوطنية المنتهجة في حماية البيئة وحوكمة التصرف في مواردها في الجزائر، وهو الأمر الذي استدعى السلطات المختصة إلى اللجوء للموارد غير الطبيعية خاصة بعد القلة الملحوظة لمصادر الموارد المائية الطبيعية وندرتها أمام الارتفاع الذي تشهده معدلات التلوث وكذا زيادة النمو الديموغرافي والاقتصادي والتوسع العمراني العشوائي، فضلا عن باقي المشكلات البيئية لاسيما مشكلتي التصحر والاحتباس الحراري والجفاف.

ثانيا: الإطار الإجرائي المحدد لمظاهر حماية الموارد المائية والعقوبات المقررة في حالة انتهاكها

لقد حدد المشرع الجزائري الإطار الإجرائي المحدد للمظاهر المختلفة في حماية الموارد المائية في القانون المتعلق بالمياه في العديد من الأحكام القانونية باعتبار أن هذه المظاهر هي التي تحقق التكريس الفعلي لأهداف السياسة الوطنية في مجال حماية الموارد المائية حتى استمر في تلبية حاجيات السكان من المياه والحاجيات الاقتصادية، وبطبيعة الحال في مخالفة أوجه أو مظاهر الحماية يؤدي إلى قيام المسؤولية الجنائية وبالتالي توقيع العقوبات على الجاني الذي خالف التشريعات وقام بانتهاك هذا المورد الحيوي، وسيتم التفصيل في هذه المسائل تباعا في النقاط الموالية:

1- مظاهر الحماية القانونية للموارد المائية في أحكام التشريع الجزائري:

تهدف مظاهر الحماية القانونية للموارد المائية بمقتضى الأحكام الواردة في قانون البيئة الجزائري إلى الحفاظ على هذا المورد الحيوي وحمايته من كافة الاستعمالات غير المشروعة وغير العقلانية، بغية ضمان استمرارية هذا المورد في أداء هذه الخدمة العمومية، حيث تمثل الموارد المائية أحد أهم المجالات البيئية في السياسة الوطنية التي تنتهجها الجزائر في حماية البيئة.

وفي هذا الصدد نصت المادة الثالثة من القانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه والمعدل بموجب أحكام الأمر رقم 02/09 المعدل والمتمم لنصوص القانون رقم 03/08 المتعلق بالمياه على جملة من المبادئ التي تكرس مظاهر حماية الموارد المائية وتتمثل في مجملها في اعتبار أن لكل شخص الحق في امتلاك واستهلاك المياه، لأن هذا الأخير يعتبر مورد مملوك للمجموعة الوطنية بحيث تتكفل الدولة بتقديمه كخدمة عمومية ليتم استعماله في للشرب واستخدامه في أداء كافة الأغراض المنزلية بالإضافة إلى استعماله في صنع المشروبات أو تحضير المواد الغذائية مثلما أشارت إليه المادة 111 من القانون السالف الذكر (انظر: المادة 111 من القانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه والمعدل بموجب أحكام الأمر رقم 02/09 المعدل والمتمم لنصوص القانون رقم 03/08 المتعلق بالمياه).

أما فيما يتعلق بمسألة حماية المياه من مخاطر التلوث والحث المائي وكذلك الفيضانات، فقد أقر المشرع الجزائري في أحكام القانون المتعلق بالمياه عدة تدابير من أجل الوقاية من مخاطر التلوث البيئي التي تعاني منها الدولة، في الوقت الذي تعاني فيه العديد من الدول الصناعية من ارتفاع كبير في مستويات التلوث الكيميائي بسبب النفايات الصناعية والزراعية نتيجة الاستخدام المفرط في استعمال الأسمدة الزراعية، والتي أدت إلى تلويث المياه الجوفية لاسيما مياه الينابيع الجوفية، إضافة إلى التوسع العمراني العشوائي فضلا عن إنشاء المصانع المتعلقة بالمواد الكيميائية وكذا رمي النفايات الملوثة في البحار؛ وعليه فإن كل هذه العوامل جعلت من مصادر الموارد المائية في الجزائر محدودة بسبب هذه المخاطر خاصة وأن توقعات الخبراء تشير إلى ندرة وقلة المياه في آفاق سنة 2025 (Azzouz Kerdoun , 2001,p16)؛

وفي نفس السياق نصت أحكام المادة 44 من القانون السالف الذكر على جملة من التدابير الوقائية تتمثل أساسا في فرض التراخيص على أصحاب المنشآت الصناعية عند التخلص من الفضلات الصناعية وكذا جميع المواد الكيميائية وغيرها من المواد الملوثة للمياه، تليها المادة 45 والتي حددت مختلف الحالات التي يمنع فيها على الإدارة المعنية منح التراخيص المتعلقة برمي الفضلات الصناعية، باعتبار أن هذه الأخيرة تمس بالصحة العمومية بصفة خاصة وبمصادر الموارد المائية بصفة عامة، فضلا عن تبيانها لمختلف حالات المنع التي نصت عليها المادة 46 من نفس القانون أيضا، والمتمثلة في عمليات تفريغ النفايات والمخلفات الصناعية في المسطحات المائية وأماكن المياه ورمي مختلف المخلفات الضارة في الوديان والبحيرات والبرك وأماكن شرب المياه الصالح.

كما نصت المواد 59 و60 و61 على التوالي من نفس القانون على أنه يجب الاعتماد على أسلوب التخطيط من أجل حوكمة وترشيد استعمال الموارد المائية واستغلالها استغلالا عقلانيا لتفادي الاستعمال المفرط عن طريق وضع مخططات لتهيئة الموارد المائية ووضع مخطط وطني للماء.

ومن مظاهر هذه الحماية أيضا نجد أن المادة 73 من نفس القانون قد نصت على المجالات التي يتم من خلالها حماية مصادر المياه، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق منع الاستغلال غير العقلاني للمياه ومنع الاستعمال المفرط لها أيضا، عن طريق منع عمليات حفر الآبار أو إنجاز مختلف المنشآت التي تؤدي إلى استنزاف واستهلاك مخزونات المياه كأصل عام وقد يتم استثناء ذلك بموجب ترخيص يحصل عليه الشخص الطبيعي أو المعنوي من طرف الإدارة المعنية والتي تحدد أنظمتها الداخلية والمستمدة من التشريعات المتعلقة بالمياه وحماية البيئة كيفية الاستغلال القانوني للموارد المائية وكذا حجم المنسوب المستخرج من باطن الأرض.

2- إجراءات توقيع العقوبات الجنائية على الجرائم الماسة بانتهاك الموارد المائية:

لقد أصبحت الجرائم الماسة بالموارد المائية في وقتنا الحالي تشكل خطرا حقيقيا على استمرارية تحقيق مبدأ التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة في استغلال الموارد المائية، ونتيجة للاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية وتعريضها إلى الهلاك والزوال، أدى هذا إلى تدخل السلطات المختصة في الدولة الجزائرية وتهدف هذه الأخيرة إلى المتابعة الجنائية على منتهكي هذا المورد الحيوي المهم، وهو الأمر الذي فرض على العديد من الدول تحديات جديدة في مجال مكافحة هذا النوع من الجرائم وهو ما يمكن أن نطلق عليه الإجرام البيئي، لهذا أصبح لزاما على جميع الدول ومن بينها الجزائر إلى النهوض والتصدي لكل فعل مجرم من شأنه الاعتداء على الموارد المائية أو المساس بها أو استغلالها استغلال غير عقلاني.

وعليه فإن المسؤولية الجنائية تترتب بصفة قطعية في حالة ثبوت مخالفة الإجراءات الوقائية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة؛ كنظام التراخيص والحظر والمساس بالموارد المائية أو تلوثها أو تعرضها للخطر، فإذا قام الشخص الطبيعي أو المعنوي بأفعال يجرمها القانون وتمس بالموارد المائية يعتبر مسؤولا جنائيا، والجدير بالذكر أن مسؤوليته الجنائية تقوم عند تحقق الفعل المتمثل في انتهاك الموارد المائية، والمصنف تحت طائلة الجرائم البيئية؛ وتعرف الجريمة البيئية بأنها ذلك السلوك الذي يخالف به من يرتكبه تكليفا يحميه المشرع بجزاء جنائي، والذي يحدث تغيرا في خواص البيئة بطريقة إرادية أو غير إرادية وبصفة مباشرة أو غير مباشرة يؤدي إلى الإضرار بالكائنات الحية أو غير الحية مما يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية (ابتسام سعيد، محمد ملكاوي، 2010، ص 21).

ومن خلال ما سبق ذكره؛ نتوصل إلى القول بأن الجريمة البيئية عبارة عن سلوك ايجابي أو سلبي سواء سواء تم ارتكابه بطريقة عمدية أو غير عمدية، بحيث يصدر هذا الفعل المجرم والمخالف للقانون من طرف شخص طبيعي أو معنوي يهدف إلى الإضرار بأحد عناصر البيئة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشر، ويتمثل هذا الفعل المجرم في القيام بمجوعة من التصرفات الخاطئة من بينها سكب، أو رمي مواد أيا كانت طبيعتها تهدف إلى الإضرار بالصحة والأمن العام، بحيث تمنع السلطات المختصة في

الدولة من حسن استغلال الموارد المائية، وهو الأمر الذي يترتب عنه توقيع مجموعة من العقوبات المتمثلة في الإعدام والحبس والغرامة المالية.

إن أول عقوبة من العقوبات الجزائية المترتبة عن الجريمة البيئية التي تؤدي إلى انتهاك الموارد المائية تتمثل في إقرار عقوبة الإعدام على مرتكبي هذه الجريمة، وعلى الرغم من الجدل الكبير القائم حول هذه توقيع هذه العقوبة من عدمه فإنه يمكننا القول في هذه الحالة بأن توقيع هذه العقوبات في التشريعات الجزائية يعكس خطورة فعل الجانح.

والجدير بالذكر أن هذه العقوبة - الإعدام - تعد من أشد العقوبات، لكن من الناحية العملية والواقعية نجد أن عقوبة الإعدام غير مفعلة في التشريع الجزائري نظرا لخطورتها - إن الجزائر رغم إقرارها لهذه العقوبات في التشريعات الجزائية إلا أنها غير مفعلة على أرض الواقع نظرا لعدة اعتبارات داخلية وخارجية تتعلق بالمساس بحق الإنسان في الحياة مما جعلها تستبدلها بعقوبة السجن المؤبد -، فإذا كانت قوانين حماية البيئة تسعى من أجل حماية الحقوق الأساسية للأفراد ومن ضمنها الحق في الحياة فإن التشريعات العقابية تصون هذا الحق أيضا، رغم أنها أحيانا تسلبه من الإنسان إلا أنها لا تلجأ إلى ذلك إلا في الحالات التي تكون فيها الجريمة خطيرة تمس بأمن المجتمع.

ونجد كذلك نص المشرع الجزائري على توقيع عقوبة الإعدام في الأحكام الواردة في قانون العقوبات، في الحالات التي يتم فيها الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية والتي من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر حقيقي يهدد أمن وسلامة وحياة البيئة والإنسان وكل الكائنات الحية، والجدير بالذكر أن المشرع الجزائري قد صنف جميع هذه الأعمال الإجرامية من قبيل الأعمال الإرهابية (نور الدين همشة، 2016، ص 26).

بعد الحديث عن عقوبة الإعدام باعتبارها أول عقوبة من العقوبات الجزائية المترتبة عن الجريمة البيئية التي تؤدي إلى انتهاك الموارد المائية، ننتقل الآن إلى التفصيل في العقوبة الثانية المتمثلة في إقرار عقوبة الحبس السالبة للحرية، حيث يمكن إقرار عقوبة الحبس في الجنح كما يمكن أن توقع أيضا على مرتكبي المخالفات، ويجدر بنا القول بأنها عبارة عن عقوبة مؤقتة وهو الأمر الذي أقرته التشريعات والقوانين العقابية في التشريع الجزائري.

ومن بين القوانين التي أقرت العقوبات السالبة للحرية والمتمثلة في عقوبة الحبس كعقاب عن ارتكاب الجرائم البيئية وانتهاك المارد المائية نجد أحكام القانون رقم 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث نص المشرع الجزائري في أحكام المادة 100 من هذا القانون بأنه "يعاقب بالحبس لمدة سنتين -02- كل من رمى أو أفرغ أو ترك تسربا في المياه السطحية أو الجوفية، أو في مياه البحر الخاضعة للقضاء الجزائري بصفة مباشرة أو غير مباشرة لمادة أو مواد يتسبب مفعولها أو تفاعلها في الإضرار ولو مؤقتا بصحة الإنسان أو النبات أو الحيوان" (المادة 100 من القانون رقم 03/10 المتعلق بحماية البيئة).

وعليه يستفاد من نص المادة المذكورة أن المشرع الجزائري قد أقر بصفة صريحة عقوبة الحبس على كل فعل مجرم من شأنه الإضرار بالموارد المائية سواء كانت مياه سطحية أو جوفية أو مياه البحر عن طريق رمي أو إفراغ أو ترك تسرب لمواد تؤدي إلى الإضرار بصحة الإنسان والحيوان والنبات.

وبالرجوع إلى أحكام القانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه والمعدل بموجب أحكام الأمر رقم 02/09 المعدل والمتمم لنصوص القانون رقم 03/08 نجد أن نص المادة 169 قد نصت بأنه "يعاقب بالحبس من شهرين -02- إلى ستة أشهر -06 – كل من يخالف أحكام المادة 15 من هذا القانون والتي تنص على انه يمنع القيام بأي تصرف من شأنه عرقلة التدفق الحر للمياه السطحية في مجاري الوديان يمس باستقرار الحواف والمنشات العمومية ويضر بالحفاظ على طبقات الطمي".

أما العقوبة الثالثة والأخيرة والتي تفرض على منتهكي الموارد المائية تتمثل في إقرار الغرامة المالية؛ حيث تعد الغرامة من أنجع العقوبات ذلك لكون أغلب الجانحين البيئيين هم من المستثمرين الاقتصاديين والذين يتأثرون كثيرا بهذا النوع من العقوبات (نوري رشيد نوري الشافعى، 2001، ص 21)، إلى جانب كون أغلب الجرائم البيئية جرائم ناجمة عن نشاطات صناعية تهدف إلى تحقيق مصلحة اقتصادية بل إن الضرر البيئي لم يكن ليوجد لولا التعسف في الوصول إلى هذه المصلحة **(جميلة حميدة، 2011، ص 270)**.

وعليه فإن المقصود بالغرامة المالية كعقوبة تفرضها السلطات القضائية على الجانحين تتمثل في فرض مبلغ من المال على الشخص المحكوم عليه في جريمة أو مخالفة تتعلق بانتهاك الموارد البيئية بحيث يتم هذا المبلغ المحكوم به لصالح الخزينة العمومية وفقا للأحكام التي تقتضيها القوانين والأنظمة، حيث نجد أن المشرع الجزائري قد أقر عقوبة الغرامة صراحة في نص المادة 97 من القانون 10/03 السالف الذكر بأن يعاقب "بغرامة مالية من مائة ألف دينار 100.000 دج إلى مليون 1000.000 دج كل من تسبب بسوء تصرفه أو رعونته أو غفلته أو إخلاله بالقوانين والأنظمة، في وقوع حادث ملاحي، أو لم يتحكم فيه أو لم يتفاداه ونجم عنه تدفق مواد تلوث المياه الخاضعة للقضاء الجزائري".

كما نجد نص المادة 166 من القانون 12/05 المتعلق بالمياه والمعدل بموجب أحكام الأمر رقم 02/09 المعدل والمتمم لنصوص القانون رقم 03/08 أيضا قد أقرت عقوبة الغرامة المالية، حيث نصت بأن "يعاقب بغرامة مالية من خمسة آلاف دينار 5000 دج إلى عشرة آلاف دينار 10.000 دج كل شخص طبيعي أو معنوي قام باكتشاف المياه الجوفية عمدا أو صدفة أو كان حاضرا أثناء هذا الاكتشاف ولم يبلغ إدارة الموارد المائية المختصة إقليميا، وتضاعف العقوبة في حالة العود".

خاتمة:

في الختام، لقد عالجت هذه الدراسة آليات الحماية القانونية للموارد المائية في التشريع الجزائري، والتي تجلت بداية في تحديد الإطار المفاهيمي للمياه وحوكمة الموارد المائية في الجزائر، فضلا عن الأسس التي تقوم عليها هذه الموارد المائية وسواء كانت تقليدية أو غير تقليدية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تجلت أيضا في تبيان الإطار الإجرائي المحدد لمظاهر حماية الموارد المائية الواردة في أحكام القانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه والمعدل بموجب أحكام الأمر رقم 02/09 المعدل والمتمم لنصوص

القانون رقم 03/08 المتعلق بالمياه، حيث يترتب عن مخالفة مظاهر هذه الحماية فرض مجموعة من العقوبات الجنائية المتمثلة في الإعدام والحبس وفرض الغرامات المالية، وتقرر هذه العقوبات من طرف السلطة العامة على الجاني الذي قام بمخالفة أحكام التشريعات المتعلقة بالمياه، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج نوردها فيما يلي:

1- تعتبر الموارد المائية عنصر أساسي وجوهري في حياة الإنسان والحيوان والنبات، فهي مصدر الحياة وسبب استمرارها على وجه الأرض.

2- يساهم تطبيق مبدأ حوكمة المياه في توفير الموارد المائية سواء للاستهلاك الشخصي أو للزراعة أو لتسيير مشاريع المؤسسات التي التنمية الاقتصادية ولا يتأتى تطبيق هذا المبدأ إلا من خلال محاربة السلوكيات المتمثلة في سوء التسيير والاستعمال غير العقلاني للمياه فضلا عن تعريضها لمخاطر التلوث.

3- تهدف السلطات العمومية المختصة في قطاع الموارد المائية إلى وضع إستراتيجية شاملة ومنظمة لحماية هذا المورد الحيوي، سواء كان الأساس الذي يقوم عليه هذا المورد طبيعي تقليدي أو غير طبيعي وذلك بغية ضمان وجوده **واستمراريته.**

4- **تحديد** المشرع الجزائري للإطار الإجرائي المحدد للمظاهر المختلفة في حماية الموارد المائية في القانون المتعلق بالمياه في باعتبار أن هذه المظاهر هي التي تكرس أهداف السياسة الوطنية في مجال حماية الموارد المائية وتلبية حاجيات السكان من المياه والحاجيات الاقتصادية،

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، نرى أنه من المفيد تقديم مقترح خاصة في ظل قصور النصوص القانونية الواردة في القانون 12/05 المتعلق بالمياه والمعدل بموجب أحكام الأمر رقم 02/09 المعدل والمتمم لنصوص القانون رقم 03/08، على اعتبار أن القانون الساري المفعول هي أحكام الأمر رقم 02/09 التي لم تأتي بأي جديد سوى تعديل بعض النصوص القانونية الواردة في القوانين السالفة الذكر، ويتمثل هذا المقترح في دعوة المشرع الجزائري إلى استحداث نصوص قانونية خاصة ومفصلة تتضمن تحديد الموارد المائية بدقة وكذا سبل المحافظة عليها تحت تطبيق مبدأ "حوكمة المياه" بدلا من فرض القواعد العامة الغير مفصلة.

كما ندعوه أيضا إلى استحداث مظاهر جديدة لحماية الموارد المائية وتوسيع مجال ارتكاب الجرائم البيئية فضلا عن تشديد العقوبات المقررة لها بما يتناسب والتطور الحاصل في مجال استغلال الموارد المائية على وجه الخصوص، وذلك بغية الحفاظ على الموارد المائية واستغلالها بطريقة رشيدة بهدف تطوير قطاع البيئة والمحافظة عليها.

قائمة المراجع:

1- ابتسام سعيد، ومحمد ملكاوي (د.س)، جريمة تلوث البيئة - دراسة مقارنة-،مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص القانون الجنائي، كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

2- باتريك مورياتي، حازم فهمي (2007)، منهجية إمباروز لحوكمة المياه- إرشادات وأساليب وأدوات-، الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، عمان، الأردن.

3- برايان غروفر (2002)، نظرة عامة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال إمدادات المياه المنزلية في منتدى إدارة الطلب على المياه، مركز البحوث الإستشاري للتنمية الدولية، عمان.

4- جميلة حميدة (2011)، النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه، ط 1، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر.

5- خليل الحجار (2009)، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، ط 1، دار النهضة العربية، مصر .

6- صفوت عبد الدايم، نانسي عودة (د.س)، حوكمة المياه، تقرير جامعة الدول العربية -الفصل الحادي عشر-.

7- طارق عبد العال حماد (2005)، حوكمة الشركات، الدار الجامعية- عين شمس، مصر.

8- عادل كدودة (2003)، إقتصاديات الموارد المائية في المغرب العربي، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر .

9- عباس رمضان كفاح (2008)، أزمة المياه في دول المغرب العربي، مركز الدراسات الإقليمية.

10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "CNES"(2000)، مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر -من اكبر رهانات المستقبل-، الجزائر.

11- محمد بلغالي (2009)، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر -تشخيص الواقع وآفاق التطوير-، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، الجزائر.

12- محمد خميس الزوكة (1998)، جغرافيا المياه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

13- محمد ماضي(2006)، إشكالية تنمية الموارد المائية في الجزائر مع دراسة حالة اللجوء إلى المصادر الغير التقليدية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .

14- منصور هجرس (2016)، الموارد المائية في الجزائر - الإمكانيات والانجازات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام، مقال منشور على موقع جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.

15- نور الدين همشة (2016)، الحماية الجنائية للبيئة - دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي-، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة.

16- نوري رشيد نوري الشافعي (2011)، البيئة وتلوث الأنهار الدولية، ط 1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.

17- وفاء لطفي (د.س)، الحوكمة المائية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

18- Kerdoun Azzouz, Les termes D'une approche environnementale ;Etat des lieux et Dynamique de protection , ouvrage collectif ;L'ENVIRENNEMENT EN ALGERIE , Impacts sur l'ecosysthme et stratégie de protection;s-d ;A kerdoun ,M H larouk, M sahli, laboratoire d'études et de recherches –Maghreb Méditerranée, Université Mentouri Constantine, éd 2001.

19- القانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه والمعدل بموجب أحكام الأمر رقم 02/09 المعدل والمتمم لنصوص القانون رقم 03/08.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2025) 33 العدد / 8 المجلد VOL 8 / ISSUE 33 (2025)
ISSN: 2569-7366

التسلم Received	التعديل Revised	القبول Accepted	حساب ORCID
2025-04-28	2025-05-05	2025-05-20	DOI : https://orcid.org/0000-0000-0000-0000

أهمية الحوكمة المائية في تعزيز الأمن المائي -تجارب دولية في مجال إعادة تدوير المياه العادمة

د. صيد ماجد، د. رقايقية فاطمة الزهراء

جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس - الجزائر

Abstract

The water sector is characterized by intrinsic characteristics that make it very sensitive, wich water policies are complex in themselves and are strongly linked to many fields very important for development, including health, environment, agriculture and energy. Therefore, the issue of water security is not separated from other critical issues such as food security and energy, and it can also be a cause In the outbreak and escalation of conflicts in light of scarcity and competing interests.

The challenges of achieving water security require countries to adopt a governance framework that responds to the scarcity nature of this important resource that is threatened with depletion in many regions of the world, through one of the innovative solutions represented in the recycling of waste water, which would contribute the community's needs; In this regard, some of the leading international experiences in this field were reviewed.

Keywords: water security, water governance, recycling wastewater.

ملخص

يتسم قطاع المياه بسمات ذاتية تجعله بالغ الحساسية ، إذ تعتبر سياسات المياه معقدة بذاتها ومرتبطة بقوة بمجالات بالغة الأهمية للتنمية بما فيها الصحة و البيئة والزراعة والطاقة ، وعليه لا تنفصل قضية الأمن المائي عن باقي القضايا الحرجة الأخرى كالأمن الغذائي و الطاقة، كما يمكن أن تكون سببا في نشوب النزاعات و تصاعدها في ظل الندرة و المصالح المتنافسة.

إن تحديات تحقيق الأمن المائي تفرض على الدول التوجه إلى اعتماد إطار للحوكمة يتجاوب وطابع الندرة لهذا المورد الهام والمهدد بالنضوب في كثير من مناطق العالم ، وذلك عبر أحد الحلول المبتكرة والمتمثلة في إعادة تدوير المياه المستعملة ،الذي من شأنه أن يساهم في تلبية احتياجات المجتمع من المياه، وفي هذا الصدد تم استعراض بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الأمن المائي، الحوكمة المائية ،إعادة تدوير المياه المستعملة.

المقدمة:

إن الماء مورد هام يتسم بالندرة ، يتناقص باستمرار ويزداد التنافس حوله في شتى بقاع العالم، خاصة في ظل تزايد النمو السكاني والتوسع العمراني و التلوث ،إضافة إلى تأثيرات تغير المناخ ولا سيما في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة، وفي هذا الصدد نشأت قناعة عامة بضرورة القيام بتحسين إدارة الموارد المائية والخدمات المتعلقة بالتزويد المائي من أجل تلبية الاحتياجات الراهنة والمستقبلية على نحو مستدام ودون الإضرار بالبيئة وعليه، يتفق المختصون على ضرورة اعتماد حوكمة مائية فعالة تراعي قيمة الموارد المائية وسرعة تأثرها بالمخاطر ، وتحرص على مبادئ الإدارة الرشيدة وممارساتها في ظل الأوضاع

الاجتماعية ، الاقتصادية والبيئية المعقدة سريعة التغير ، وتركز على الاستدامة و الكفاءة في استخدام الطاقة ، و الاستثمار في تكنولوجيا المياه و البحث فيها وتطويرها وذلك في مجال جمع المياه العادمة من الأسر المعيشية و الصناعة و معالجتها و إعادة استخدامها لتحقيق الحد الأقصى من الأمن المائي،

1. **إشكالية الدراسة:**

وعليه يمكن طرح إشكالية عامة للدراسة تم صياغتها على النحو الآتي : **ما مدى مساهمة إعادة تدوير المياه العادمة في تعزيز الأمن المائي ضمن إطار الحوكمة المائية** ؟ ويندرج ضمن ذلك التساؤلات التالية :

- ما مفهوم الأمن المائي ؟ وفيما تتمثل استراتجيات تحقيقه ؟
- ما مفهوم حوكمة المياه؟ وفيما تتمثل أسسها وأبعادها ؟
- ما هي أبرز التجارب الدولية الرائدة في إعادة تدوير المياه العادمة؟

2. **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإلمام بمفهوم الأمن المائي واستراتجيات تحقيقه ؛
- شرح وتوضيح خصائص و أبعاد الحوكمة المائية ؛
- التعرف على أبرز التجارب الدولية في مجال حوكمة المياه عبر إعادة تدوير المياه المستعملة واستغلالها

3. **أهمية الدراسة :** تتجلى أهمية البحث في إبراز الحلول المتعلقة بمشكلة الشح المائي الذي يرتبط به الجوع و الأمن الغذائي ،الأمر الذي يدفع البلدان المختلفة إلى إتباع حوكمة مائية من شأنها تحسين إنتاجية المياه وكفاءة استخدام المياه، للتغلب على نقص المياه و شحها، وفي هذا الاتجاه يعد إعادة تدوير المياه المستعملة أهم هذه الحلول مما من شأنه أن يوفر موارد مائية مستدامة .

4. **منهجية الدراسة:** من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة ، اعتمدنا على المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للموضوع المدروس ، والمنهج التحليلي لمعالجة المعطيات الواردة فيه

5. **هيكل الدراسة:** بالنظر لأهمية البحث، ومن أجل تحقيق أهدافه تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** الإطار العام للأمن المائي
- **المحور الثاني :**حوكمة المياه كسبيل لتعزيز الأمن المائي
- **المحور الثالث:** عرض أهم التجارب الدولية في مجال إعادة تدوير المياه العادمة.

المحور الأول: الإطار العام للأمن المائي

قال تقرير صدر عن الاستخبارات الأمريكية في مارس 2012، إن إمدادات المياه العذبة لن تواكب على الأرجح الطلب العالمي بحلول عام 2040، الأمر الذي ينذر بالمزيد من عدم الاستقرار السياسي، ويعوق النمو الاقتصادي، ويعرّض أسواق الغذاء العالمية للخطر، وذكر التقرير الصادر عن مكتب مدير المخابرات القومية الأمريكية أن مناطق، منها جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ستواجه تحديات كبيرة في معالجة مشكلات المياه التي قد تعوق القدرة على إنتاج الغذاء وتوليد الطاقة،

وقال التقرير إن نشوب "حرب مياه" غير محتمل في السنوات العشر المقبلة، لكن خطر الصراع سيزداد لأنه من المحتمل أن يفوق الطلب العالمي على المياه الإمدادات الحالية المستدامة منها بنسبة 40 % بحلول عام 2030.

1- مفهوم الأمن المائي :

يتأتى الأمن المائي عندما تدار المياه بفعالية و استدامة و إنصاف ، للاستفادة من إمكانياتها المثمرة و للحد من إمكانياتها المدمرة على السواء ويعرف الأمن المائي بأنه " توفر كمية ونوعية مقبولة من المياه للصحة وسبل كسب الرزق والنظم الايكولوجية و الإنتاج، مقرونا بمستوى مقبول من المخاطر المرتبطة بالمياه الواقعة على الناس و البيئات والاقتصادات"(مجموعة البنك الدولي: 2017، ص 3) ، كما ينظر للأمن المائي على أنه " وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، يستجيب فيه عرض المياه للطلب عليها ، أما عندما لا يستطيع عرض المياه أن يلبي الطلب عليها فيحصل عندئذ ما يسمى بالعجز المائي وبالتالي انخفاض مستوى الأمن المائي وبالعكس عندما يكون المتاح من موارد المياه أكبر من الطلب عليها يكون مستوى الأمن المائي مرتفعا (عبد الجليل الصوفي: 2017، ص 2).

2-مصادر الموارد المائية في الأرض :

تعتبر المياه احد الموارد الطبيعية المتجددة ، إذ أن الكميات المتوفرة على كوكب الأرض تمتاز بالثبات، وتتنوع مصادر الموارد المائية كما يلي: (الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز: 2011 ،http://www.moqatel.com/)

2-1 مياه متساقطة : وتهطل من الغلاف الهوائي في شكل مطر أو ثلوج أو برد؛

2-2 مياه سطحية : وتكون في أربعة أشكال كما يلي:

- مياه تجري في مسارات كالأنهار أو البرك أو الواحات وقد تكون عذبة أو مالحة؛
- مياه البحار و المحيطات و هي مالحة؛
- مياه متجمدة في القطبين و في قمم الجبال الشاهقة ؛

2-3 المياه الجوفية : وهي نوعين كالأتي :

- جوفية سطحية، أي أنها ليست بعيدة عن سطح الأرض؛
- جوفية عميقة ، قد تصل عمقها لآلاف الأمتار و الكيلومترات

3- ندرة المياه

تصنف الموارد المائية ضمن الموارد الطبيعية المتجددة ، وتعرف الموارد الطبيعية المتجددة بأنها الموارد التي لا يفنى رصيدها بمجرد استخدامها ولكن هذا الرصيد يمكن الانتفاع به مرات متعددة طالما لم يتعرض لسوء الاستخدام مما يؤدي إلى تدهور إنتاجيته وتشمل الموارد الطبيعية المتجددة الأرض الزراعية ومصادر المياه ، و الغابات والمراعي ومصايد الأسماك . وبالنظر إلى حجم الاستعمالات وحاجيات الإنسان المتزايدة من الموارد المائية.

تبرز ندرة المياه بأشكال عدة : فهي إماّ مطلقة (أي مهددة للحياة) أو موسمية ، أو مؤقتة،أو دورية . وتحدث ندرة المياه بالكمية والجودة الملائمتين في المكان و الزمان المناسبين وبتكلفة معقولة، وقد تعاني المجتمعات السكانية التي ترتفع فيها معدلات الاستهلاك من ندرة مؤقتة أكثر مما تعانيه المجتمعات الأخرى المعتادة على استعمال كميات أقل من المياه، ومن ثم قد يكون من الأفضل تعريف ندرة المياه بأنها نقطة اختلال التوازن بين العرض و الطلب على المياه مما يؤدي إلى أزمة الإجهاد ا لمائي ، ويتضح من ذلك أن الندرة قضية كيفية أكثر منها كمية، لأن نقطة حدوثها قد تتباين تباينا كبيرا من وضع لآخر (فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2014،ص 71) .

وتشير إحصائيات صادرة عن البنك الدولي أن استهلاك المياه قد ارتفع بنسبة 50 % على المستوى العالمي في فترة زمنية لا تتعدى 30 سنة، نجد أن كمية الموارد المائية العذبة غير كافية في كثير من بلدان العالم ، لذلك فإن ندرة هذه الموارد قد يشكل مشكلا حقيقيا بالنسبة للكائن البشري وحتى بالنسبة للتنوع البيولوجي(بوغدة نور الهدى:2015 ،ص 49).

4- أهمية المياه:

إن توافر المياه العذبة بكمية ونوعية كافيتين أمر أساسي لجميع جوانب الحياة و التنمية المستدامة ، فموارد المياه مترسخة في جميع أشكال التنمية (مثلا الأمن الغذائي ، و النهوض بالصحة ، و الحد من الفقر) ، وفي دعم النمو الاقتصادي في مجالات الزراعة و الصناعة وتوليد الطاقة ، و في الحفاظ على النظم الايكولوجية. وفيما يلي نبرز أهمية المياه بمختلف جوانبها(تقرير الأمم المتحدة:2018، ص 10-12):

- **المياه و المجتمع** : فمياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية، أساسيتان لحماية الصحة، وتساهمان مباشرة في تحقيق الصحة الجيدة والرفاه. فالأمراض المتصلة بالمياه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر، وتؤثر على المجتمعات الضعيفة التي لا تتوافر لديها إمكانية الحصول حتى على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية أكثر مما تؤثر على المجتمعات غير الضعيفة. وحصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية أمر ضروري لوضع نهاية للوفيات التي يمكن تفاديها التي تحدث من جراء الإسهال وغيره من الأمراض المتصلة بالمياه، ولتحسين التغذية، وتقديم الخدمات الصحية، والرفاه الاجتماعي، والإنتاجية الاقتصادية. والمياه عنصر أساسي في الزراعة وإنتاج الأغذية. وهي جوهرية للقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة ، وتجري معظم عمليات سحب المياه في قطاع الزراعة، ولذا قد تؤثر حالات نقص المياه وشحها تأثيراً شديداً على الزراعة وإنتاج الأغذية، وبخاصة في البلدان النامية الضعيفة، حيث الطلب على الأغذية يتزايد ونقص التغذية مستفحل .
- **المياه و البيئة**: إن النظم الإيكولوجية وسكانها، ومن بينهم البشر، هم من مستخدمي المياه، والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه تشمل الأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، فهي تساهم في الحفاظ على مستوى مرتفع من التنوع البيولوجي والحياة. وهي حيوية لتوفير منافع وخدمات من قبيل مياه الشرب، والمياه اللازمة للغذاء والطاقة، والرطوبة ، والحلول الطبيعية لتنقية المياه، والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، لذا فهي أساسية للتنمية المستدامة والأمن ورفاه البشر.

- **المياه و الاقتصاد:** لا يزال تحقيق النمو الاقتصادي يمثل أولوية بالنسبة لمعظم البلدان، ولا يمكن بلوغ أهداف التنمية المستدامة بدون تحقيق النمو، الذي يحجب عادةً المسائل الأخرى، ولكن استخدام المياه والموارد من الأراضي على نحو غير مستدام لن يساعد على بلوغ هذه الغايات، كون الموارد الطبيعية للأجيال القادمة تُستهلك لتلبية مطالب اليوم الاقتصادية.

5- السمات الذاتية لقطاع المياه :

يتسم قطاع المياه بسمات ذاتية تجعله بالغ الحساسية على عدة مستويات للحوكمة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : 2011، ص 2):

- تشكل المياه رابطا بين القطاعات و الأماكن و الأشخاص وكذلك بين النطاقات الجغرافية و الزمنية، وغالبا لا تتطابق الحدود الهيدرولوجية ومع الحدود الإدارية؛
- تمثل إدارة المياه العذبة (السطحية والجوفية) شأنا عالميا ومحليا على السواء،وهي تشتمل على الكثير من أصحاب المصلحة المباشرة من القطاعات العام و الخاص وغير الربحي ، في اتخاذ القرارات ووضع السياسات ودورات المشاريع ؛
- المياه قطاع احتكاري وكثيف الاستهلاك لرأسمال ، وتوجد إخفاقات مهمة ، لاسيما في المواقف التي يكون التنسيق فيها ضروريا؛
- سياسات المياه معقدة بذاتها ومرتبطة بقوة بمجالات حاسمة الأهمية للتنمية ، بما فيها الصحة و البيئة والزراعة و الطاقة و التخطيط الجهوي ، و التنمية الإقليمية وتخفيف حدة الفقر.

6- استراتيجيات تعزيز الأمن المائي:

نتيجة لأهمية المياه فقد وضعت آليات عديدة لضمان ترشيد وإدارة استهلاك الموارد المائية منها (الشيخ محمد بن زايد آل نهيان : (2016)، http://www.nationshield.ae) :

- **ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة:** فهناك عدة أساليب يمكن إتباعها مثل: رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه، تطوير نظم الري، رفع كفاءة الري الحقلي، تغيير التركيب المحصولي، وكذلك استنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل تستهلك كميات أقل من المياه، وتتحمل درجات أعلى من الملوحة.
- **تنمية الموارد المائية المتاحة:** فهناك عدة جوانب يجب الاهتمام بها مثل: مشاريع السدود والخزانات وتقليل المفقود من المياه عن طريق التبخر من أسطح الخزانات ومجاري المياه وكذلك التسريب من شبكات نقل المياه
- **إضافة موارد مائية جديدة:** منها الموارد المائية غير تقليدية (اصطناعية) عن طريق استغلال موردين مهمين هما مياه الصرف الصحي ومياه التحلية، ولعل هذا الموضوع هو من أهم المواضيع التي يجب على الدول الفقيرة بالموارد المائية الطبيعية.

7- إستراتيجية إعادة تدوير المياه المستعملة:

لقد نُفّذت مشاريع ناجحة لإعادة تدوير المياه في العديد من البلدان، وقد أثبتت هذه التجارب جدوى إعادة استخدام المياه على نطاق واسع، ودورها في الإدارة المستدامة لها، وأثبتت تجارب المشاريع والدراسات الصحية الشاملة إمكانية استخدام المياه المعاد تدويرها لتكملة إمدادات مياه الشرب.

ويمكن للمنهج المتكامل في تخطيط المياه والصرف الصحي ومياه السيول أن يحدد الفرص غير الواضحة عند وضع استراتيجيات منفصلة لكل خدمة؛ والنتيجة هي حلول أكثر تكاملاً وأكثر استدامة، ووفورات كبيرة في التكاليف للمجتمعات المحلية، وإن إجراءات الحفاظ على المياه وإعادة تدوير المياه هما العنصران الرئيسيان في التخطيط المتكامل للمياه في المناطق الحضرية.

ويؤدي استصلاح أو إعادة تدوير المياه في المقام الأول إلى جعل مياه الصرف (غير الصالحة للشرب) مفيدة؛ وبالتالي توفير التكاليف الاقتصادية والبيئية الخاصّة بإنشاء إمدادات مائية جديدة، وإن إعادة تدوير المياه، وإعادة استخدامها هي عملية جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها واستخدامها، ولاسيما من البلديات والمناطق الصناعية والزراعية.

وتعدُّ الإجراءات المؤسسية الجيدة أمراً أساسياً لمشاريع إعادة تدوير المياه الفعالة، فهي تضمن اتباع نهج منسق بين المؤسسات المسؤولة عن معالجة المياه وإعادة استخدامها. وتؤدي -غالباً- حملات إذكاء الوعي بشأن إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها دوراً مهماً؛ لضمان المشاركة العامة من الذين قد يكونون في البداية متشككين في استخدام مياه "النفايات" المعاد تدويرها.

تم تصميم طرق معالجة مياه الصرف الصحي لإزالة ما يكفي من المواد الصلبة العضوية وغير العضوية من مياه الصرف الصحي بحيث يمكن التخلص منها دون الإخلال بالأهداف المحددة. يمكن قياس تقدم التنقية الذاتية للتيار باختبارات مخبرية فيزيائية وكيميائية وبيولوجية مناسبة. تستخدم اختبارات مماثلة لقياس والتحكم في تقدم طرق معالجة مياه الصرف الصحي.

إن أنواع مياه الصرف الصحي المعاد تدويرها يمكن أن تنقسم استخداماتها إلى الفئات التالية (Evine, A.D., Asano, T. (2004 p 201) :

- **إعادة الاستخدام المديني:** ري المتنزهات، مساحات اللعب، الساحات، الجزر الوسطية للطرق السريعة وأراضي المناطق السكنية، وكذلك لتصريف مياه المرحاض والحماية من الحرائق في المباني التجارية والصناعية؛
- **إعادة الاستخدام الزراعي:** ري المحاصيل الغير غذائية، مثل العلف والألياف،و الحضانات التجارية وأراضي المراعي. للمحاصيل الغذائية، تستخدم مياه معالجة ذات جودة عالية؛
- **التجمعات المائية الترفيهية:** البرك المائية والبحيرات؛
- **إعادة الاستخدام البيئي:** عمل مناطق رطبة صناعية، وتحسين الأراضي الرطبة الطبيعية واستدامة تدفق الجداول؛
- **إعادة الاستخدام الصناعي:** بشكل رئيسي لمياه المعالجة ومياه التبريد؛
- **إعادة تغذية المياه الجوفية:** عن طريق الحقن المباشر لطبقات أرض المياه الجوفية؛

المحور الثاني: حوكمة المياه كسبيل لتعزيز الأمن المائي

برزت الحوكمة في السنوات الأخيرة كأحد الموضوعات الهامة، في كافة الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة

1- مفهوم حوكمة المياه: يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا حديث الاستعمال في اللغة العربية، إذ بدأ استعماله بقوة بداية من سنة 2000 ، وتستمد الحوكمة لغة من الحكم أو الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة و الحكم بما تعني هذه الكلمات من معنى(حماد طارق، : 2005، ص 9). وبالرجوع إلى اللغة العربية ، فلفظ "حكم" حكم الشيء وأحكمه كلاهما منعه من الفساد(حسين عبد المطلب الأسرج: 2013،ص 10) ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم.

وعند تناول السياق الذي ظهر فيه مصطلح الحوكمة المائية يمكن القول أنه ظهر بقوة بعد دراسة معمقة ضمن عملية تشاور دولية بلغت أقصاها في المؤتمر الدولي حول المياه والبيئة الذي عقد في دبلن في عام 1992. حيث انعكس على الإدارة المتكاملة للموارد المائية وازداد القبول العالمي للاهتمام بالموارد البيئية الحالية نتيجة زيادة الضغوط علي الموارد المائية وزيادة القلق بسبب الضغوط السكانية وأنماط المستهلك وقضايا الإدارة وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، والدمار المتزايد وتلوث النظم الايكولوجية المائية وزيادة المنافسة بين القطاعات المختلفة علي استخدام الموارد المائية، ولذا تعد الإدارة المتكاملة للموارد المائية أداة فعالة لإدارة هذه الضغوط المتزايدة علي الموارد البيئية ولتحقيق التوازن بين الحاجة إلي حماية والحفاظ علي النظم الايكولوجية المرتبطة بالمياه.

ولقد عرفت الشراكة العالمية للمياه الحوكمة المائية على أنها عبارة عن "مجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير لف وادارة الموارد المائية وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية."

ويشير مصطلح "حوكمة المياه" إلى النظم السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الإدارية الرامية إلى تطوير وإدارة الموارد المائية وتقديم خدمات المياه (روجرز وهول،2003) .، كما برز تعريف جديد للحوكمة الجيدة للمياه ضمن دراسة حديثة و التي بينت أن حوكمة المياه الجيدة تتكون عمليات صنع القرار والمؤسسات المؤثرة في حوكمة المياه ، ولا تتضمن النتائج أو الوظائف الإدارية العملية والفنية و الروتينية كوضع النماذج و التنبؤ ، وتوظيف العاملين ، وبناء البنية التحتية (فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : 2011 ، ص 72).

فمنذ سنة 2010 قدمت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أدلة على ثغرات الحوكمة الرئيسية التي تعوق تصميم سياسات المياه وتنفيذها ، و اقترحت مجموعة من السياسات و الممارسات الجيدة للتغلب على هذه الثغرات ،حيث تم وضع إطار الحوكمة متعددة المستويات، وهذا عبر الانتباه للثغرات وسدّها كإطار تحليلي و أداة يستخدمها واضعو السياسات في تحديد والتغلب على تحديات الحوكمة.

2-الإدارة المائية و أبعاد حوكمة المياه:

2-1 الإدارة المائية:

الإدارة المائية بالمعنى الذي تتضمنه الإدارة المتكاملة للمياه، هو ازدياد التحليل والتنسيق مختلف الاستخدامات المائية، وحتى داخل نفس النوع من الاستخدام، والتي تتسبب في إشكاليات رئيسية تتعلق بالنفقات وهي لا تكون مبررة إلا عندما يتم تجاوز القدرة الطبيعية للنظام على تلبية استخدامات مختلفة. فالمسألة المطروحة بأن ندرة المياه ليست مشكلا جوهريا في حال كان لدى مجتمع ما القدرة التكيفية لمواجهة التحديات الناتجة عن هذه الندرة. والواضح أن نظم الحوكمة المائية في كثير

من البلدان كانت بطيئة في إدراك والتكيف مع التحديات المتعلقة بكيفية تخصيص هذه الموارد ضمن متطلبات التنمية المائية

.

1-1-2 مبادئ دبلن (DUBLIN)

لقد تم تحديد العديد من المناهج والمبادئ التوجيهية العامة الخاصة بإدارة الموارد المائية ،كل واحدة منها تطبق في مجال محدد ،وتعتبر مبادئ دبلن مفيدة بشكل خاص. ولقد قدمت بعد دراسة معمقة ضمن عملية تشاور دولية بلغت أقصاها في المؤتمر الدولي حول المياه والبيئة الذي عقد في دبلن في عام 1992.حيث كانت تهدف إلى تشجيع تطوير المفاهيم والممارسات التي تعتبر أساسية لتحسين إدارة الموارد المائية. ولكن هذه المبادئ هي أبعد من أن تكون غير قابلة للتغيير، بالعكس يجب تحديثها بانتظام والاستفادة أكثر في ضوء الدروس المستخرجة من تفسيرها وتنفيذها. (Moriarty (IRC) et autres : 2007, P14)وتتمثل المبادئ الأربعة لدبلن (DUBLIN) فيما يلي :

- المياه العذبة هي مورد محدود، وأساسي للحياة ،للتنمية والبيئة
- يجب أن تستند التنمية وإدارة المياه على مقاربة تشاركية تشمل المستخدمين ، المخططين ،متخذي القرار على جميع المستويات
- للمرأة دور مركزي في إدارة والاحتفاظ بالمياه.
- للماء بعد اقتصادي بالنسبة لجميع الاستخدامات المتنافسة، ولهذا يجب اعتباره كسلعة اقتصادية .

2-2 أبعاد حوكمة المياه:

يمكن القول أن حوكمة المياه هي مجموعة من الأنظمة التي تحكم صنع القرار وتنمية الموارد المائية وإدارتها وهي أربعة أبعاد أساسية وهي البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد البيئي وذلك علي النحو التالي (محمد حسن إسماعيل أحمد علي: 2015، ص 36):

- **البعد السياسي:** وهي طرح فرص ديمقراطية متكافئة أمام جميع أصحاب المصالح لمراقبة العمليات والسياسيات والنتائج وتحقيق عدالة التوزيع علي مستوي الفئات المهمشة والمحرومة اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسياً.
- **البعد الاقتصادي:** وهي تشير إلي كفاءة استخدام المياه ودور المياه في النمو الاقتصادي العام.
- **البعد الاجتماعي:** وهي تهدف إلي الاستخدام المنصف للموارد المائية.
- **البعد البيئي:** يشير إلي الاستخدام المستدام للمياه وسلامة النظام البيئي مع التركيز علي الدور الأساسي من أجل الحفاظ علي بيئة صحية ومنع تدهور نوعية المياه وبالتالي يمنع التهديدات التي تشكل خطراً علي الاستدامة البيئية والصحة العامة فضلاً عن البعد البيئي للحوكمة الذي سوف يتيح خيارات عديدة لاستخدام الماء المتاح.

3- دو افع تعزيز الحوكمة في مواجهة أزمات المياه :

هناك عدد من دواعي الحوكمة المائية التي لها أهمية خاصة، وفيما يلي نعرض لها (بلعاش ميادة و بركات صارة : 2018 ، ص 160) :

الشكل رقم (03): دواعي الحوكمة المائية

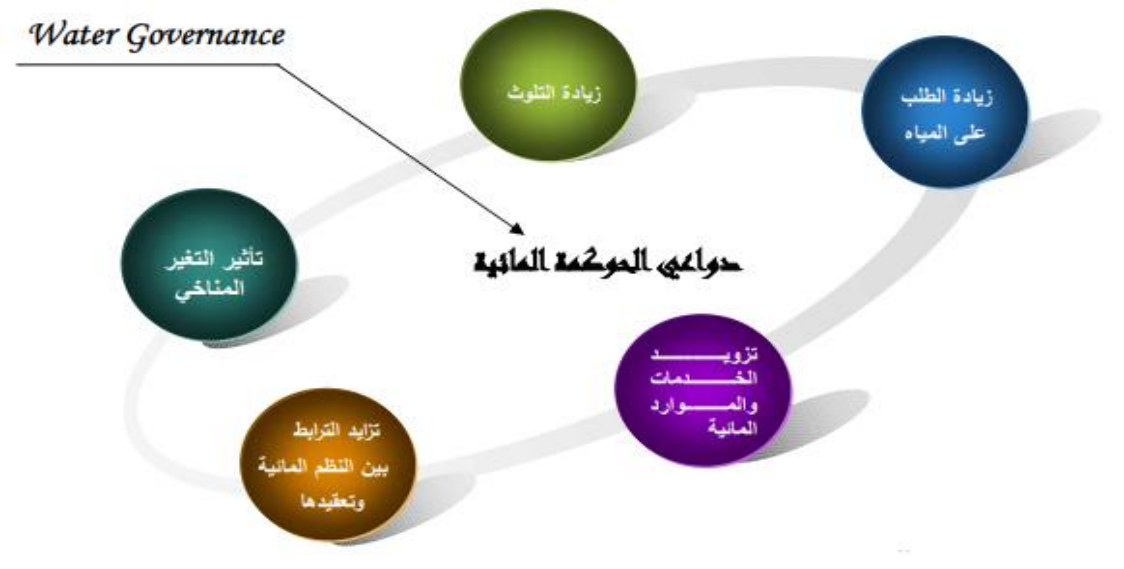

المصدر: بلعاش ميادة و بركات صارة ، جوان 2018 ، حوكمة المياه و الإدارة المتكاملة للموارد المائية ، مقال منشور ،مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد 06، جامعة الوادي ، الجزائر ،ص 160.

1-3 زيادة الطلب على المياه

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى شح المياه والحاجة إلى تعزيز الحوكمة المائية هو النمو السكاني السريع والتنمية الاقتصادية والتغير المجتمعي. فهذه العوامل مجتمعة تمارس ضغطا متزايدا على المياه والموارد الطبيعية الأخرى. وفي حين تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات في القرن العشرين ، فإن استهلاك المياه قد ازداد ست مرات .وفي كثير من البلدان أو المناطق، يتجاوز الطلب العرض بحيث يتم توزيع كافة موارد المياه العذبة المتجددة مما يؤدي إلى شح مائي، وهذا ما يحدث تحديدا في الدول العربية التي يعاني مواطنوها من أدنى حصص الفرد في المياه العذبة المتجددة على مستوى العالم .

2-3 زيادة التلوث:

تزداد أهمية قضايا مثل التلوث عندما يكون هناك شح في المياه (زيادة الطلب على العرض)، فعلى سبيل المثال، قبل أن تبلغ مياه النيل الأراضي المروية في الدلتا تكون قد استخدمت مرات عديدة بحيث يرتفع تركيز الملوثات الز راعية فيها. ومن وجهة نظر حوكمية، يعتبر التلوث من نتائج تزايد الطلب، وينبغي التفكير مليا. قبل استخدام تلك الملوثات ومناقشتها في ضوء الاحتياجات الاستهلاكية والمتطلبات البيئية الملحة.

3-3 تز ايد التر ابط بين النظم المائية وتعقيدها

تتضاعف تحديات الحوكمة الفعالة ،عندما تصبح الموارد المائية أكثر تطورا ،ويزداد التعقيد في الروابط بين مختلف استخدامات المياه ومستخدميها ونظمها. فارتفاع مستوى الشك والتغير في وجود المياه والطلب عليها والمرتبطين بالهيكليات المجتمعية والسياسية المعقدة التي نمت حول المياه ،أديا الى نظم معقدة ذات خصائص جديدة لا يمكن التنبؤ بها .كما يعتبر هذا التعقيد دافع مهم للمزيد من الحوار والتفاوض بين مستخدمي المياه، وذلك لأنه يحد من فعالية نماذج القيادة والتحكم من أعلى الى أسفل

4-3 تزايد الشك المتعلق بتغير المناخ

تؤثر التغيرات المناخية بشكل أساسي على الموارد المائية من خلال تكرار وقوع أحداث كارثية (مثل الفيضانات وموجات الجفاف) وحدوث تغيرات زمانية ومكانية في أنماط هطول الأمطار. كل هذه التأثيرات تؤدي إلى تفاقم الخطر وتهدد سبل عيش ملايين الأفراد وصحتهم وأمنهم، ومما لا شك فيه أن المناطق الجافة عموما سوف تصبح أكثر جفافا ، والمناطق الرطبة تكون أكثر رطوبة، مما ينعكس على أنماط معدلات توافر الموارد المائية، كما سيكون هناك زيادة في عدم القدرة على التنبؤ بتوافر الموارد المائية. ومن منطلق حوكمي، فإنه يمكن مواجهة تحدي التغيرات المناخية من خلال أخذ تزايد الشك بالحسبان عند التخطيط للخدمات المائية وإدارة الموارد المائية.

5-3 ضرورة الإنصاف في تزويد الخدمات والموارد المائية:

يعتبر عدم القدرة على الوصول إلى خدمات مائية مناسبة ومستدامة من أسباب ونتائج ومؤشرات الفقر في آن معاً، وعندما يصبح الوصول إلى المياه خاضعاً لنقاش متزايد في إطار حقوق الإنسان، تكون الحاجة لضمان وصول منصف للمياه والى عمليات صنع القرار المائي من قبل جميع قطاعات في المجتمع، دافع هام لتغييرات في الحوكمة المائية.

4- أسس الحوكمة الرشيدة الفعالة وفق البرنامج العالمي لتقييم المياه

تحتاج أزمة المياه إلى مقاربة متعددة الأبعاد تضع في اعتبارها المخاوف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية والبيئية، وفي هذا الاتجاه، تبرز مجموعة من الخطوط الإرشادية العامة ضمن أسس الحوكمة الرشيدة والتي وضعها البرنامج العالمي لتقييم المياه (فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : 2011 ، ص 06).

- ✓ **المشاركة** : ينبغي أن يعبر جميع المواطنين عن أرائهم في عملية صنع السياسات و القرارات تعبيرا مباشرا أو عبر المنظمات الوسيطية التي تمثل مصالحهم؛
- ✓ **الشفافية:** ينبغي أن تنتقل المعلومات انتقالا حرا داخل المجتمع و أن تخضع العمليات و القرارات لقواعد الشفافية و المراقبة العامة ، و أن يعلن بوضوح حق الاطلاع على هذه المعلومات؛
- ✓ **العدالة** : ينبغي أن يحصل أفراد المجتمع جميعا - رجالا ونساءا - على فرص متساوية لتحسين رفاهيتهم؛
- ✓ **المساءلة** : يجوز أن تتعرض الحكومات ، و القطاع الخاص و المجتمع المدني للمساءلة أمام الشعب أو ممثلي مصالحهم؛
- ✓ **التماسك** : يجب أن تكون قضايا المياه ، السياسات ، والإجراءات - على الرغم من طبيعتها المعقدة - متماسكة ومتسقة وسهلة الفهم؛
- ✓ **الاستجابة** : ينبغي أن تخدم المؤسسات و الإجراءات جميع أصحاب المصلحة وأن تستجيب استجابة فعلية للأولويات أو للتغيرات في الطلب ، أو للظروف الأخرى الجديدة؛
- ✓ **التكامل** : ينبغي أن تدعم حوكمة المياه المقاربات المتكاملة و الشاملة ، وتشجيع على تطبيقها ؛
- ✓ الأخلاقيات: يجب أن تقوم حوكمة المياه على أسس أخلاقية نابعة من المجتمع التي تطبق فيه كاحترام حقوق المياه التقليدية.

من المتوقع أن تساهم المبادئ السابقة في تحسين " دورة حوكمة المياه " من تصميم السياسات إلى تنفيذها .

5- اتجاهات الحوكمة المائية (زبيدة محسن و أولاد حيمودة عبد اللطيف : 2014 ص 109):

5-1- اللامركزية والمشاركة : حددت الشراكة العالمية للمياه في كتابها الصادر عن الحوكمة المائية أسلوبا للحوكمة الموزعة للمياه يتضمن وظائف وقرارات يتم التشارك فيها عبر مجموعة واسعة من البنى المتطورة ، وهناك إدراك متنامي بأن حوكمة الموارد المائية والخدمات المائية تعمل بفعالية أكثر ضمن بُنى اجتماعية منفتحة تمكن من مشاركة أوسع للمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والتشبيك مع وسائل الإعلام لدعم الحكومة والتأثير فيها . احد التحديات الهامة للقطاع المائي هو ضمان نجاح اللامركزية في تحسين حقيقي للحوكمة المائية المحلية . ولا يقل عن هذا التحدي المتمثل في ضمان شمولية التمثيل في المشاركة بشكل حقيقي وعدم استبعاد المجموعات الرئيسية وجعل العملية التشاركية مؤثرة بالفعل في صناعة القرارات .

5-2 الشفافية والفساد : يعد الفساد المرتبط بانعدام المشاركة والشفافية من أهم التحديات التي تواجه الحوكمة المائية حيث إن الفساد في طريقة إدارة المياه ساد على مدى سنوات عديدة. والفساد ينظر إليه كمؤشر على عيوب الحوكمة في المجالين العام والخاص على حد سواء .

المحور الثالث: أهم التجارب الدولية في مجال إعادة تدوير المياه العادمة.

تستطيع التكنولوجيا أن تعالج المياه المستعملة لتصل إلى الجودة التي تجعلها صالحة للشرب، وهناك حالات ثابتة حول العالم استخدمت فيها المياه المعاد تدويرها لأغراض الشرب سواءً بطريق مباشر أم غير مباشر حيث أصبحت الطرق المناسبة لمعالجة المياه العادمة حاسمة بسبب الزيادة السكانية في المجتمعات الحضرية مما أدى إلى زيادة متناسبة في حجم المياه العادمة وكمية النفايات العضوية. تؤدي جميع طرق التخلص إلى نتائج غير مرضية بحيث تصبح التدابير العلاجية ذات أهمية قصوى ومن ثم تطوير أساليب معالجة مياه الصرف قبل وقت البدء في التخلص النهائي.

1-التجربة السويسرية (رينات كونتسي : 2012، swissinfo.ch):

في الوقت الذي تشكل فيه المياه الملوثة واقعاً يومياً يهدد حياة بلايين الأشخاص حول العالم، تمثل المياه المادة الغذائية الأهم على الإطلاق. ومن دون هذا النبع الذي يمدنا بالحياة، فإنَّ الموت أمر محتوم ولا يستغرق حدوثه سوى أيام معدودة.

في سويسرا، ليس بالإمكان شرب المياه من أي صنبورٍ بدون أدنى تردد فحسب، ولكن ذلك يشمل بحيراتها أيضاً في الكثير من الأحيان، بالنظر إلى ما تتمتع به من خصائص مقاربة لنوعية مياه الشرب. و حتى في مدينة بازل الزاخرة بالمنشآت الصيدلانية، يَندر أن تتسبب رشفةٌ من مياه نهر الراين بأية مشاكل صحية.

سواء تعلق الأمر بالمياه المُستخدمة في شطف دورات المياه، أو تلك المستعملة في محلات غسيل السيارات، أو في بركة الحديقة، أو للزراعة، تمتاز المياه السويسرية بكونها صالحة للشرب وذات خصائص جودة عالية، كما تظهر ذلك تحاليل المختبرات التي تجري بانتظام. و يعود الفضل في ذلك بالدرجة الأولى إلى محطات معالجة مياه الصرف الصحي، التي أصبحت واجباً قانونياً منذ خمسينيات القرن الماضي. و منذ ذلك الوقت، تم تطوير تقنية هذه المحطات باستمرار، لِتتحول قضية الحفاظ على المياه الى قصةِ نجاحٍ في حماية البيئة السويسرية.

1-2 محطات معالجة مياه الصرف الصحي

- 839 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي .

- نحو 3400 محطة صغيرة لمعالجة مياه الصرف الصحي .
- -أكثر من 3500 مرفق للمعالجة الأولية لمياه الصرف الصحي (تشمل الشركات الصناعية والتجارية)
- 95%معدل الاتصال بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

2-2 القيمة الحالية:

- محطات معالجة مياه الصرف الصحي: 14 بليون فرنك سويسري
- المجاري العمومية: 66 بليون فرنك
- صرف مياه المرافق (الممتلكات) الخاصة: 40 بليون فرنك

3-2 التكاليف السنوية:

- ✓ محطات معالجة مياه الصرف الصحي: 1 بليون فرنك سويسري
- ✓ -المجاري العمومية: 1.2 بليون فرنك
- ✓ -المرافق الخاصة: من 1 الى 1,2 بليون فرنك
- ✓ -التكاليف الاقتصادية الكلية: نحو 3,2 مليار فرنك

4-2 استهلاك مياه الشرب:

- الاستهلاك المنزلي: 160 لتر يومياً للفرد الواحد، منها نحو 5,5 لتر للشراب والطهي.
- الهطول السنوي للأمطار:
- 1460 -لتر للمتر المربع الواحد
- 8,300,000 -لتر للفرد الواحد
- تغطي نسبة 2% من الأمطار الساقطة كافة احتياجات سويسرا سنوياً من مياه الشرب

2-تجربة أورانج كاونتي» كاليفورنيا (أماندا ليتل: 2021، https://aawsat.com/ **) :**

في عام 2008، افتتحت محطة مياه «أورانج كاونتي» مرفقاً لتحلية مياه الصرف الصحي بقيمة 490 مليون دولار بجوار محطة الصرف الصحي بالمقاطعة وبدأت في تغيير النموذج، وضخّت 70 مليون غالون من مياه الصرف الصحي المعاد تدويرها في الخزانات الجوفية التي تزود صنابير مقاطعة أورانج. حقق المصنع نجاحاً كبيراً حيث تم توسيع الإنتاج إلى 100 مليون غالون يومياً في عام 2018، ما جعله أكبر مصنع لمياه الصرف الصحي المعاد تدويرها في العالم، وتم الإعلان مؤخراً عن توسعة أخرى إلى 130 غالوناً يومياً. وبذلك ستتفوق مقاطعة أورانج قريباً على لوس أنجليس، التي اقترحت منشأة سعة 150 غالوناً يومياً يمكن أن تصبح متاحة بحلول عام 2023.

3- تجربة ناميبيا:

هي الدولة الوحيدة التي تبنت الاستخدام المباشر للمياه المعاد تدويرها لأغراض الشرب حيث دفعها انعدام مصادر المياه السطحية أو الجوفية وقلة الأمطار في الستينيات من القرن الماضي إلى وضع إستراتيجية لتوفير المياه على المدى الطويل، وبدأت محطة معالجة المياه في جورنجاب ضخ المياه المعاد تدويرها في شبكة توزيع المياه عام 1967 وطورت هذه المحطة في

الستينيات بحيث تضم المعالجة بالمواد الكيميائية الفيزيائية والمعالجة بالأوزون وقد وفرت هذه المحطة المياه لأكثر من 45 عام(Prasanthi Hagare:2012، https://theconversation.com/recycled-drinking ، water).

4- مشروع "NEWater"في سنغافورة (روكسانا إيزابيل ونهلة طاه:2013، https://p.dw.com/p/18XWP) :

يحتل مكانة جيدة، فهو يغطي حتى الآن نحو ثلث احتياجات البلاد من المياه، ومن المتوقع بحلول عام 2060 أن يؤمن أكثر من 50 %. المحطات الوطنية الأربع لمعالجة المياه تنتج 430 مليون لترا يوميا "NEWater" ، ويتم استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بشكل رئيسي في الإنتاج الصناعي ولأغراض التبريد أيضا، وقسم صغير منها يتم خلطه مع المياه الغنية بالمعادن والمستمدة من خزانات مياه الأمطار، ويتم معالجتها مجددا وتعبئتها في زجاجات. زجاجات المياه هذه ليست للبيع ومن غير المقرر بيعها في المستقبل أيضا، وذلك وفقا لوزارة البيئة، فبدلا من ذلك يتم توزيعها خلال الفعاليات والمناسبات الكبرى، وهذا من شأنه أن يجعل مشروع المياه معروفا لدى الناس، ويتم عادة توضيح وإيصال الكثير من المعلومات عن مشروع NEWater عبر مركز مخصص للزوار، وهو يقدم لهم جولات عديدة يوميا.

التكنولوجيا المستخدمة هي تكنولوجيا تم ترسيخها مع مرور الوقت، وتتمثل في "تطهير" المياه الملوثة عبر أنظمة التصفية، وبواسطة التناضح العكسي تحت الضغط القوي يتم فصل طبقة الماء عن جزيئات الأوساخ، ويتم تطهيرها مجددا باستخدام الأشعة فوق البنفسجية لأنها تقتل البكتيريا. ما يتبقى هو عبارة عن مياه نقية صالحة للشرب، وهي تفي بالمعايير الموضوعة من قبل منظمة الصحة العالمية.

وبالنسبة لهذا البلد الصغير الواقع على الطرف الجنوبي من شبه جزيرة الملايو، فإن توفير إمدادات المياه المستقلة لا يعتبر مجرد ضرورة اقتصادية، ولكنه أولوية إستراتيجية كذلك، ففي عام 2061 سينتهي العقد المبرم مع ماليزيا لاستيراد المياه، لذا تسعى سنغافورة حتى ذلك الوقت إلى امتلاك مصادر مستقلة للمياه، عبر مشروع NEWate

5-تجربة دبي في معالجة مياه الصرف الصحي (محمد عبد العزيز نجم: 2017 ص ص 13-14) :

شرعت بلدية دبي في التخطيط والتنفيذ الاستباقي لمشاريع محطات معالجة مياه الصرف الصحي ،التي تقوم بتشغيلها وصيانتها بلدية دبي لري المساحات الخضراء والحدائق العامة الرائعة في المدينة على مدى السنوات ال 25 الماضية.

وفي هذه العملية، تم إنشاء محطتين رئيسيتين لمعالجة مياه الصرف الصحي، وتم تشغيلهما لمعالجة وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي، في عام 1990 والثانية في عام 2009 ،بطاقة إنتاجية تبلغ 260 ألف متر مكعب يوميا و 300 ألف متر مكعب يوميا على التوالي ، في الوقت الحاضر توفر جميع المحطات حوالي 700 000 متر مكعب يومي من مياه الصرف الصحي المعالجة للري إلى المدينة، ولعبت دورا رئيسي في تحويل المنطقة القاحلة إلى وجهة سياحية رائعة ومزدهرة، حيث إذا ما تم استخدام نفس الكمية من المياه العذبة لري المساحات الخضراء والحدائق العامة في دبي بدلا من المياه المعالجة من محطات الصرف الصحي فإن النفقات سوف تكون أكثر من 2 مليون دولار أمريكي يوميا من خزانة الدولة العامة، بينما تكلفة المعالجة حوالي 100 ألف دولار أمريكي يومي فقط، وهذا يعني توفير حوالي 9.1 مليون دولار أمريكي يوميا. ويقدر الادخار السنوي بـ 690 مليون دولار أمريكي.

وتماشيا مع إستراتيجية حكومة دبي للحفاظ على الطاقة واستدامتها، تم تصميم المحطات مع عمليات ترشيد للطاقة المستهلكة والمكونات مثل استخدام الجاذبية لاستبعاد ضخ ما يمكن تجنبه، ومرشحات تصفية حيوية للحد من الأمونيا بدًلا من

التهوية، وأجهزة تنقية بيولوجية إزالة الرائحة، ومحركات سرعة متغيرة لاحتياجات الضخ المحددة، وأنظمة أتمتة العمليات المتقدمة ... الخ .

إلى جانب الري، تساهم محطات المعالجة هذه بشكل كبير في النظافة العامة المرموقة لخليج مياه بحر دبي، وبالتالي إلى الصحة العامة والبيئة في مدينة دبي بشكل عام.

يتم إنتاج 30 مليون متر مكعب سنوي من غاز الميثان و6000 طن من السماد كنواتج ثانوية من رواسب الصرف الصحي. ويستخدم السماد لزيادة خصوبة التربة، ومن المقرر أن يستخدم غاز الميثان في توليد الطاقة.

1-5 محطة جبل علي لمعالجة مياه الصرف الصحي المرحلة الأولى:

- السعة: 300 000 متر مكعب يومي
- عملية تهوية موسعة بدون مرشحات التصفية الحيوية،
- التطهير الأولي بواسطة الأشعة فوق البنفسجية وبعد ذلك بواسطة الكلور حيث أن تطبيق التطهير بالأشعة فوق البنفسجية بدلا من الكلور يساعد البيئة .
- إزالة الروائح بواسطة أجهزة التنقية الحيوية مع دعم أجهزة التنقية الكيميائية
- بدأ العمل في المشروع عام 2009 بتكلفة: 435 مليون دولار أمريكي

.إن جودة مياه الصرف الصحي المعالجة من هذا المصنع ممتازة بسبب التهوية المتوسعة .

2-5 مشروع جديد قيد الإنشاء: محطة جبل علي لمعالجة مياه الصرف الصحي المرحلة الثانية

يتم إنشاء مشروع جديد بسعة 375 000 متر مكعب،ومن المتوقع أن يواجه هذا المشروع النمو السريع لمدينة دبي بسبب تنظيم معرض يتم حالي إكسبو 2020 في دبي، باستثمار يبلغ 430 مليون دولار أمريكي، ومن المقرر أن يبدأ العمل في عام 2019.

6-التجربة الأردنية في معالجة المياه العادمة :

في الأردن لا اختلاف حول خطورة موضوع الماء، المملكة هي واحدة من البلدان الأكثر جفافا على الأرض،فهي من أفقر عشر ة دول مائيا في العالم ، و يرجع ذلك إلى محدودية الموارد المائية المتجددة و غير المتجددة ، كما أن 94 % من مساحة البلد صحراء و جافة فعندما تمطر في أشهر الشتاء، يتبخر الماء على الفور أو ينفد على الأرض الصخرية دون استغلال، من أجل تلبية الطلب على المياه، يقوم الأردن باستكشاف أحواض مياه الشرب الجوفية، إلا أن تلك الأحواض غير متجددة، ما يزيد من مخاوف توفر مصادر للمياه، بالرغم من وجود محطات معالجة مركزية في عمان والمدن الرئيسية الأخرى التي تعيد تدوير جزء من الماء على الأقل، و من بينها :

1-6-محطة مياه زي

هي أكبر مصدر للمياه في المملكة تعمل على تنقية مياه سطحية ، وتغذي المحطة العاصمة بما لا يقل عن 38% من احتياجاتها المائية. تبلغ طاقة محطة معالجة مياه زي الإنتاجية حوالي (250) ألف متر مكعب يومياً من المياه النقية المطابقة للمواصفات الأردنية لمياه الشرب، حيث تخضع لمراقبة نوعية مكثفة من خلال إجراء فحوصات مخبرية وعلى مدار الساعة في مختبرات المياه المركزية في محطة زي . تتغذى محطة معالجة مياه زي من المصادر المائية التالية وبنسب مختلفة حسب الظروف المائية السنوية:

- مياه نهر اليرموك
- مياه بحيرة طبريا
- مياه آبار المخيبة
- مياه سد الوحدة
- مياه سد وادي العرب
- مياه محطة معالجة أبو الزيغان

وتصب هذه المصادر في قناة الملك عبد الله وتسير في قناة مفتوحة لمسافة 70 كم لتصل إلى نقطة المأخذ باستثناء مياه محطة معالجة آبار أبو الزيغان والتي تصب في خزان محطة (1). وتنتقل المياه الخام من قناة الملك عبد الله إلى محطة معالجة مياه زي بدءاً من محطة المأخذ التي يتم فيها عمليات المعالجة الأولية ثم عبر (4) محطات رفع لتصل إلى محطة المعالجة في زي حيث تخضع المياه في محطة معالجة مياه زي لمراحل تنقية فيزيائية وكيميائية لضمان استيفاء مواصفات عالية الجودة ،ثم تخضع عبر محطة رقم (5) التي تضخ المياه المعالجة لأغراض الشرب إلى خزان دابوق. وترفع وتضخ المياه الخام عبر محطات الرفع المجهزة كل منها بأربع مضخات .

2-6- محطة تنقية مياه الصرف الصحي في الخربة السمراء

تم توقيع اتفاقيات مشروع إنشاء محطة تنقية السمرا في 2003/12/10 بطريقة البناء و التشغيل و النقل (BOT) بين الحكومة الأردنية و شركة السويس للخدمات العالمية للمياه و بذلك تم إعلان البدء بتنفيذ المشروع.بكلفة رأسمالية تبلغ 120.2 مليون دينار أردني (حوالي 170 مليون دولار أمريكي)، و تهدف المحطة إلى :

- معالجة مياه الصرف الصحي للمناطق في محافظتي عمان و الزرقاء ذات التصريف الطبيعي باتجاه سيل الزرقاء و وادي الضليل؛
- تصريف مياه منقاة لدرجة تسمح باستخدامها في أنواع الزراعات المختلفة حسب المواصفات العالمية؛
- تحسين الوضع البيئي في المنطقة و إنهاء مشكلة الروائح وحماية مصادر المياه السطحية والجوفية.

و تبلغ طاقة المحطة 267 الف متر مكعب في اليوم أي ما يعادل 70% من مياه الصرف الصحي المعالج في البلد (الأمم المتحدة: (2020)، ص103) ، وتشكل محطة المعالجة من أكبر و أوائل المحطات في العالم التي تحقق كفاءة شبه كاملة في الطاقة . حيث يتم تشغيل النظام وصيانته باستخدام أحث التكنولوجيات المتاحة في هذا المجال و بالاعتماد على المعرفة و المهارات والقدرات المتاحة لدى شركة السويس .

و قد تم توسيع محطة السمرا لتنقية المياه العادمة: من خلال زيادة الطاقة الإستيعابة لمحطة التنقية لتبلغ 365000 م3/يوم وذلك حتى تكون قادرة على استيعاب الزيادة السكانية لمحافظتي عمان والزرقاء حتى العام 2035.

و بذلك أصبحت المياه العادمة المعالجة مكونا مهما من المصادر المائية في الأردن بسبب مشكلة شح المياه فهي تستخدم بشكل تام في الزراعة و لإعادة ملء الأحواض المائية و هناك حوالي 19 محطة معالجة مياه عادمة تخدم حوالي 6 مدينة بالأردن .

الخاتمة:

إن تحقيق التقدم في مواجهة أزمة المياه يتطلب تبني مقاربات متكاملة تتناول العلاقة بين المياه و الصحة والتعليم والتخفيف من حدة الفقر ، مما يدفع بقوة نحو تحسين أنظمة حوكمة المياه التي تساعد على إدارة المياه بما فيها المياه

المستعملة عبر إعادة تدويرها بطريقة مستدامة و متكاملة و شاملة ، وبتكلفة أقل ، و لقد أثبتت هذه الطريقة نجاعتها وفعاليتها في دول عدة تم استعراض البعض منها في هذا البحث.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة نستخلص النتائج التالية:

- ❖ إن الندرة المائية من شأنها إلحاق الأذى بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مما يتطلب إعادة توزيع الحصص في استهلاك المياه للأغراض المنزلية و الصناعية و الزراعية؛
- ❖ ضرورة تصميم أنظمة لحوكمة المياه وفق للتحديات المطلوب منها التصدي لها ؛
- ❖ لابد أن يتحول اهتمام السياسات العامة من إدارة العرض إلى إدارة الطلب المستديم ومن إدارة الأزمة إلى التخطيط طويل الأمد.
- ❖ من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على المياه ، تلجأ الكثير من البلدان إلى سد احتياجاتها بشكل اكبر من المياه المستعملة المعاد تدويرها ؛
- ❖ استثمار مياه الصرف الصحي في القطاعات الزراعية وفي إطار الاستخدامات المنزلية ، عبر توفير الإمكانات الاقتصادية و التكنولوجية في مجال تنقية المياه ؛
- ❖ يتطلب الاستخدام الناجح للمياه المعاد استعمالها تشجيعا من الحكومات ، ومتابعة مستمرة لجودة المياه ؛
- ❖ يجب النظر إلى توفير المياه لمختلف القطاعات الزارعية، او الصناعية، والخدمات في سياق العلاقة بين العناصر الثلاثة المتمثلة في كل من الماء والطاقة والغذاء؛
- ❖ تعد حالات القصور في مجال الموارد البشرية والمؤسساتية عنصرا يسهم بدرجة كبيرة في ندرة المياه.

المراجع:

1. الشيخ محمد بن زايد آل نهيان : (2016) ، الأمن المائي أولوية استثنائية على أجندة القيادة الإماراتية، مجلة درع الوطن ، الإمارات العربية المتحدة ،http://www.nationshield.ae
2. الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز،(2011)، مفهوم وتحديات الأمن المائي السوداني ، موسوعة مقاتل، ,/http://www.moqatel.com،
3. أماندا ليتل ، (2021)، الحل لمشكلة المياه تدويرها ، جريدة الشرق الأوسط، العدد رقم 15527، متوفر على الموقع /https://aawsat.com/home/article/3004031 .
4. بوغدة نور الهدى، (2015) ، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي، ماجستير،جامعة سطيف،
5. بلعاش ميادة و بركات صارة ، (2018) ، حوكمة المياه و الإدارة المتكاملة للموارد المائية ،مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد 06، جامعة الوادي ، الجزائر .
6. تقرير الأمم المتحدة، (2018) ، المياه النظيفة والصرف الصحي، الملخص التنفيذي،

7. حسين عبد المطلب الأسرج،(2013)،الحوكمة و الامتثال في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 03 ،عمان - الأردن.
8. روكسانا إيزابيل و نهلة طاه،(2013)، الذهب الأزرق في سنغافورة -مياه جديدة من مياه الصرف الصحي، مقال صحفي ، متوفر على الموقع : https://p.dw.com/p/18XWP.
9. رينات كونتسي : (2012)،حلول مبتكرة ومستدامة للحفاظ على الثروة المائية في سويسرا ،نشرة ، swissinfo.ch، سويسرا,
10. زبيدة محسن و أولاد حيمودة عبد اللطيف،(2014) ، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد05، جامعة ورقلة .
11. طارق عبد العال حماد،(2005.)، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، عين شمس، مصر،
12. عبد الجليل الصوفي،(2017)، الأمن المستدام في دولة قطر، المجلة الدولية للبيئة و المياه، المملكة المتحدة.
13. فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2011) ،حوكمة المياه الفعالة : قاطرة الأمن المائي ، المكتب الإقليمي للأمم المتحدة ،لينان،
14. فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2014) ،حوكمة المياه في المنطقة العربية : إدارة الندرة وتأمين المستقبل، المكتب الإقليمي للأمم المتحدة ، لبنان.
15. محمد عبد العزيز نجم،(2017)، معالجة مياه الصرف الصحي في دبي وإعادة استخدامها فوائد اجتماعية واقتصادية شاملة ومستدامة، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد 18 ، مركز البيئة للمدن العربية، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ؛
16. محمد حسن إسماعيل أحمد علي، (2015)، حوكمة المياه في الإتحاد الأوروبي: البعد التشريعي والبعد المؤسسي 2004 -2012"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،القاهرة؛
17. مجموعة البنك الدولي،(2017)،ما بعد ندرة المياه : الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية ،
18. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، (2011) ، حوكمة المياه في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية -نهج متعدد المستويات،متوفر على الموقع : http://www.oecd.org/cfe/regional-policy/OECD-Principles-Water-arabic.pdf.
19. Moriarty (IRC) et autres,(2007), La gestion intégrée des ressources en eau.Thematic Overview Paper. Juin,P14
20. Prasanthi Hagare, (2012), Recycled drinking water: what Australians need to know,article ,the conversation journal, south Africa , on the website: https://theconversation.com/recycled-drinking-water-what-australians-need-to-know-7216.

The GWP Water Forum,www.newater.info/dowenlodattach

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2025) 33 العدد / 8 المجلد VOL 8 / ISSUE 33 (2025)
ISSN: 2569-7366

التسلم Received	التعديل Revised	القبول Accepted	حساب ORCID
2025-04-28	2025-05-05	2025-05-20	DOI : https://orcid.org/0000-0000-0000-0000

المياه سلاح جديد يهدد ملامح المشهد الجيوسياسي في سوريا

د. زبدة رفيقة

استاذة بجامعة زيان عاشور الجلفة-الجزائر

Abstract

Based on specialized scientific studies and research, which indicate that future wars will be wars over water, within the objectives of internal and external forces and actors, which poses a threat to international peace and security, We can see this within the framework of the research endeavor, which is clearly based the humanitarian consequences in Syria after 2011, resulting from chronic and extreme climatic events(drought) in light of societal marginalization and mismanagement, which created the so-called weather refugees, and this is linked to the reality of the practices of the military forces towards water resources Under its control, it manages the Syrian conflict within an expansionist strategy, after this resource has become a bargaining tool and influences the balance of the opposing forces, This resulted in a significant impact on the country's infrastructure after more than ten years of conflict, as well as the difficulty of resolving it.
Keywords: Scarcity , Threat ,geo-politics, conflict.

ملخص

انطلاقا من الدراسات والابحاث العلمية المتخصصة، والتي تشير إلى أن الحروب المستقبلية ستكون حروب على المياه، ضمن أهداف القوى والفواعل الداخلية والخارجية وهو ما يشكل خطرا على الأمن والسلم الدوليين. ويمكننا تلمس ذلك في اطار مسعى البحث والقائم بشكل واضح على العواقب الانسانية في سوريا ما بعد عام2011، والمترتبة عن الاحداث المناخية المزمنة والمتطرفة (الجفاف)في ظل التهميش المجتمعي وسوء ادارتها، والذي خلق ما يسمى بلاجئي الطقس، وارتباط ذلك بواقع ممارسات القوى العسكرية تجاه الموارد المائية الخاضعة لسيطرتها في ادارة الصراع السوري ضمن استراتيجية توسعية، بعد أن اصبح هذا المورد اداة مساومة وتأثير على توازن القوى كل لصالحه في مقابل حصر مناطق نفوذ القوى المضادة. وهو ما نتج عنه تأثر كبير على البنية التحتية للبلاد بعد مرور اكثر من عشر سنوات من الصراع وكذا صعوبة حسمه.

الكلمات المفتاحية: الندرة، التهديد ، الصراع، الجيو-سياسي

مقدمـة:

تحدثت الدراسات الحديثة عن الصلة الوثيقة بين المياه والنزاعات على أكثر من صعيد، نظرا للأهمية البالغة للمياه في جوانب عديدة لحياة البشر، بل يكاد أن يكون الرهان عاليا عندما تتخطى القيمة الرمزية أو التنموية لها، لتمتد للأمن الانساني، ومن ثم للأمن القومي للدول.

جاءت الاحداث في سوريا منذ العام2011 لترأب الصدع القائم بين البيئة والنزاعات، وتحديدا الموارد المائية التي تتقاطع في الخرائط الجغرافية والاثنية، والسياسية، وتتحرك ضمن أطراف مسلحة فاعلة نظامية وغير نظامية على أكثر من مستوى، ما

بين محلي أو وطني أو اقليمي أو دولي حتى. ناهيك عن الدور الذي يؤديه التغير المناخي كعامل تعقيد اضافي يزيد من وطأة النزاع المسلح على المدنيين ويضعف من قدرتهم على البقاء، ما يدفعهم للنزوح الداخلي أو الهجرة الى دول أكثر أمنا.

عانت سوريا لسنوات عدة، من التغيرات المناخية المزمنة والمتطرفة (الجفاف)في ظل التميز المجتمعي ، والتهميش السياسي والاقتصادي، وسوء الادرة والحوكمة، كلها دوافع تنخر في خاصرة النظام الأسدي لسنوات، وارتباط ذلك بواقع ممارسات القوى العسكرية المتصارعة تجاه الموارد المائية الخاضعة لسيطرتها في ادارة الصراع السوري ضمن استراتيجية استباقية وتوسعية، باستغلال هذا المورد كأداة مساومة وتأثير على توازن القوى كل لصالحه في مقابل حصر مناطق نفوذ القوى المضادة. وهو ما نتج عنه تأثر كبير على البنية التحتية للبلاد بعد مرور اكثر من عشر سنوات من الصراع وكذا صعوبة حسمه، وسط تخاذل المجتمع الدولي.

انطلاقا مما سبق نطرح الاشكالية المركزية التالية:

ما مدى مركزية متغير المياه في تمكين الفواعل المسلحة في سوريا من تحريك المشهد الجيو-سياسي كل لصالحها؟

وينبثق عن هذا التساؤل المركزي العديد من الأسئلة الفرعية، يتمثل أهمها في:

- كيف يمكن للتغيرات المناخية المتطرفة وعلى رأسها الجفاف، أن تكون دافعا للمطالبة بتغيير البنية السياسية؟
- ما إنعكاس تنافس الفكر والأداء الاستراتيجي المائي للفواعل غير دولاتية على مخرجات التسوية في سوريا بعد تهيئة البعد الإدراكي في تبرير ذلك الخيار؟
- ما حدود تأثير استراتيجية ادارة المياه في النزاع السوري على السكان المدنيين؟

أهمية وأهداف البحث:

من خلال تقديم الموضوع، يترأى لنا الأهمية العلمية وعملية، ومجموعة من الأهداف نظرا لعدة إعتبارات مركزية:

- إن أهمية الموضوع تعود أولا إلى البعد الإنساني الذي يفرض علينا تسليط الضوء على ما يعانيه الشعب السوري من القتل والدمار والتغريب، وتآمر دولي وإقليميوالذي لا يخلو من إنعكاساته على المعطيات الجيوسياسية.
- الوقوف على الرؤى المتباينة التي تهيمن على إدراك الأطرف الرئيسية في البحث عن مصالحهما، حتى ان استخدمت موارد البقاء كورقة ضغط أو مساومة لتحقيق تلك المصالح.
- استيعاب أثر التغيرات المناخية و سوء ادرتها من قبل الحكومات في تهييج المطالب الشعبية سواء الانفصالية أو تغيير النظام. وهو ربما ما سيدفع صناع القرار الى إعداد نموذج استباقي ، يتجاوزون به كل السيناريوهات التي تمر بها المنطقة لعربية منذ اواخر العام2010.
- محاولة الاسهام في البحوث ذات الموضوعات المستحدثة ، كجدلية العلاقة بين الموارد البيئية والنزاعات، والتي قد تكون نواة تأسيسية معرفية للتوسع والإجتهاد في إسقاطها على دراسات أخرى. وذلك لإعتقاد منا بإلزامية الإدراك الواعي والمعرفة المتطورة والمستمرة لكل ما ينشر من بحوث في هذا الصدد.

فيما يتضمن الموضوع المحاور التالية:

المحور الأول: علاقة المواد المائية بالنزاعات.

المحور الثاني: الجفاف متغير اساسي في بداية الصراع السوري.

المحور الثالث: استراتيجية القوى المسلحة الفاعلة في سوريا في السيطرة على المنابع المائية.

المحور الرابع: تداعيات عسكرة المياه على المدنيين السوريين .

.

الكلمات المفتاحية:

الندرة: تعني عدم كفاية الموارد المتاحة لتلبية الحاجات المادية لأفراد المجتمع، وضمن هذه الموارد ، و تحديدا، نتحدث هنا عن ندرة المياه ، والتي تعني نقص المياه الكافية، أو عدم القدرة على الوصول إلى إمدادات المياه الصالحة للشرب، وسواء كان ذلك بسبب الجفاف أو غيره، فإن أكثر من مليار شخص حول العالم يعانون نقصا في توافر المياه النظيفة[1]. ما يعني أنها مسألة عرض وطلب غير أن طرفا معادلة العرض والطلب تتم صياغتهما من خلال الخيارات السياسية والسياسات العامة.[2]

وقد تفاقمت مسألة ندرة المياه بفعل عدد من العوامل كتراجع كفاءة المياه على غرار الخسائر في إمدادات المياه، والخسائر في استخدام المياه، والنقص في إعادة التدوير، والصراعات الناجمة عن إدارة المياه المشتركة بين الدول العربية ودول أخرى من خارج المنطقة . ويشكل تغير المناخ احد عوامل الاجهاد الرئيسية الناشئة التي تحول دون تحقيق الأمن المائي.[3]

وهو ما تحدث عنه باري بوزان وتحديد حول الأمن البيئي:" الذي يعني حماية البيئة والمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني معا من الممارسات الانسانية غير العقلانية والتي تهدد حياة الانسان وحتى نوعه".[4]

التهديد: يتعلق التهديد بكل ما من شأنه أن يعرقل عملية بناء الأمن أو يؤدي إلى إنقاص الشعور به. وهو ما يشكل لنا مفهوم التهديد الأمني، والذي يأخذ اشكال مختلفة سياسية، اقتصادية، بيئية..[5]

كما أن هناك شكلين للتهديد ، التهديد المتصور والتهديد الواقعي، ويكمن الفرق بينهما في أنه يمكن أن يعتقد بوجود تهديد، لكن الإعتقاد بالتهديد لا يعني بالضرورة أنه موجود فعليا.[6]

---

(1) هيثم باحيدرة، **ندرة المياه والبيانات غير الموثوقة**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية ،(2019/03/18).

(2) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام2006، **الفصل الرابع: ندرة المياه والمخاطر والتعرض للضرر**، ص. 134.

(3) الامم المتحدة،(2020)، تقرير المياه والتنمية الثامن، **اهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية**،ص33.

(4) قسوم سليم،(2018)، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية: دراسة في تطور مفهوم الامن غير مناظرات العلاقات الدولية**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،أبوظبي، ص 114.

(5) ليندة عكروم ،(2011)، **تأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، الأردن، ص29.

(6) KlokeK, J) 2000(, **Goldsmith, Resolving Conflicts at Work,** Jossey-Bass, San Francisco ,p ..42

الصراع: إختلف الباحثون في تحديد مفهوم الصراع والإتفاق على حدود تلخص جوانبه الرئيسية، ويعود ذلك الإختلاف، في جانب من جوانبه إلى مرجعيات الباحثين الفكرية نفسها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التحول الديناميكي في طبيعة المفهوم في حد ذاته .

وقد أشارة إبن خلدون في مقدمته إلى أن المجتمع يقوم على التنازع بين البشر بسبب تزاحمهم على حيازة حاجات الدنيا التي لا تتوفر بالمطلق، فمحدودية الموارد وتوزيعها غير العادل يشكل أهم أسباب خلق النزاعات في المجتمع، والذي لا يمكن حسمه إلا بمقتضى القوة.[7]

ويعرفه أورد "كوسر" (Coser) على أنه" تنازع على منفعة معينة أو على السلطة، أو على موارد نادرة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة، ليست الحصول على المنفعة الموجودة فقط، بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر".[8]

الجيوسياسي: يقول المؤرخ الفرنسي "فرنان بروديل" (Fernand Braudel):"إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية" في إشارة لتأثير المجال الجغرافي على التوجه السياسي . كما يمكننا تذكر عبارة "نابليون بونابرت" :" إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها ".[9]

يعد **رودولف كيلين (Rudolf Kjellen)** أول من استخدم مصطلح الجو-سياسية عام 1905 في كتابه "الدولة مظهر من مظاهر الحياة"، والذي عرفه على أنه: "دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأن أهم ما تعنى به الدولة هو القوة، أي بعبارة أخرى أكثر دقة كيف يمكن لصانع القرار جعل الموقع الجغرافي كمصدر قوة للدولة في التعبير عن مواقفها السياسية؟.[10]

كما أن استخدام ثروة البلاد ومواردها الطبيعية والبشرية في تحديد السياسات، تحدثت عنه العديد من النظريات الجيوسياسية كنظرية "القوة البحرية" لفريد ماهان((Alfred Mahan)، "وايتن ميلز" (Watten Millis) وغيرهم.

المحور الأول: علاقة الموارد المائية بالنزاعات.

لا تعد استراتيجية عسكرة المياه مستحدثة، إذ أنه تم استخدامها خلال لحرب العالمية الأولى (1914)، بعد أن فتحت بلجيكا أقفال الأنهار لأعلى مستوى تجاه البحر، ذلك لإغراق سهل YSER المتنازع عليه، كما قام الرئيس العراقي السابق صدام حسين عام1990 ، بتجفيف المياه في الجنوب العراقي كأداة لمعاقبة السكان المحليين على تمردهم.11

---

(7) إبراهيم علي ربايعة، (2002)،**إدارة الصراع والنزاع** شبكة الألوكة، الرياض، ص.9.

(8) Himes Joseph, (1980) **conflict and conflict management** , Athens , p 13..,

(9)خطاب أبو دياب، (يناير2014)" الفوضى الإستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات التفكك في المشرق العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد49، العدد 195، ص 9.

(10) الموسوعة السياسية، **الجيوبولتيك**، 2021/08/12، شوهد في:https://political-encyclopedia.org

(11) (Tobia lossow,), **Water as weapon is on the Euphrates and tigris**, stifiting wssenchaft, german ,p5. 2016)

وفقا للشواهد العامة والمسجلة لحوادث عسكرة المياه سواء باستخدام الدولة القومية، أو الفواعل العابرة للقومية مثل حالة (داعش)، فإن هناك استراتيجيات ممنهجة يسعى مستخدموها لتحقيق أغراض معينة سياسية كانت، أو عسكرية، جراء استخدام السلاح المائي بالمواجهة، وسط قصور القانون الدولي، ويمكن توضيح ذلك ضمن العناصر التالية:

- سياسية: يمثل السيطرة على المياه وسيلة لتعزيز موقع السلطة، والذي غالبا ما يتجلى في ممارسة الضغط على القيادة المعارضة، أو السكان المحليين للوقوف في صفهم.
- تكتيكية: يرتبط هذا النهج ارتباطا وثيقا بالصورة الذهنية التي يستحضرها مصطلح "الماء كسلاح"، وبذلك تستخدم البنية التحتية للمياه بشكل مباشر لتحقيق مكاسب عسكرية، كاغراق منطقة لقطع الطريق على الطرف الخصم، وغيرها.
- نفسية: أنه بمجرد التهديد باستخدام المياه كسلاح، يخلق جوانب من القلق والذعر في نفوس السكان المحليين ، مما يضطرهم للولاء لمن يملك الثروة.
- العسكرة التحفيزية :استخدام المياه كسلاح لضمان شرعية السلطة الحاكمة، أو كمكافأة على الدعم المقدم من المواطنين.
- العسكرة غير المقصودة: عندما يسبب استخدام سلاح المياه أضرارا جانبية على المدنيين أو البيئة الأيكولوجية، يسمى ذلك بالعسكرة غير المقصودة، ويعد نزوح السكان غير المتعمد شكلا متكررا لهذه الأضرار الجانبية.12
- كما أن هذه الموارد يمكن ان تكون هدفا في حد ذاتها، خاصة عندما يجد أحد الأطراف نفسه على وشك الإنهيار، ذلك في شكل تدمير البنية التحتية أو تلويث المياه. فمثلا خلال حرب الخليج الثانية تم تلويث الموارد المائية في الكويت، بسبب الانسكابات النفطية في أعقاب الهجمات على حقول النفط مما زاد من تركيز المعادن على طول الساحل في الخليج الفارسي والتأثير على تربية الأحياء المائية الاقليمية.13

فبرغم من احتواء القانون الانساني الدولي على احكام بشأن حماية المدنيين والبنية التحتية للموارد الطبيعية أثناء النزاعات المسلحة ، ذلك أن بروتوكولات 1977 لاتفاقية جنيف لعام1949، حظرت الهجمات على المنشآت التي لاغنى عنها لبقاء المدنيين على قيد الحياة، إلا أن ذلك لم يعد كافيا بد ترجع فاعلية الدولة أمام تأثير الفواعل غير الدولاتية.

المحور الثاني: الجفاف متغير أساسي في بدايات الصراع السوري.

لطالما تحدثت الندوات واللقاءات لدولية في قضية تغير المناخ، اذ كان الانطباع حينها أن التغير المناخي بكل أشكاله يعد موضوع علمي بحت، ويخص قضايا بيئية ستنعكس آثارها بعد سنوات طويلة ، ولكن خلال بضع سنوات، أصبحت قضية

(12) ايمان زهران، (2016)، **عسكرة المياه كنمط للصراع في الشرق الاوسط**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،ص22.

(13) Julian Schillinger and other, (2020), **Water in War : understanding the impact of armed conflict on water resource and their management**, wily water, p11.

اتغير المناخي على رأس القضايا في الأجندات لدولية ، نظرا لأنها أصبحت تنخر كل صور الأمن سواء الانساني أو الإقتصادي..، حتى الأمن القومي وهو ما سنحاول اسقاطه على الوضع في سوريا.

1- البنائي الجغرافي السوري:

تتربع سوريا على مساحة جغرافية تقدر ب185.180 كم2، منها 185.050 كم2 يابسة، و1130كم2 مسطحات مائية، وتشكل الصحراء حوالي ثلثي مساحة البلاد، مما يجعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة، وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة ب25-30% من المساحة، وتشكل 26% من الدخل القومي .14

تتصف سوريا بندرة مواردها المائية عموما، حيث أن ما يعادل 75%من مساحتها الكلية يتصف بالجفاف، ويبلغ متوسط الهطول المطري عليها حوالي 46 مليار متر مكعب سنويا، يضيع حوالي 81 %منها في التبخر..15

ذلك أن جل المصادر تتفق على ان كمية المياه المتاحة للاستثمار من مياه الأمطار ضئيلة جدا ولا تتجاوز 9%من الجريان السطحي.

في حين يشير تقرير التنمية البشرية للبنك الدولي عام2011 إلى أن استخراج المياه العذبة بين عامي2003-2010 بلغ 99.8% من مجموع الموارد المائية المتجددة أغلبها يتجه للزراعة ، وتعد سوريا بذلك من البلدان الفقيرة بالمياه بالنسبة لعدد سكانها وكنتيجة ذلك تدنى نصيب الفرد من المياه إلى 1000م3، وهو خط الفقر المائي العالمي.16

تقسم الأنهار السورية الى مجموعتين: 17

أ-الأنهار الدولية المشتركة بين سوريا ودول الجوار الجغرافي: ويدخل ضمن هذه المجموعة الأنهار الدائمة الجريان (الفرات-دجلة-العاصي-جعجع-قويق-عفرين-الكبير الجنوبي-اليرموك-

الساجور)، وتمثل تركيا دولة المنبع لها، عدا نهر العاصي الذي ينبع من لبنان. و يرتبط بشكل وثيق بقضية لواء الاسكندرونة السوري، والذي تعتبره تركيا الورقة الرابحة في مجال مناقشة مشكلاتها المائية مع سورية ، ويمثل عامل توازن في وجه المطالب السورية بزيادة حصتها من مياه الدجلة والفرات.

ب-الأنهار الداخلية: وهي(الخابور-البليخ-السن-بردى-بانياس).

خريطة: توزيع الأحواض المائية في سوريا

(14) عقيل سعيد محفوض، (2009)، **سوريا وتركيا: الو اقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص98.

(15) هبة محمد، لمى جرعا، (2014)، **مداخلة بعنوان: تحليل و اقع قطاع الموارد المائية في سوريا باستخدام تحليل سووت**، في مؤتمر التقنيات الحديثة في تصميم وتشييد المنشآت الهندسية، ص3.

(16) ولاء اسماعيل، (2009)،**المياه السطحية في الجمهورية العربية السورية** ،المنهى للطباعة، لبنان ،ص31.

(17) زهراء عباس هندي ، ظاهر عبد الزهر الربيعي، (2013)، **مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)** ،المجلد 38 ، العدد1،185.

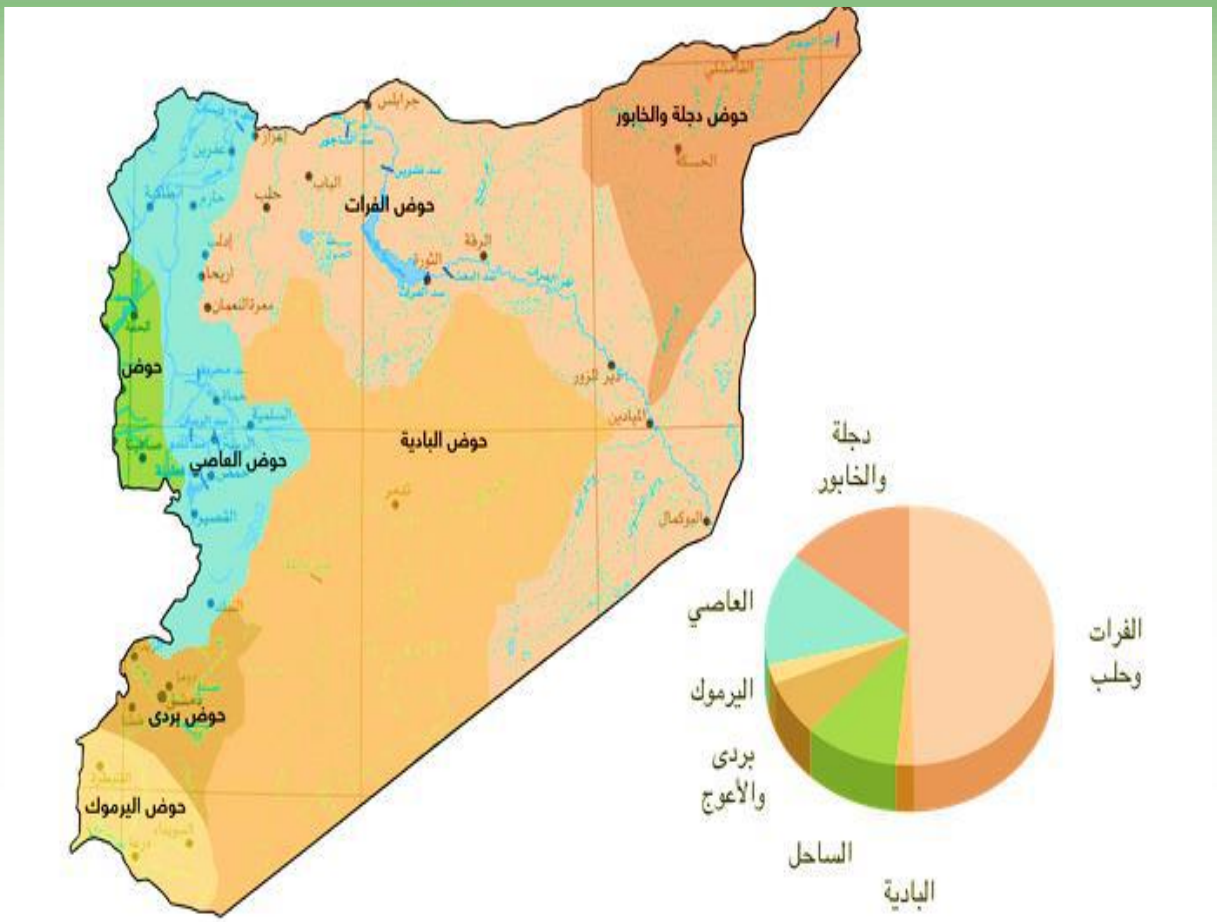

المصدر: العبدالله، محمد، الأمن المائي في سورية :دراسة تحليلية لواقع الموارد المائية المتاحة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا،2015،ص5.

اذن ففي ظل الخلل بين ما هو متاح ومطلوب من المياه في جميع الموارد التي سبق ذكرها وتزايد العدد السكاني والاستمرار التركي في تطوير مشاريعه المائية تجد سوريا نفسها أمام أزمة خانقة، ما فاقم من تبيعات التغيرات المناخية أهمها الجفاف.

2- الجفاف يخترق الأمن السوري:

يعد الجفاف من أكثر الأخطار البيئية تعقيدا، وأقلها دراسة و شرحا عن سائر الأخطار الطبيعية، فهو يؤثر في مجموعة كبيرة من السكان ويفوق بكثير أي خطر آخر.

ويمكن شرح الجفاف بمفهوم بسيط على أنه: ندرة المياه الناتجة عن عدم تساقط الأمطار مع مصاحبتها لارتفاع درجة الحرارة.18

وكما أسلفنا سابقا، فإن سوريا تعاني ندرة مائية، ذلك أنه لا يمثل مجموع كمية الموارد المائية فيها حتى نهاية عام2011 ما بين(16.375-18.209) مليار متر مكب/سنة فقط من المياه، مما يجعلها في صدارة دول الشرق الاوسط التي تعاني من مشكلة الجفاف، ولسنوات متواصلة، ضف إلى ذلك أن المياه تمتاز بتفاوت توزيعها المكاني والزماني، مما أثر على مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وطبعا البيئية، وما يزيد من تعقيد هذه الوضعية هو سوء الادارة المائية للنظام.

ففي ما بين 2006 و 2007 أصيبت سوريا بأسوأ جفاف تشهده في التاريخ الحديث، وقد تحدثت دراسات على أن هذا الجفاف ليس طبيعيا، فارتفاع درجات الحرارة وضعف الرياح التي تجلب الرطوبة من البحر المتوسط كانا على الأرجح انعكاسا لازدياد انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري على المنطقة، وتسبب الجفاف وما اقترن به من سوء الإدارة المائية والإهمال الحكومي لأحوال المزارع في انهيار الزراعة في شمال شرق سوريا تحديدا .وعاني 75 %من المزارعين من تلف كامل المحصول وخسارة ما يقارب 80 %من رؤوس الماشية .19

سجل أيضا موسم2008-2009 متوسط هطول الأمطار ليصل إلى 66% من المتوسط طويل الأمد، وهو ما تسبب في انخفاض متوسط العائد على المحاصيل الرئيسية بنسبة97%، في المناطق البعلية (قمح، شعير)، مما أجبر الحكومة السورية على استرادها لأول مرة منذ15 سنة. 20

فيما هاجرت نحو 1.5مليون أسرة من إلى المدن بحثا عن العمل والطعام فانضمت إلى ملايين اللاجئين من فلسطين والعراق.21 وساهم العبء الإضافي الذي فرضه هؤلاء اللاجئين على مدن سوريا ، في تغذية انتشار التمرد على نظام الأسد.

من المؤكد أن التغير المناخي لا يمكن أن يكون وحده أهم أسباب الصراع بل هو ما يسميه الباحثون "تهديد هيكلي" وهو ما مثل اختبارا قاسيا للحكومة السورية بعد أحداث مارس2011. والتي ردت عليه بتجنب أي استقصاء أدق لأسباب الأزمة الانسانية والبيئية، بالتضييق على التغطيات الاعلامية وإدراج الوضع ضمن تداعيات الأزمة المالية العالمية وتغير المناخ.

فبعد أن اتفق العديد من الدول بأن سوريا لن تطالها الانتفاضات الشعبية، وهو أيضا ما أكده بشار الأسد في مقابلة مع الوول ستريت جورنال، إلا أنه وبعد أقل من شهرين على ذلك، خرج سكان درعا وحماه وحمص إلى الشوارع للمطالبة بحرياتهم المسلوبة وانهاء الفساد وغيرها، والتي وصفت بالانتفاضة الريفية، وكان لكل ذلك اعتبارات سياسية واقتصادية وبيئية منها الجفاف، اللبرة السريعة للاقتصادعام2000، الغاء الاعلانات المالية الحكومية بعد عام2005..الخ.

---

(18) مكيكة مريم، (2019)، **الثروة المائية العذبة و أثرها على النزاعات الدولية**، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس،،ص144.

(19) منير لبوطي، **سوريا واليمن وليبيا ..عامل واحد يربط هذه الدول الفاشلة ليس الدين**، 31/05/2015، شوهد في:-https://www.reuters.com/article/oegin-environment-politics-mn4-idARAKBN0TK44E20151201

(20) فرنشيسكا دوشاتيل، (2014)، **الجفاف وتغير المناخ ودورهما في الانتفاضة السورية: فك تشابك محركات الثورة**، ترجمة مؤيد البني، الجمهورية، سوريا،ص12.

(21) لبوطي، **مرجع سابق**.

في سياق موضوع دراستنا، نحاول من خلال النقاط التالية تحديد بعض المتغيرات الرئيسية المحركة لإثارة مسألة إدارة المياه في طاولة الصراع السوري سواء كهدف أو وسيلة لتحقيق مكاسب على أرض المعركة:

- لطالما عانت سوريا من توزيع غير عادل وشفاف لإيرادات الموارد ومنافعها بين المناطق مرورا بالبنية الأساسية والخدمات المجتمعية العامة.
- الحكم المظلوماتي السوري الذي يقمع المجتمع الاهلي من المطالبة بالفاعلية في حوكمة المياه واداتها، ناهيك عن تجاهل المنازعات القائمة بين الأهالي في مناطق تعرف أهمية وشحا لهذا المورد، مما يعرضها لأعمال عنف مستمر.
- تأثير مياه الأنهار بشتى الملوثات الصناعية والزراعية مما يعرضها لخسائر بشرية وحيوانية وسمكية... فحسب إحصائيات عام2007، غالبية مدن سوريا لا تملك منشآت لمعالجة الصرف الصحي، إلا في دمشق، حمص، حما، حلب، مما تسبب بأضرار على الصحة والحياة والظروف البيئية، وانخفاضا في المياه الجوفية ومياه السدود التي تمد بالمياه، ونتج عن ذلك إغلاق آبار وتعليق السحب من مياه السدود.

ناهيك عن مياه الصرف الصحي الخام الناتج عن الصناعات كعصر الزيتون، التي تطرح دون معالجة في الأنهار القريبة، مما يصعد من شح المياه الصالحة.[22]

- عقب أحداث الحسكة عام 2004 استمر النهج السلبي للدولة، وتمنهجت السياسات الزراعية عنصريا ضد الكرد. ففي الوقت التي كانت تقدم التسهيلات غير القانونية لأبناء العشائر في وادي الفرات، مثل الضخ غير القانوني، تم تخفيض المساحات المروية في محافظة الحسكة والقامشلي للكرد السوريين.[23]
- أثناء بدايات الصراع السوري، فقدت الحكومة سيطرتها على أغلب الموارد المائية، ضمن مبدأ انعدام توازن القوى بين أطراف تتحرك على أكثر من مستوى محلي، وطني، اقليمي، دولي، ما يدفع أكثر في تصعيد الأوضاع ، وتراجع الموارد البشرية والطبيعية في البلاد.
- تعاني سوريا لسنوات من مشكلة المياه المشاطرة مع تركيا، هذه الأخيرة التي تمار سيادتها عليها، الأمر الذي يفرض سياسة تخصيص حصص مائية محددة ثابتة على أساس كميات مطلقة، عوضا عن نسب تتوافق والمياه المتوفرة.

المحور الثالث: استراتيجية القوى المسلحة الفاعلة في سوريا في السيطرة على المنابع المائية.

1- سيطرة داعش على الموارد المائية وسط تراجع قوات النظام السوري

فرض تنظيم داعش سيطرته على أجزاء من سوريا والعراق وسجلت بدورها حالات متكررة فيما يتعلق باستخدام المياه كسلاح، فمنذ يوليو 2015، تناقصت تدفقات المياه بنهري دجلة والفرات، بسبب الجفاف والتلاعب البيئي المتعمد من

(22) وزارة التعمير والإسكان الجمهورية العربية السورية، (مارس2008)، **دراسة تطوير نظم الصرف الصحي في الجمهورية العربية السورية**، ص14.

(23) صفوان داود، **وادي الفرات بعد سقوط الدولة الاسلامية**، 2017/05/06،شوهد في:https://www.jadaliyya.com/Details/38097

"داعش"، حيث سيطر التنظيم على الروافد العليا لنهر الفرات، مما مكنه من خفض تدفق المياه إلى منطقة الأهوار التي تعتبرها" داعش "منطقة معادية لها، حيث يقطنها أقلية شيعية.

أما الاستراتيجيات الداعشية في استخدام المياة كسلاح سياسى وعسكرى ظهرت تطبيقيا فى العديد من الشواهد، مثال ذلك ما قامت به في سبتمبر 2114 ، من تحويل مياه النهر من منطقة حوض شروين بمحافظة ديالى العراقية، وذلك لإعاقة تقدم قوات الأمن العراقية، وإغراقها لتسع قرى.

وفي إطار العسكرة السيكولوجية للمياه هدد" مجلس شورى مجاهدي وادي بردى "فى سوريا فى يوليو2115 بقطع المياه عن عين فيجة، والتي تمد دمشق بماء الشرب .بينما لجأت داعش للسلاح التحفيزى عندما سيطرت على الموصل وتكريت فى يونيو 2114، حيث قام التنظيم بقطع المياه عن القرى المحيطة بها . وضافرت جهودها للسيطرة على الجزء السوري الخاص بنهر الفرات .ومن أهم السدود الرئيسية التي نجحت في السيطرة عليها سد تشرين، وسد الفرات، وسد البعث.

تحرك التنظيم وفق استراتيجيات ممنهجة للتلاعب بمراكز القوى على طول الصراعات القائمة على الحدود السورية-العراقية، ضمن عدد من الآليات لضمان الإخضاع والسيطرة، منها:

- ✓ قطع إمدادات المياه :فقد استندت داعش على استراتيجية" تدمير إمدادات المياه والكهرباء "وذلك عن طريق قطع الأنابيب والكابلات، أو من خلال تحويل مجرى السد، فمن لديه السيطرة على السد يمكنه أن يسبب الجفاف لمساحات شاسعة. وبالفعل استطاع التنظيم ايقاف ضخ المياه من محطتي الفرات والخفسة على نهر الفرات في عام 2017 بعد السيطرة عليها، وهي الخطوط الرئيسية التي تزود دمشق وحلب بالمياه، وهو ما زاد من تذمر سكان المنطقة من عجز النظام السوري على حمايتهم، وكان هدف التنظيم فرض تراجع قوات النظام السوري عن منطقتي دير الزور وتدمر، باعتبارهما آخر المعاقل لسيطرت داعش على كل اجزاء البادية السورية.[24]
- ✓ إغراق المناطق: وفقا لمقولة(من يملك المنح يملك المنع)، فقد عمد تنظيم داعش، إضافة لاستراتيجية قطع إمدادات المياه، للتوجه نحو إغراق العديد من المناطق، من خلال تحويل المياه وإخراج كميات كبيرة من المياه دفعة واحدة، ففى إبريل 2114 تم سد الفلوجة. 25
- ✓ تسميم المياه :تستخدم المياه كسلاح من خلال تلويث وتسميم مصادر المياه مما يتسبب في إحداث أضرار بالغة وهناك عدة تقارير أثبتت وجود إمدادات مياه مسمومة في حلب والرقة. وذلك راجع لرمي الجثث في الأنهار والسدود، وهو ما حدث فعليا في سد الشهباء في ريف حلب الشمالي ما ، اضف لذلك ايقاف محطات التصفية لعدم وجود وقود بعد تدمير المنشأت من طرف قوى التحالف الدولي والنظام ..

2- احتدام أزمة المياه في مناطق سيطرة الأكراد :

ما يدور اليوم في سوريا يؤكد مدى استيعاب جميع الأطراف لأهمية السيطرة على الموارد المائية في تغيير ميزان القوى في المعركة باعتبارها أداة استراتيجية للضغط والمساومة والسيطرة على الخصم.

---

[24] نذير رضا، **عاصمتا النظام السياسية والاقتصادية بلا مياه**، جريدة العرب الدولية،ع13930، الثلاثاء 17 جانفي2017،

[25] زهران، **مرجع سابق**، ص14.

كما شكل انقطاع المياه عن المنطقة الكردية في شمال سوريا والتي تحوي أكثر من نصف مليون نسمة، وهو أمر يعود لأسباب سياسية ذلك أن مياه محطة علوك الواقعة في ريف الحسكة ، والتي تبعد ب10 كليلومترات شرقي مدينة رأس العين الخاضعة لمراقبة تركيا وميليشياتها، والتي تستخدمها هذه الأخيرة كشوكة في خاصرة الأكراد بعد ما يسمى بعملية نبع السلام، وردا على قطع الادارة الكردية الكهرباء في منطقة سيطرة القوات التركية، وترتب عن ذلك أيضا الأزمة الانسانية التي تمر بها مخيمات اللاجئين في المنطقة الكردية، كمخيم الهول الذي لا يصله الماء إلا عبر الصهاريج، وأحيانا عربات الاطفاء في وقت حرج ما يزيد من مخاوف تفشي وباء كورونا26 وقد صرحت المنظمات الانسانية أنها تواجه تحديات كبيرة ، أمام وضع خطة استباقية لمواجهة فيروس كورونا، خاصة بعد غلق الحدود مع كردستان العراق، والغاء مجلس الامن التفويض بمرور الاعانات عبر معبر اليعربية بسبب التهديد الروسي باستخدام الفيتو ضد القرار بأكمله. 27

فمن الواضح أن الأمر لا يتعلق بمقايضة الأكراد الكهرباء مقابل المياه، بل المسألة تتجاوز ذلك الى جعل المنطقة غير قابلة للحياة. وهو الأمر نفسه الذي طبقه قوات سوريا الديمقراطية في العام 2017 ضمن حملة "غضب الفرات" في حربها ضد تنظيم داعش إلى إغراق الأجزاء الشمالية الغربية من مدينة الرقة عبر فتح الماء بشكل عشوائي من قناة البليخ، وهي قناة ري رئيسية تقع إلى الشمال من سد الفرات، وأدت الى تضرر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ومواسم القمح والشعير فيها28. وأيضا تركيا في عام2016 ضمن عملية درع الفرات في منطقة جرابلس. وذلك ليس بالجديد، فلطالما اعتمدت تركيا نهج براغماتي في سياستها المائية بخلقها تناقض بيئي تجاه دول كسوريا والعراق حول مسألة نهري دجلة والفرات .

فبحسب التقديرات الرسمية في المناطق التي تسيطر عليها" الإدارة الذاتية" ، فإن نسبة المياه المتدفقة لا تتجاوز 200 متر مكعب في الثانية،" خلافا للاتفاقية السورية التركية للعام1987 التي تنص على أن تضخ تركيا المياه بمعدل 500 متر مكعب في الثانية، ويحصل العراق على % 60 منها".29

المحور الرابع: تداعيات تسليح المياه على المدنيين السوريين

انعكست الاوضاع الحرجة التي تمر بها سوريا على المدنيين على جميع الأصعدة، ونخص بالذكر هنا تلك المرتبطة بالموارد المائية ، منها:

1- **الامدادات الغذائية (الأمن الغذائي):** لا تكمن الأزمة الغذائية في سوريا في شح الطعام فحسب، ولكن المشكل الأكبر في القدرة الشرائية الضعيفة، خاصة في المناطق التي تقع عند خطوط التماس.

---

(26) (د.ن)، **استخدام المياه كسلاح ضد الأكراد في شمال سوريا**،.2020/03/28، شوهد في: https://www.dw.com/ar/استخدام-المياه-كسلاح-ضد-الأكراد-في-شمال-سوريا/a-52930133

(27) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، **تركيا تشهر سلاح المياه ضد اكراد سوريا مع تفشي كورونا**،2020/04/01، شوهد في: https://alarab.co.uk/تركيا-تشهر-سلاح-المياه-ضد-أكراد-سوريا-مع-تفشي-كورونا.

(28) صفوان داود، **مرجع سابق**.

(29) أسامة يونس، **سلاح السدود التركي** ..**خفض مياه" الفرات "يهدد بكارثة بيئية في سوريا**، اخبار العالم العربي، 2020/07/09،شوهد في: https://arabic.rt.com/middle_east/1132771

فقد صرح البنك الدولي، بأن السوريين أصبحوا يعتمدون على الخبز المدعوم بشكل هائل، اذ دفع التضخم الهائل لأسعار الغذاء للارتفاع بأكثر من200% خلال عام 2019، إلا أنه برغم من تحسين الوضع بالنسبة لزراعة القمح ، إلا أن المشكل ارتكز على سيطرة بعض الأطراف المتصارعة عليه، واستخدامه كوسيلة ضغط ومساومة فيما بينهم.

في الحقيقة، لا يزال نحو 70% من انتاج القمح خارج سيطرة النظام وبيد الأكراد، والذي بلغ عام2019 حوالي 850 ألف طن، مما أجبر النظام على المنافسة بمضاعفة سعر الشراء إلى 900 ليرة سورية للكيلوغرام، مع ذلك لم تحصل على أي امدادات من المزارعين في الشمال الشرقي السوري وتحديدا في الحسكة، ومنعت الادارة الكردية أية عمليات بيع خارج مناطقها، وتم فعليا تحديد سعر الشراء الى 1150ليرة سورية للكيلوغرام، كمنافسة لما طرحه النظام، وذلك للحصول على أكبر كمية ممكنة، وعدم مراعات الأمن الغذائي لباقي المدنيين في التراب السوري، برغم من الوساطة الروسية في تسوية الأمر.30 وما يجعلنا أمام مفارقة عجيبة هو أن النظام استورد القمح من روسيا عبر البحر الأسود، والذي يعد أقل تكلفة من شراءه من الحسكة ونقله الى دمشق.31

النزوح: يبقى عدد النازحين السوريين داخليا صادما، بسبب فقدان سبل الحياة في مناطق تواجدهم، والتي تدور في مجملها حول ندرة المياه ، فقد قدر فريق العمل المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المعني بالسكان أن 29 %من السوريين (9.5 مليون نسمة) نازحون داخليا خلال العام 2019.صحيح أن العودة إلى الديار قد بدأ في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد، إلا أن موجات نزوح جديدة تقدر بنحو 000 518 شخص، قد بدأت بفعل استمرار الصراع في شمال الغرب السوري (محافظات حماة وإدلب وحلب). ويبقى النزوح الناجم عن الصراعات أحد الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، وهو ما يفقدهم اصولهم الانتاجية وسبل العيش.32

اما على مستوى اللجوء الى دول أخرى ، فقد حققت سوريا الصدارة في ذلك أيضا، فبحلول نهاية عام2017 ، كانت الأزمة السورية قد أدت إلى لجوء 5.4 مليون سوري مسجلين في الأردن وتركيا والعراق ولبنان ومصر.33

مما يجعل حالات اللجوء لأمد طويل تمثل تحديا ضاغطا على البنية التحتية في الدول المستضيفة للاجئين، حيث أن القواسم المشتركة لهذه الضغوط هي الماء والطاقة والبيئة الإنسانية.

وقد ساهمت الأزمات الإنسانية، وليس آخرها مأساة اللجوء السوري، في استنزاف مخزون الأردن الجوفي من المياه العذبة التي كان يستوجب حمايتها وحفظها للأجيال المقبلة.

ولا بد من التأكيد في هذا المقام على أنه من غير المقبول أخلاقيا وقانونيا استخدام المياه كأداة من أدوات الصراع، وبما يؤثر على حق المدنيين في الحصول على حقوقهم المائية على أرضهم وبما يساهم في تفاقم الأوضاع الإنسانية ويدفع المدنيين خارج مناطقهم كنازحين أو لاجئين .

---

(30) **الجفاف في سوريا يطيح بحملة الاسد لعام القمح**، شوهد في: عربية https://arabic.rt.com/middle_east/1132771-independent-سلاح-السدود-التركي-خفض-مياه-الفرات-يهدد-بكارثة-بيئية-في-سوريا.

(31) هنري معمارباشي، **كيف يعمل اقتصاد الحرب في سوريا** ، 2018/04/09،شوهد في:https://orientxxi.info/magazine/article1179

(32) منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة،(05 سبتمبر2019.) ، **ملخص بعثة تقييم المحاصيل والامن الغذائي في الجمهورية العربية السورية التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي**،ص9.

(33) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2019.)، **التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية**، ص21

الترويع النفسي: لا يقتصر التهديد المتصل بالمياه على شح مصادرها أو غياب المساواة في الحصول عليها، بل يتعداها ليشمل المخاطر المتصلة بتوسع أنشطة الجماعات الإرهابية الرامية إلى نشر رسالة الخوف والذعر من فقدان مصدر الحياة الرئيسي، وإمكانية تهديد مصادر المياه بالتلويث المتعمد وهو ما ناقشناه سابقا .

بالإضافة إلى الأضرار الهائلة التي تتعرض لها الموارد المائية السورية، بسبب تعنت جل الأطراف الفاعلة في تقديم التفاوض وايجاد حلول للشعب الأعزل، كما أن التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، المفروضة على سوريا من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، تؤدي إلى زيادة الضغوط على جهود المنظمات الأممية والمنظمات الدولية غير الحكومية لتأمين احتياجات المواطنين من المياه، حيث حالت هذه التدابير غير المشروعة، ولا تزال دون تأمين الوقود وقطع الغيار اللازمة لمحطات الضخ في سورية، ومن بين الأمثلة على ذلك، عدم قدرة منظمة أوكسفام مؤخرا على تأمين مادة الفيول اللازمة لتشغيل محطة الضخ في مدينة حلب، بسبب التدابير الأوروبية المفروضة على سورية.34

التعليم: بسبب الأوضاع الصحية والاستهدافات المتكررة من النظام والتنظيم الدولة للمدارس والجامعات، تدنت معدلات الالتحاق بالمدارس في سوريا عام 2017 لتصل لحوالي 74%، وبذلك يكون قد ضع عقدين من الجهود لمحاربة الأمية في سوريا ، أي أنها عادت لما كانت عليه في ثمانينيات القرن العشرين.35

يؤدي إشعال النار في حقول النفط أو تدمير المنشآت الصناعية إلى إطلاق كميات كبيرة من الغازات الدفيئة والتلوث المحمول في الغلاف الجوي، ما يؤدي إلى عواقب مدمرة على الأمن الإنساني بانتشار الأوبئة والأمراض، وقد تعرض اكثر من 500 طفل في عام2016 للتشوه، وما يزيد الوضع سوءا، إسهام ذلك أيضا في تغير المناخ، إذ قد تزداد انبعاثات كميات كبيرة من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

الخاتمة:

ان التغير المناخي الذي يشهده عالم اليوم،هو جزء من أسباب طبيعية تمر بها الأرض، وأخرى تنامت بفعل النشاط البشري سواء تعلق الأمر بالحاكم أو المحكوم، وهو ما يسطر لمسألة تكاثر الصراعات.

ففي ختام دراستنا، أصبحنا نعي جيدا أن آثار النزاعات لم تعد مقصورة على ايذاء الإنسان، وإلحاق الضرر بممتلكاته، بل أصبح مدها يتجاوز ذلك، معرضة كل ما يبقيه على قيد الحياة للفناء، كما أن الأخطر من ذلك أن آثارها لا تختفي بمجرد تسويتها أو حلها.

فالوضع في سوريا اليوم يشهد على ذلك الأثر، فقد احتلت ندرة المياه وسنوات الجفاف المتواصل، الصدارة في بعض التحليلات حول ربط المتغير المناخي بالنزاعات ، وهو نفسه ما يفسر الإعتداءات المتعمدة والعشوائية من طرف الفواعل غير دولاتية كتنظيم دعش وقسد..على مرافق المياه والصرف الصحي إذا أجبرت على الخروج من منطقة كانت تحت سيطرتها

(34) الامم المتحدة، (2017)، **صون السلم والأمن الدوليين المياه والسلام والأمن**، ص73 و85.

(35) منظمة اليونيسيف،14 مارس2016، **أثر خمس سنوات على الحرب في سوريا**، ،ص11

، كما تحاول أطراف أخرى التحكم في امدادت الطاقة اللازمة لعملها، وهو ما تمارسه تركيا بشكل واضح في راس العين، فوعي جميع الأطراف في الشأن السوري بسياستها ، لا يعني دائما أنه يستند للحساب الرشيد والعقلاني، كما لا يعني أن قرار التسلح والتصعيد هو دائما قرار براغماتي، وهو حتما ما يفسر أمد إطالة الصراع ، وسط انتهاكات للقانون الدول، وخرق كلي لقواعد الانسانية على المدنيين عبر ممارسة سياسة التجويع والقتل والتعطيش...

قائمة المراجع:

1. أسامة يونس، سلاح السدود التركي ..خفض مياه" الفرات "يهدد بكارثة بيئية في سوريا، اخبار العالم العربي، ،شوهد في: https://arabic.rt.com/middle_east/1132771
2. إبراهيم علي ربايعة، (2002)،إدارة الصراع والنزاع شبكة الألوكة، الرياض.
3. ايمان زهران، (2016)، عسكرة المياه كنمط للصراع في الشرق الاوسط، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
4. الأم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام2006، الفصل الرابع: ندرة المياه والمخاطر والتعرض للضرر.
5. الامم المتحدة، (2017)، صون السلم والأمن الدوليين المياه والسلام والأمن.
6. الامم المتحدة،(2020)، تقرير المياه والتنمية الثامن، اهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية.
7. الجفاف في سوريا يطيح بحملة الاسد لعام القمح، شوهد في: عربية independent https://arabic.rt.com/middle_east/1132771-سلاح-السدود-التركي-خفض-مياه-الفرات-يهدد-بكارثة-بيئية-في-سوريا.
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2019.)، التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية.
9. الموسوعة السياسية، الجيوبولتيك ، شوهد في:https://political-encyclopedia.org
10. خطاب أبو دياب، (يناير2014)" الفوضى الإستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات التفكك في المشرق العربي"، مجلة السياسة الدولية، المجلد49، العدد 195.
11. (د.ن)، استخدام المياه كسلاح ضد الأكراد في شمال سوريا، شوهد في: https://www.dw.com/ar/استخدام-المياه-كسلاح-ضد-الأكراد-في-شمال-سوريا/a-52930133
12. زهراء عباس هندي ، ظاهر عبد الزهر الربيعي، (2013)، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) ،المجلد 38 ، العدد1.
13. صفوان داود، وادي الفرات بعد سقوط الدولة الاسلامية، 2017/05/06،شوهد في: https://www.jadaliyya.com/Details/38097
14. عقيل سعيد محفوض، (2009)، سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

15. فرنشيسكا دوشاتيل، (2014)، الجفاف وتغير المناخ ودورهما في الانتفاضة السورية: فك تشابك محركات الثورة، ترجمة مؤيد البني، الجمهورية، سوريا.
16. قسوم سليم،(2018)، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية: دراسة في تطور مفهوم الامن غير مناظرات العلاقات الدولية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،أبوظبي.
17. ليندة عكروم ،(2011)، تأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، الأردن.
18. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تركيا تشهر سلاح المياه ضد اكراد سوريا مع تفشي كورونا، شوهد في: https://alarab.co.uk/تركيا-تشهر-سلاح-المياه-ضد-أكراد-سوريا-مع-تفشي-كورونا.
19. مكيكة مريم، (2019)، الثروة المائية العذبة وأثرها على النزاعات الدولية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس.
20. منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة،(05 سبتمبر2019.) ، ملخص بعثة تقييم المحاصيل والامن الغذائي في الجمهورية العربية السورية التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي.
21. منظمة اليونيسيف،14 مارس2016، أثر خمس سنوات على الحرب في سوريا.
22. منير لبوطي، سوريا واليمن وليبيا ..عامل واحد يربط هذه الدول الفاشلة ليس الدين، شوهد في: https://www.reuters.com/article/oegin-environment-politics-mn4-idARAKBN0TK44E20151201
23. نذير رضا، عاصمتا النظام السياسية والاقتصادية بلا مياه، جريدة العرب الدولية،ع13930.
24. هبة محمد، لمى جرعا، (2014)، مداخلة بعنوان: تحليل واقع قطاع الموارد المائية في سوريا باستخدام تحليل سووت، في مؤتمر التقنيات الحديثة في تصميم وتشييد المنشآت الهندسية.
25. هنري معمارباشي، كيف يعمل اقتصاد الحرب في سوريا ،شوهد في:https://orientxxi.info/magazine/article1179
26. هيثم باحيدرة، ندرة المياه والبيانات غير الموثوقة، جريدة العرب الاقتصادية الدولية .
27. وزارة التعمير والإسكان الجمهورية العربية السورية، (مارس2008)، دراسة تطوير نظم الصرف الصحي في الجمهورية العربية السورية،
28. ولاء اسماعيل، (2009)،المياه السطحية في الجمهورية العربية السورية ،المنهى للطباعة، لبنان .

1. Himes Joseph, (1980) , **conflict and conflict management** , Athens .
2. Julian Schillinger and other, (2020**), Water in War : understanding the impact of armed conflict on water resource and their management**, wily water.
3. KlokeK, J ,(2000),**Goldsmith, Resolving Conflicts at Work,** Jossey-Bass, San Francisco .
4. Tobia lossow, ,(2016), **Water as weapon is on the Euphrates and tigris**, stifiting wssenchaft, german .

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2025) 33 العدد / 8 المجلد VOL 8 / ISSUE 33 (2025)
ISSN: 2569-7366

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2025-04-25	2025-05-05	2025-05-21	DOI : https://orcid.org/0000-0000-0000-0000

حقوق مصر التاريخية في مياه النيل أزمة سد النهضة نموذجاً 1995-2020 م، دراسة تاريخية

د. هويدا احمد على احمد

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب جامعة أسيوط- مصر

باحث ما بعد الدكتوراه ، وعضو اتحاد المؤرخين العرب

Abstract

The principle of "balance of water power" has become the same as the objectives of the balance of political power, but in water terms • The crisis of sharing the Nile waters is one of the biggest challenges facing Egyptian foreign policy, especially after the apathy and neglect that Egyptian-African relations witnessed during the era of President Hosni Mubarak, and their exacerbation in the wake of the revolution January 25, 2011 AD, and the subsequent arrival of the Muslim Brotherhood to manage the country's affairs, and an attempt to correct the course of relations after the arrival of President Abdel Fattah al-Sisi to power.

1- The dispute between the downstream countries of Egypt, Sudan and Ethiopia intensified during the study period, due to the construction of the Renaissance Dam on the Blue Nile

2- Ethiopia's intention to harm the share of Egypt and Sudan, despite international law specifying the uses of international rivers

3- Ethiopian intransigence, despite possessing enormous water resources, tributaries other than the Nile River.

Keywords: Scarcity , Nile River - Sudan - Ethiopia - International Rivers - Nile Basin - Water Resources.

ملخص

أصبح مبدأ "ميزان القوي المائية " نفس أهداف ميزان القوي السياسي لكن بمفردات مائية • أزمة تقاسم مياه نهر النيل من اكبر التحديات التي واجهت السياسة الخارجية المصرية ، لاسيما بعد الفتور والتجاهل الذي شهدته العلاقات المصرية- الإفريقية خلال حقبة الرئيس حسنى مبارك ، وتفاقمهما فى أعقاب ثورة 25 يناير 2011م ، وما تبعها من وصول الأخوان المسلمين إلى إدارة شئون البلاد ، ومحاولة تصحيح مسار العلاقات بعد وصول الرئيس عبدالفتاح السيسى إلى سدة الحكم.

-1 احتدم الخلاف بين دولتي المصب مصر والسودان و إثيوبيا خلال فترة الدراسة ، بسبب بناء سد النهضة على النيل الأزرق

-2 اعتزام إثيوبيا الإضرار بحصة مصر والسودان ، رغم تحديد القانون الدولي استخدامات الأنهار الدولية

3- التعنت الاثيوبى رغم امتلاك الموارد المائية الهائلة روافد بخلاف نهر النيل

الكلمات المفتاحية: نهر النيل - السودان – إثيوبيا– الأنهار الدولية - حوض النيل – الموارد المائية

مقدمة:

حظي نهر النيل باهتمام المصريين القدماء منذ ألاف السنين فقد نشأت على ضفافه أعظم الحضارات البشرية ؛ بعد ان ساهم النهر الى تحويل الأراضي الجافة الى خصبة وازدهار الحياة الاقتصادية فضلا عن تنشيط حركة التجارة والتنقل محلياً وإقليما ،

كما لعب نهر النيل دورا حيوياً في تشكيل الحياة الثقافية والروحية للمصريين ، وإذا كانت سجلات المؤرخ اليوناني هيرودوت ذكرت أن (مصر هبة النيل) الذى أعطاها الماء للنمو والتحضر ؛ فان المسرى القديم بذكائه الهندسي استطاع أن يتفهم تقلبات النهر و يراوضه ويطوعوه من شحه وفيضانه من خلال إنشاء مقاييس النيل والعديد من المشروعات المستحدثة في الرى منها حفر القنوات والترع والسدود من أجل نقل مياه النيل و توزيعها للري والشرب

أولا: منهجية البحث

اختلف هدف و منهج الكتابة التاريخية من عصر الى اخر، فالمؤرخين والباحثين القدامى اتجهوا في كتاباتهم الى تحقيقا هداف ادبية اكثر من ان تكون علمية ؛ إلا قلة منهم نظروا الى التاريخ نظرة علمية بدرجة ما، تصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميما تساعد في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل .

من هذا المنطلق فان بحث (حقوق مصر التاريخية في مياه النيل أزمة سد النهضة نموذجاً1995- 2020 م دراسة تاريخية) فى ظل دخول مصر مرحلة الفقر المائى طبقا للمعايير الدولية ، وتعتمد الدراسة على منهج البحث التاريخي الذي يجمع الحقائق والمعلومات بالدقة والموضوعية والأمانة الفكرية والقياس الكمي و إدراك العلاقات السياسية لمعرفة بداية الأزمة بعد تعرض الرئيس حسنى مبارك لمحاولة الاغتيال في العاصمة الأثيوبية ، وملاحظة أسباب تفاقمها ومناقشة إجراءات أثيوبيا الأحادية ومخالفتها للقواعد الأساسية للقانون الدولي لاستخدام الأنهار الدولية الشكوك حول الدراسات الهندسية لمدى قوة السد فى تحمل ثقل المياه (مد شبكة معلومات مشتركة للملء والتشغيل - تاريخ خيرة أثيوبيا فى سلامة بناء السدود) ، و تسجيل ووصف الأحداث و الوقائع خلال فترة الدراسة و تحليلها و تفسيرها على أسس علمية موضوعية بهدف فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل واستخدام المنهج التحليلي وذلك لتحليل ورصد مخاطر سد النهضة على الأمن القومي المصري، وتناول فرص استثمار الموارد المائية بين مصر ودول حوض النيل بدلا من الاختلاف والتنازع .

اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية (الوثائق) :

وهي المصادر التي تمد الباحث ببيانات ومعلومات أصيلة عن موضوع البحث ومنها يستقي الباحث معلومات مباشرة سواء أكان ذلك مثل

1- السجلات المكتوبة كالخطب والرسائل المكتبية والدساتير والقوانين واللوائح والمعاهدات

2- المذكرات والمراسلات والسير والتراجم الخاصة

3- روايات شهود العيان للأحداث التاريخية

كما اعتمدت على المصادر الثانوية مثل الكتب العربية والأجنبية والمترجمة والدورياتثانيا: أهمية إشكالية البحث : مناقشة مايلى

1- جغرافيا حوض النيل

2- جذور ملف سد النهضة: هل كان الرئيس حسني مبارك سببا في الأزمة وتفاقمها ؟

3- هل ساهم حكم الأخوان المسلمين في مصر على سرعة البدء في بناء سد النهضة

4- إجراءات أثيوبيا الأحادية ومخالفتها للقواعد الأساسية للقانون الدولي لاستخدام الأنهار الدولية

5- الشكوك حول الدراسات الهندسية لمدى قوة السد فى تحمل ثقل المياه (الملء والتشغيل)

6- الموقف الاقليمى والدولى من ازمة سد النهضة

7- مخاطر سد النهضة على الأمن القومي المصري

مناقشة البحث

1- جغرافيا حوض النيل :

يقع نهر النيل في النصف الشرقي من قارة أفريقيا شمال خط الاستواء يتميز بكونه أطول أنهار العالم وطوله 6670 كم ويبدأ من نهر كاجيرا جنوباً حتى مصب ه شمالاً (دمياط و رشيد)،ويمتد النيل من0 3,3 جنوباً إلى 31, 36 شمالاوه وبذلك يمتد فى حوالي 35 عرضية بمساحه حوالي 3.4 مليونم3 ، يبدأ منبع النيل من منطقة استوائية غزيرة الأمطار طول العام ، ويلتزم نهر النيل في جريانه ناحية الشمال باستمرار ويؤكد ذلك مصبه عند دمياط ومخرجه من بحيرة فكتوريا يقع كل منها شمالا لآخر لا يفصلهما إلا خط طول واحد بسبب طبيعة انحدار الأرض التييجرى عليها نهر النيل والتي ترتفع في الجنوب وتقل كلما اتجهنا شمالا [1]

كما يختلف نهر النيل عن باقي أنهار العالم من حيث قلة مياهه في حوضها لأدنى

وذلك بسبب:

1- لا يوجد رافد بعد عطبرة يمده بالمياه لتقل مياهه كلما اتجهنا شمالاً

2- يجرى نهر النيل بعد عطبرة لمسافة كبيرة في منطقة صحراوية مرتفعة الحرارة نادرة الأمطار لذلك يزداد الفاقد من مياهه بالبخر والتسرب ، يختلف نهر النيل عن غيره من باقي أنهار العالم من حيث طبيعة تكوين مجراه

: حيث نجد أنه من بين مراحل شبابه توجد صفات الشيخوخة و العكس و ذلك بسبب

أ- لأن نهر النيل لم يتكون كنهر واحد بل أنهار منفصلة ثم اتصلت بعضها ببعض مكونه نهراً واحداً

ب- لم يتكون فى عصر واحد بل فى عصور مختلفة.

جـ- ظهور الجنادل والخوانق والشلالات تعتبر حلقات حديثة التكوين ربطت بين الأحواض القديمة ذات الأنهار الناضجة.

[1] رشدى سعيد (د)، 1993 نهرالنيل نشاته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، دارا لهلال ،ط1 ، 1993 ،ص 238

يمر النهر على طول حدود إحدى عشرة دولة وهي (مصر, السودان, جنوب السودان, إثيوبيا, اريتريا, أوغندا, كينيا, تنزانيا, جمهورية الكنغو الديمقراطية, بوروندي, رواندا), ويستمد النيل موارده من ثلاث مصادر رئيسية (هضبة البحيرات الاستوائية – الهضبة الإثيوبية – حوض بحر الغزال . [2])

يبلغ إيراد النهر السنوي ما بين(42مليار م3 -105مليار م3), وتبلغ حصة دول المصب 84مليار متر مكعب ويتم فقد 10مليارمترمكعب نتيجة التبخير، وبموجب اتفاقية الانتفاع الكامل لمياه نهر النيل الموقعة في 8 نوفمبر1959 م بين مصر والسودان و التى جاءت مكملة لاتفاقية عام 1929 م [(3)] وليست لاغيه لها،حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر و السودان بعد إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة إيراد النهر و إقامة عدد من الخزانات فى أسوان . وتضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها :

-احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره 48 مليار متر مكعب سنوياً وكذلك حق السودان المقدر بأربعة مليار متر مكعب سنوياً.

-موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق وما يستتبعه من أعمال تلزم السودان لاستغلال حصته.

كما نص هذا البند على أن توزيع الفائدة المائية من السد العالى والبالغة 22 مليار متر مكعب سنوياً توزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على 14.5 مليار متر مكعب وتحصل مصر على 7.5 مليار متر مكعب ليصل إجمالي حصة كل دولة سنوياً إلى 55.5 مليار متر مكعب لمصرو18.5 مليار متر مكعب للسودان.

-قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة فى بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض،على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين. [4] .

-إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر و السودان .بين دولتي نمند و لحوض نهر النيل و التي بموجب الجزء الأول من المادة4 تنص على أنه و بعد تشغيل السد العالي بأسوان يكون نصيب مصر من صافي إيراد النيل 55.5مليارمترمكعب, وإيراد السودان 18.5 مليار متر مكعب وفي حالة زيادة متوسط إيراد مياه النيل تقسم الزيادة بالمناصفة بين مصر و السودان.

أما بالنسبة لمصر يوفر نهر النيل ما يزيد عن 95 % تقريبًا من إجمالي احتياجاتها المائية وبالإضافة إلى ذلك جميع دول الحوض باستثناء مصر لها مصادر مائية أخرى من داخل أراضيها أومن خارجها غير نهر النيل ففي الوقت الذى تعتمد فيه مصر على موارد نهر النيل بأكثر من 95 % من احتياجاتها للمياه نجد حجم المياه الذي توفره الأمطار الموسمية لأثيوبيا يتعدى حجم مياه النيل سنويا بمعدل 10 أضعاف أي 800 -900 مليار متر مكعب ،وبذلك لا تعتبر مياه النيل عاملا محدد التنمية الزراعية والصناعية فلو استغلت أثيوبيا مياها الداخلية غير الدولية لاستطاعت تحقيقا هدافا لتنمية التى تطمح لتحقيقها ، كما ان كينيا تعتمد على

---

[22] وزارة الاشغال العمومية، (1949) وزارة الاشغال العمومية : لجنة الخبراء لدراسة مشروعات الرى الكبرى ، تقرير اللجنة ، 10 مايو.، ص ص 8 - 11

[(3)] F O : Nile water projects. Lake Tsana project. Owen Falls project. Egyptian, Ethiopian and Sudan interests. Code 16, file 14210 (papers 3324 - 3939), The National Archives, Kew, FO 371/73616 , Date 1949

[4] وزارة الاشغال العمومية ، مصدر سابق ، ص ص 7-17

2 % تقريبًا من نهر النيل وتنزانيا 3 % والكونغو 1 % وبوروندي 5 % والسودان 15 % ذلك لأن كثافة هطول الأمطار في هذه الدول تجعلها في غنى عن موارد نهر النيل المائية, وهو ما يفضي في النهاية إلى عدم التوازن في توفير المياه ما يخلق صراع على المياه . [5].

2- جذورملف سد النهضة: هل كان الرئيس حسني مبارك سببا في الأزمة وتفاقمها ؟

بدأت الدراسة بحدث سياسي غير مسار العلاقات المصرية الاثيوبية وهو عام 1995 م حيث تعرض فيه الرئيس حسنى مبارك (1981- 2011م) لحادثة اغتيال شهيرة في العاصمة الأثيوبية اديس ابابا ادت الى توتر ثم فتور العلاقات المصرية الاثيوبية وأصبح هنا كسبب مباش في إهمال ادارة مبارك للقارة الأفريقية بأكملها وليست فقط إثيوبيا، وتوقفت الدراسة عند حدث سياسى عمل على تفاقم ازمة سد النهضة حيث قيام الحكومة الاثيوبية بعملية الملء الأول للسد دون اتفاق مع دولتي المصب مصر والسودان في يوليو 2020 م.

بعد التحليل و التدقيق في الحقبة التاريخية للبحث نجد إن عصر مبارك شهد انتكاسة في العلاقات الإفريقية بعد محاولة اغتياله في أديس أبابا،وأثر ذلك على أزمة سد النهضة رغم محاولات إدارة الرئيس عبدالفتاح السيسى إعادة بناء العلاقات مع الدول الافريقية بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة خلال حقبة الدراسة لإزالة التوترات والتهميش السابق الذي انتابها ،كما أن مصر دعمت الحكومة الأثيوبية في تحقيق التنمية المستدامة ،ولكن ليس على حساب تعطيش أكثر من مائة مليون مصري.

عند قراءة التاريخ نجد الرئيس الراجل جمال عبدالناصر امتلك الإدراك الكافي لأهمية القارة الأفريقية لأن مصردولة مصب لنهر النيل بينما منابع النهر خارجية ، لذلك كانت إفريقيا أحد دوائر الاهتمام المصري الذي تم تحديدها في ميثاق فلسفة الثورة عام 1953م ، ومن ثم عمل عبدالناصر متسلحًا بإدراكاته السياسية والعسكرية على دعم الدور الخارجي لمصر داخل القارة ؛ فأكد على وحدة القارة وحق تقرير المصير في كل المحافل الدولية وخطاباته [6]،كما كانت القاهرة منارة لدعم حركات التحرر الإفريقي التي تفجرت بقوة بعد انتهاء الحرب العالميةالثانيــة (1939 م -1945 م) حيث احتضنت إدارة عبدالناصر زعماء هذه الحركات التحررية وأمدتهم بالسلاح والمال والدعم السياسي والدبلوماسي فضلا عن الدعم الاقتصادي والثقافي ،وكان مقر الجمعية الإفريقية في الزمالك بالقاهرة بمثابة حضانة لتأهيل وتخريج القيادات الإفريقية ، و دعمت مصر الثورة هذه القيادات بالتوجيه والدعم والصقل حتى نضجت واستطاعت أن تتحمل مسئولية الكفاح السياسي أوالقتالي في ربوع القارة [(7)].

---

[5] حسن على محمد المكحل : دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية وموقف القوى الدولية والمحلية منها 1929- 1959 ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة الفلسفة فى الدراسات الافريقية ، قسم التاريخ ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، 2000 ، ص ص 270- 280 ، انظر ايضا :

John Vidal Ethiopia dam will turn Lake Turkana into 'endless battlefield', locals warn (the Guardian, 13 January 2015

F O: Nile water projects. Lake Tsana project. OwenFalls project. Egyptian, Ethiopian and Sudan interests. Code 16, file 14210 (papers 3324 - 3939), The National Archives, Kew, Date 1949

[6] وثائق عبدالناصر ،خطب وأحاديث وتصريحات، يناير ١٩٦٧ م ديسمبر ١٩٦٨ م،خطاب عبدالناصر فى عيد الثورة السادس عشر فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومى الاول للاتحاد الاشتراكى العربى، 23 يوليو 1968 ،ص 500

[(7)]. نفيسة سعد الدين عبدالخالق ،(1993)،،التطور التاريخى للعلاقات المصرية الافريقية فى الفترة من 1952 – 1967 م ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة، 1993، ص ص 245 -247 .

F.O : Document Symbol: S/3668,Title: Letter Dated 56/10/08 From Secretary Of State Of The United States Of America Addressed TO THE President Of The Security Council .

عززت سياسية عبدالناصر دور مصر الحيوي في دائرتها الافريقية و جعلت مشروع بناء السد العالي يلقى قبولا واسعا لدى دول القارة الإفريقية بشكل عام ودول حوض النيل بشكل خاص،ولم تستطع الحكومة الإثيوبية التي كانت تعارضه أن تستمر فيرفضها أمام دعم أفريقيا بأكملها للخطوة المصرية ،على عكس خطوة الرئيس أنور السادات اهدر استثمارات كبيرة سياسية واقتصادية استثمرتها مصر فى أفريقيا طوال حقبة جمال عبدالناصر، واكتفى بدعم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في مسعاه للانفصال عن إثيوبيا . [8]

وجاء من بعده الرئيس حسنى مبارك الى سده الحكم في مصر(1981- 2011م)الذى تجاهل تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول القارة الافريقية وبخاصة دول حوض النيل ، ووصل التجاهل والتهميش ذروته خلال فترة حكمة الأكثر وضوحًا وتأثيرا فى علاقات مصر بأفريقيا والعالم ، عندما تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا فى 26 يونيوعام 1995م أثناء استعدادها لمشاركة فى القمة الأفريقية،وتعرض موكبه لعملية استهداف من قبل عشرة مسلحين دارت الأحاديث في ما بعد أنه متزوجوا من إثيوبيات للاندماج فى المجتمع الإثيوبى حتى يستطيعوا التحضير لعملية الاغتيال،التى أحبطها حراسة الرئيس بتصفية خمسة من المسلحين ، واضطرار الرئيس مبارك العودة إلى المطار للرجوع للقاهرة وعدم حضور القمة ،خاصة أن الشواهد أكدت على وجود كمين آخر فى الطريق كان ينتظرالرئيس مبارك [9]

ان ملابسات المحاولة الفاشلة للاغتيال بحسب التصريحات الرسمية للرئيس مبارك فى المؤتمر الصحفي الذى عقده فور عودته من إثيوبيا: "بدايات الموضوع كانت بعد الهبوط إلى مطار أثيوبيا،ودارت الأحاديث حول تأخر الحراسة الإثيوبية المرافقة لموكبى،ورفضهم اصطحاب حراستي للطبنجات الخاصة بهم لكن حراسى خبؤوها ،وانطلق الموكب نحو مقر القمة ،بعدها قامت سيارة زرقاء بسد الطريق،وترجل مجموعة من الأشخاص وفتحوا النيران على سيارتى لكن حراستى أخذت أماكنها .[10]

الجماعة الإسلامية أعلنت عن مسئوليتها عن تدبير مؤامرة الاغتيال [11]، لكن تلميحات ادارة مبارك آنذاك بأن محاولة اغتياله قد يكون وراءها النظام السودانى ظلت محل جدال، ولكن لم يتم الجزم بها بشكل قاطع ، فيما ألقت المخابرات الإثيوبية القبض على ثلاثة آخرين من المشاركين في العملية . [12]

---

[8] محمد حسنيين هيكل : مبارك من المنصة الى الميدان ، الكتاب الاول دارالشروق،ط 2 ،القاهرة 2012 م، ص ص 20 ، 21 .، مركز الاهرام للنتظيم والميكروفيلم 12 اكتوبر 1982 ، 11 ديسمبر 1982 . ،

Asitk . Biswas And Cecilia Tortajada : Hydro polities And Impacts Of The High Aswan Dam , Third World center For water management AvenidaManantialOriente .NO,27,Mexice , 2004 ,pp. 681-681

[9] UNSC :Letter Dated 9 January 1996 from the Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations Addressed to the President of the Security Council Concerning the Extradition of the Suspects Wanted in the Assassination Attempt on the Life of the President of the Arab Republic of Egypt in Addis Ababa, Ethiopia, on 26 June 1995 [1996] UNSC 19, S/RES/1054 (1996) (26 April 1996.

شهادة منسوبة الى اللواء رأفت محمد الحجيري، حارس الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ، صحيفة الوطن المصرية 26 فبراير 2021م

[10] حديث مبارك في المؤتمر الصحفى 26 يونيو عام 1995م ، صحيفة الاهرام المصرية 27 يونيو 1995 . ، شهادة منسوبة للسيد عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية ووزير خارجية مصر الأسبق ، 21 فبراير 2021 م صحيفة الوفد المصرية

[11] شهادة منسوبة حسين شميط المتهم بمحاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك في إثيوبيا عام 1995 ، صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية 21 يناير 2013 .

[12] انظر ايضا : اتهام القاهرة للسودان واثيوبيا بمحاولة اغتيال مبارك وشكوى في الامم المتحدة :

Letter dated 9 January 1996 from the Permanent Representative of UNSC: Ethiopia to the United Nations addressed to the President of the Security Council concerning the extradition of the suspects wanted in the assassination attempt on the life of the President of the Arab Republic of Egypt in Addis Ababa, Ethiopia, on 26 June 1995 (S/1996/10(

إن محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس مبارك كان سببا مباشرا في اهمال إدارته للقارة الافريقية بأكملها وليست فقط إثيوبيا، هذا الاهمال والتهميش شجع أديس ابابا عبر خطاب إعلامي موجه لم يكن مطروحاً من قبل للمضي قدما في مشروع بناء السد ولبحث عن ممولين دوليين للمشروع ، وهو ما يشير بالفعل إلى أن إثيوبيا ودولاً أخرى داعمة منها ما هو دولي ومنها ما هو إقليمي قد استثمرت توتر العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا واتجهت إلى الإعلان عن الشروع في بناء شبكة من السدود على النيل الأزرق وفى مقدمتها سد النهضة أو سد الألفية الكبير على النيل ، بمساعدة قوية من الجانب الاسرئيلى.[13]

وبعد خمسة عشر عام من تهميش العلاقات السياسية بين إدارة مبارك ودول حوض النيل خاصة اثيوبيا توجه رئيس وزراء مصر احمد نظيف في 14 يناير 2010م بأول زيارة رسمية لمسئول مصري كبير لأديس ابابا بعد محاولة اغتيال مبارك لسد هوة الخلافات بين القاهرة أديس أبابا حول توزيع حصص مياه النيل ومناقشة شروع الحكومة الإثيوبية في بناء سد النهضة والتوقف عن بناء السدود الخمسة التى بدأت إثيوبيا فى إنشائها ،لبيع الطاقة إلى دول حوض النيل ومن بينها مصر والسودان ودول الجوار الإثيوبي ، و أسفرت الزيارة عن فشل المفاوضات وعدم الوصول إلى حل سياسي للموقف المتأزم في شرق إفريقيا رغم ما أحاط زيارة نظيف من تكتم شديد على أبعادها الحقيقية،وتسريب أخبار لرؤساء تحرير الصحف القومية بأن الزيارة اقتصادية بحتة لتوقيع عدة اتفاقيات بين البلدين للتعاون الاقتصادي و جذبا لاستثمارات. [14]

أخطأت أدارة مبارك فى تركها الأزمة تتفاقم طِوال هذه السنوات، رغم أنها أزمة تتعلّق بوجود الدولة وكِيانها ، نظرا لاعتماد مصر شبه الكامل على مياه نهر النيل ، و انكفأت إدارة مبارك داخليا وتقوقعت و انسحبت من المشهد الافريقى سياسيا واقتصاديا[15] ، وانشغلت بقضايا أخرى مثل خلافة الرئيس مبارك وملف التوريث السياسى بعد مرضه و وفاة حفيده ، صعود مثير وغير مبرر لشخصيات من رجال المال والأعمال وتضخم ثرواتهم على حساب المواطن المصرى ، إضافة الى رجال لجنة السياسات في الحزب الوطنى الحاكم في مصر الذى قام بتزوير الانتخابات البرلمانية 2010 م ، وقد دفعت إدارة مبارك نظامها السياسى تكلفه عالية الثمن لهذا التوجه والانشغال عما كان يجري في الجنوب بالاهتمام بقضايا الداخل على حساب القضايا الخارجية الحيوية التي تمس الامن القومى للدولة المصرية ،وعلى رأسها البدء في تنفيذ مشروع بناء سد النهضة على ارض الواقع دون التعامل معه بصورة

UNSC: Letter Dated 9 January 1996 from the Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations Addressed to the President of the Security Council Concerning the Extradition of the Suspects Wanted in the Assassination Attempt on the Life of the President of the Arab Republic of Egypt in Addis Ababa, Ethiopia, on 26 June 1995 [1996] UNSC 7 , S/RES/1044 (1996) (31 January 1996 (

[13]Nora Hanke : East Africa's growing power Challenging Egypt's hydro political position on the Nile, Assignment presented in partial fulfilment of Degree of Master

of Arts (International Studies) in the Faculty of Political Science at Stellenbosch University, South Africa, March , 2013,p.93

[14] 14 يناير 2010 صحيفة الاخبار المصرية ، انظر ايضا :

NaisonNgoma, "Civil-Military Relations in Africa: Navigating Uncharted Waters," African Security Review, Vol. 15, No. 4, December 1, 2006, p. 99. &
NaisonNgoma, "Civil-Military Relations in Africa: Navigating Uncharted Waters," African Security Review, Vol. 15, No. 4, December 1, 2006, p. 99
Donovan C. Chau. 2008. U.S. Counterterrorism in Sub-Saharan Africa: Understanding costs, cultures, and conflicts. P.26-27..—10-12/

3-1

[15] هويدا احمد على احمد (د) : السد العالى .89- 93...، جون بلوك ، عادل درويش ، ترجمة عبدالحافظ عبداللطيف حمد : حروب المياه الصراعات القادمة فى الشرق الاوسط ،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير الآداب فى الترجمة ، كلية الاداب ، جامعة الخرطوم ، 2009 م، ص ص 10 ، 11

حاسمة لا تحتمل نصف حل وشبه خيار،التعاطي مع ملفات الأمن القومي تسير وفق أسس واعتبارات شديدة الخصوصية، هذا في فهم الأنظمة التي تدرك كيفية إدارة الدول لاسيما وقت إدارة الأزمة ، وهو ما لم يحدث .[16]

إذن يمكن القول بان جذور ملف أزمة سد النهضة كان الرئيس حسني مبارك سببا في تفاقمها، ففي عهده وقعت اتفاقية عنتيبى في الخامس العاشر من مايو 2010 م بين خمس دول في حوض النيل (إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا) ،والتى لاقت رفضا من دولتى المصب مصر والسودان،لان بموجب الاتفاقية تنتهى الحصص التاريخية للدولتين 55.5 مليار متر مكعب لمصر و 18.5 مليار متر مكعب للسودان، بعدما نص الاتفاق الذى وقع فى المدينة الأوغندية على إلغاء نصيب مصرمن مياه النيل وفرض التقسيم العادل للمياه بين جميع الدول التي يمربها،ثم جاءت التطورات تباعاً عام 2011،التي اعتبرتها إثيوبيا فرصة وبدأت في إنشاء السد بالفعل. [17]

بعد اندلاع ثورة 25 يناير 2011 مكان ملف الأمن المائي أحد أبرز الملفات العاجلة وقتها فى ظل إعلان دول لحوض النيل بإبرام اتفاقية عنتيبي فى 2011 والتي ستؤثر سلبا على حصة مصر فى مياه النيل، فتشكل وفد دبلوماسي شعبي من عدد من الشخصيات العامة وشباب الثورة لزيارة بعض الدول الإفريقية منها إثيوبيا فى محاولة لفتح صفحة جديدة ولتوصيل رسالة بأن مصر ستعود من جديد لعمقها الإفريقي ، وبالفعل نجح الوفد وقتها في تأجيل الأزمة على أمل أن تقوم الدولة بدورها عندما يأتي رئيس منتخب .

يبدو ان دخول بعض الشخصيات المصرية البرلمانية و بعض الشخصيات العامة التى ظهرت على المسرح السياسي المصري بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير التى دعمت الحوار مع إثيوبيا بل و أكدت على تأكيد في البناء باعتباره عملاً تنموياً لدولة فقيرة دون التأكيد على عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل ،وهو ما مثل نقطة فاصلة في الملف .[18]

- هل ساهم حكم الأخوان المسلمين في مصرعلى سرعة البدء في بناء سد النهضة ؟3

بعد ثورة 25 يناير 2011م وصل الإخوان المسلمين الى سدة الحكم في مصر السياسي بعد إزاحة إدارة الرئيس حسنى مبارك وأصبح المشهد يشهد حالة من الارتباك السياسي فاستغلتها الحكومة الاثيوبية فاتخذت الخطوة الثانية بعد اتفاق عتيبي هي العمل على تدشين العمل بالسد، والإعلان مجدداً عن مخططها في وقت كانت مصر تُحكم من الشارع نتيجة حالة الحراك السياسي الكبير .

وكان ملف أزمة سد النهضة على طاولة إدارة الاخوان حيث قام الرئيس محمد مرسى بزيارة لأديس ابابا خلال الفترة من 25 / 27 مايو 2013م لحضورالاحتفال باليوبيل الذهبي لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت مصر في زمن عبدالناصر أحد مؤسسيها مع مناقشة ملف ازمة سد النهضة ، وأعلنت الرئاسة المصرية تأكيد الجانب ان على ضرورة التنسيق بين البلدين في ملف مياه

[16] برنامج وملخصات المؤتمر الدولي السنوي : ثورة 25 يناير 2011 م ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2011 ، ص 49

[17] برنامج وملخصات المؤتمر الدولي السنوي : أفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل الفرص والتحديات ، 25- 26 مايو 2010 م احمد ابوالغيط ، وزيرالخارجية ، حسام كامل ، رئيس جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ، 2010 ، ص 98-99 .

انظر ايضا :

World Bank Agriculture And Rural Development Department, Ethiopia Managing Water Resources Growth ,AWorld Bank Water Resources Assistance\Strategy for Ethiopia ,2006,P.91.

[18] Mohammed HussainSharfi : Sudan and the assassination attempt on President Mubarak in June 1995: a cornerstone in ideological reverse , Journal of Eastern African Studies, Volume 12, 2018 - 3 Issue , London PP.454-472

النيل، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين، واستنادا لالتزام كل طرف بمبدأ عدم الإضرار بمصالح الطرف الآخر والعمل على التعاون الثنائي في كافة المجالات، خاصة الاقتصادي، من خلال تعزيز حجم التبادل التجاري البيني وتشجيع الاستثمارات المصرية في إثيوبيا .[19]

لكن المفاجئة جاءت بإعلان الحكومة الإثيوبية البدء في إجراءات بناء سد النهضة وتحويل مجرى النيل الأزرق أحد روافد نهرالنيل، قبل أن تهبط طائرة الرئيس مرسى أرض مطار القاهرة،عقب عودته من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، كما أثار استقبال الرئيس محمد مرسي في أثيوبيا غضب النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي حيث كان في استقباله وزيرة التعدين الإثيوبية وهذا يعنى عدم استقباله بالشكل اللائق الذى يتوافق ومكانة مصر المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية في العاصمة الأثيوبية أديس ابابا.

وجاء رد السفير المصري بإثيوبيا محمد إدريس خطوة الجانب الإثيوبي هي خطوة غير مفاجئة وليس لها أي علاقة بزيارة الرئيس محمد مرسي الأخيرة إلى هناك، وأنها يتم الاستعداد لها منذ نوفمبر الماضي، ولكن تم تأجيلها لأسباب فنية تتعلق بالإنشاءات ، كما وأكد السفير المصري، أن هناك مشاورات واتصالات دائمة مع الجانب الإثيوبي في الفترة الماضية وستتطور خلال الفترة المقبلة.[20] .

في الثالث من يونيو لعام 2013م ، دعا الرئيس مرسي لعقد اجتماع لبحث آلية التعامل مع سد النهضة وتم إذاعة الاجتماع على الهواء مباشرة بحضور الرئيس مرسي ومؤيده من عدد من السياسيين، وبدأ الحضور في سرد أرائهم حول كيفية إيجاد حل و للهذا الأمر، لكن سيطر على الاجتماع منطق العشوائية والعبيثة وعدم القدرة على استيعاب خطورة الحديث عن ملف يختص بالأمن القومي المصري على الهواء مباشرا ، كما لم يكن يدرك الحاضرون وعلى رأسهم محمد مرسي أن مناقشة مثل هذه الملفات شديدة الحساسية لا يمكن التعاطي معها بتلك العبثية المفرطة التي ظهرت لحظة بث الاجتماع على الهواء مباشرة، دون ترتيب مسبق لذلك، خاصة بعد تضمن الاجتماع لتلميحات باستخدام القوة ضد إثيوبيا ، وتصريحات غير مسئولة من شانها تهديد العلاقات السياسية مع السودان الشقيق ، تصدر اللقاء حديث شاشات التلفاز والصحف إقليميا وعالميا ومواقع التواصل الاجتماعى، لم يكن أمام إدارة الرئيس محمد مرسي سوى الاعتذار، فيما وصفته بـ"الخطأ غير المقصود " .[21] "

جاءت هذه التطورات المتلاحقة في ملف أزمة النهضة لتؤكد ضعفا سياسيا ودبلوماسي الإدارة الرئيس مرسي في التعامل مع الملف،وأن التهديدات الإثيوبية تجاه مصر ظلت مختفية طوال أربعين عاما،ولكن إثيوبيا استغلت ما حدث في مصر خلال العامين الماضيين، من أجل فرض إنشاء سد النهضة ،وتهديد الأمن القومي المصري ،فيظل عدم وجود لهجة قوية من الرئيس مرسي حيال ذلك.[22] .

كما كان للحوار الوطني الفاشل الذي أقامه الرئيس مرسي بمشاركة عدد من القوي الوطنية بمؤسسة الرئاسة دور في تأزم التوصل لحل دبلوماسي بشأن سد النهضة ،والذي كشف مدي ضعف الفكر السياسي لدى الرموز الوطنية وعناصر جماعه الاخوان المسلمين المعيين في مؤسسة الرئاسة ، واظهر عدم وجود حل ولجذرية أو مقترحات لحل الأزمة، فاستغلت الحكومة الإثيوبية

[19] كلمة الرئيس السيسى في الندوة التثقيفية الـ31 للقوات المسلحة ٢٠١٩/١٠/١٣ ، نقلا عن الأهرام 14 اكتوبر 2019

[20] شهادة منسوبة السفير المصري بإثيوبيا محمد إدريس ، بوابة الأهرام المصرية 28 مايو 2013 م .

[21] زكي البحيري (د) : (2016) مصر و مشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة, الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، ص ، 512

[22] صالح سمير البنداري (د) : مارس 2018 مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية فى الدائرة الإفريقية ، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، الصادرة عن المركز الديموقراطي العربي برلين –المانيا ، العدد الاول ، ج 1 ، ص 44

خطأ الإخوان الفادح في نقل الرسالة المصرية على الهواء مباشرة ،وهو ما استثمرته إثيوبيا بعد ذلك بصورة جيدة ومهمة في التأكيد على أن مصر لا تريد تنمية إثيوبيا،وأنها تجور ليس على حقوق الجانب الإثيوبي فقط بل وأيضاً على حقوق دول حوض النيل بأكملها،وقد بدأت إثيوبيا في التحدث باسم الشعوب الأفريقية في دول الحوض،وليس بمفردها.

أن المشهد السياسى المتدهور في ظل حكم الإخوان مهد الطريق لتصديق البرلمان الاثيوبى بالإجماع على اتفاق عنتيبي13 يونيو 2013 م التي تحرم مصر من حق الاعتراض على إقامة سدود على النيل وبالتالي تقلل حصتها من المياه ، من دون أيردّ فعل سياسي إدارة الرئيس مرسى وجماعة الإخوان ،وهو ما مكن الحكومة الإثيوبية لاحقاً من المضي في أهدافها تباعاً .

أن أزمة سد النهضة وضعف موقف إدارة الإخوان المسلمين كانت سببامن ضمن الأسباب والملفات الشائكة التي أثارت شكوك المواطن المصري على مستقبل البلاد ودفعته للنزول والمشاركة في تظاهرات ثلاثين يونيو 2013م لإسقاط حكم الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين. [23] .

.4- إجراءات أثيوبيا الأحادية ومخالفتها للقواعد الأساسية للقانون الدولي لاستخدام الأنهار الدولية

ان حقوق مصر ثابِتة فى مياه النيل طبقاً للقانون الدولي بالعديد من الاتِّفاقيات الدولية، خاصة قانون الأنهار الدولية، الذي يحمي كافة حقوق مصر في حصَّتها ويدعم موقِفها القانوني، فضلا عن مبدأ قُدسية الحدود المُورثة عن الاستِعمار أي ثبات الوضع الذي كان قبل الاستِقلال، ومنها الموارد المائية، وفيما يلى سرد للقوانين والاتفافيات الموقعة خلال تاريخ مصر الحديث والمعاصر التى تحفظ حقوق مصر التاريخية : [24]

1- بروتوكول روما فى 15 إبريل 1891 بين كل من بريطانيا وإيطاليا التى كانت تحتل إريتريا فى ذلك الوقت

-22- اتفاقية أديس أبابا في 15 مايو 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا.

-33- اتفاقية لندن الموقعة فى 13 ديسمبر 1906 بين كل من بريطانيا و فرنسا و إيطاليا.

4-اتفاقية روما وهى عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في 1925،وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض و روافدهما.

\5- اتفاقية لندن الموقعة فى مايو 1906 بين كل من بريطانيا والكونغو – وهى تعديل لاتفاقية كان قد سبق و وقعت بينذات الطرفين فى مايو 1894.

6-اتفاقية 1929 وهى عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء المصري آنذاك محمد محمود وبين المندوب السامي البريطانى لويد.

7- اتفاقية 1929 والتي تنظم تلك الاتفاقية العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية.

[23] زكي البحيري (د) : مرجع سابق - 515

[24] هويدا احمد : مرجع سابق ، ص ص 90- 93

8- اتفاقية لندن الموقعة في 23 نوفمبر 1934 بين كل من بريطانيا نيابة عن تنجانيقا "تنزانيا حاليا" وبين بلجيكا نيابة عن رواندا و أوروندى "رواندا وبوروندى حالياً " وتتعلق باستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا.

9- اتفاقية 1953 الموقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا

10 - اتفاقية 1959 التي وقعت في القاهرة بين مصر والسودان، وجاء تكملة لاتفاقية عام 1929 وليست لاغيه لها

11- مبادئ هلسنكى 1966 تنص على الانتفاع المنصف والعادل والمعقول للأنهار الدولية ، وتم تأكيد المبدأ باتفاقية فيينا لسنة 1978 م بشان التوارث الدولى والمعاهدات وتنص المادتان 11 ، 12 من تلك الاتفاقية على ان المعاهدات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية أو بالوضع الاقليمى والجغرافي لا ينال منها او يمسها التوارث الدولي.

12- اتفاقية 1991 بين كل من مصر و أوغندا التي وقعها الرئيس السابق مبارك والرئيس الأوغندي موسيفينى

13- إطار التعاون الذي تم توقيعه في القاهرة في الأول من يوليو 1993 بين كل من الرئيس محمد حسنى مبارك و رئيس الوزراء الإثيوبي. في هذا التوقيت ميليس زيناوى. [25]

14- اتفاق حول إعلان مبادئ في23 مارس 2015 مارس 2015 م الذى وقع بالسودان بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان حول مشروع سد النهضة الإثيوبى أكدت الاتفاقية

أكدت الاتفاقية التعاون على أساس التفاهم المشترك، والمنفعة المشتركة، وحسن النوايا، والمكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولى، والتعاون فى تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها، مشيرة إلى أن الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة فى التنمية الاقتصادية، والترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمى من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها، وتوفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنين، وذلك بروح حسن النية وفى التوقيت الملائم. [26] .

مما سبق نستنتج بان:

إجراءات أثيوبيا الأحادية ومخالفتها للقواعد الأساسية للقانون الدولي لاستخدام الأنهار الدولية والتي بموجبها يكون مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول هو ركيزة أساسية من ركائز قانون المياه الدولي، وله وضع القانون العرفي، ينطبق المبدأ بحسبانه من قواعد القانون الدولي العرفي على نهر النيل ، كما أن هدف أثيوبيا ليس مجرد توليد الكهرباء من السد إنما احتجاز اكبر كمية من مخزون المياه في خزان السد في أسرع بما يهدد مخزون مياه السد العالي على الرغم من كمية الأمطار الهائلة التي تهطل على الهضبة الأثيوبية. [27] .

[25] انظر المزيد من التفاصيل ، هويدا احمد ، مرجع سابق 47 -63

[26] سمير عبدالملاك منصور (2013) اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي, آفاق أفريقية, عدد المجلة 39, القاهرة, المجلة صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات, 2013, ص 9- 11

[27] ضياء الدين القوصي (2013) دوافع أثيوبيا لإقامة السدود على نهر النيل, مجلة السياسية الدولية, العدد 191 ، ص 68

- الشكوك حول الدراسات الهندسية لمدى قوة السد فى تحمل ثقل المياه (الملء – التشغيل) 5

بعد الثلاثين من يونيو 2013، بدأت مصر فى تصحيح مسار العلاقات تجاه العالم الخارجي، وفي محاولة ناجحة لضبط المسافات مع بقية عواصم العالم، أولت القيادة السياسية، وعلى رأسها الرئيس عبدالفتاح السيسي الذى وصل الى الحكم فى 2014 م أهمية كبرة لإفريقيا، و المتابع والمدقق لخطابات السيسى يجده دائما يؤكد على اعتزاز مصر بانتمائها الإفريقي والعمل على تكامل العلاقات على كافة المستويات، سواء كانت علاقات اقتصادية أو استثمار مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى استثمارات البنية التحتية وتعاون فني وعلاقات ثقافية ، بما يحقق مصالح شعوب القارة ويلبي تطلعاتها في تحقيق التنمية المستدامة ، لما تمثله القارة من عمق استراتيجي، ودائرة من الدوائر المباشرة للأمن القومي المصري، ولما تتميز به القارة من فرص تنموية واعدة، تحتاج من دول القارة كلها التكاتف والاتحاد ، كما أكدت إدارة السيسى على ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة بما يلبي مصالح جميع الأطراف من مساعي تحقيق التنمية، والحفاظ علي الأمن المائي المصري ، خاصة فى في حالة بناء سد عملاق مثل سد النهضة، فالتعامُل بمنطق حسن النوايا أمرٌ غير مطروح في السياسة الدولية، فإثيوبيا صديقة للحكومات دولتى المصب فى وقت معين ، ولكن من الوارد جدًّا أن ينقلب الود إلى عداء في وقت لاحق، فمن غير المقبول أن تتحكم دولة المنبع بأمن مصر و السودان كاملًا مثلما يحدث فى أزمة سد النهضة .[28]

فيما يلي ثمان حقائق عن سد النهضة الأثيوبي أو سد الألفية الكبير:

البداية: بدأت الحكومة الاثيوبية في بناء السد عام 2011.

الموقع: يقع السد في منطقة بيني شناقول، وهي أرض شاسعة جافة على الحدود السودانية تبعد 900 كيلو متر شمال غربي العاصمة أديس أبابا.

الامتداد: وقد رصدت الحكومة الأثيوبية مساحة واسعة من الأراضي لبناء هذا السد حيث يمتد المشروع على مساحة تبلغ 1800 كيلو متر مربع

الأكبر في أفريقيا: ويبلغ ارتفاع سد النهضة 170 مترًا ليصبح بذلك أكبر سد للطاقة الكهرومائية في أفريقيا.

تكلفة السد : وتكلف المشروع نحو 4.7 مليار دولار مولت أغلبه الحكومة الإثيوبية فضلا عن بعض الجهات الإقليمية والدولية.

السعة التخزينية: وتصل السعة التخزينية للسد لـ 74 مليار متر مكعب، و هي مساوية تقريبا لحصتي مصر و السودان السنوية من مياه النيل.

وتيرة العمل: يعمل نحو 8500 شخص في هذا المشروع على مدار 24 ساعة يوميًا.

توليد الكهرباء: ولهذا السد القدرة على توليد نحو ستة آلاف ميجاوط من الطاقة الكهربائية، وهو ما يعادل ثلاثة اضعاف الطاقة الكهربائية المولدة من المحطة الكهرومائية لسد اسوان المصري [29] .

[28] محمد شوقي عبدالعال : (2013) الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية في اتفاقية الأمم المتحدة مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل, آفاق أفريقية, العدد 39, القاهرة, المجلة صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات, ص 74-76

[29] عصام شروف (د) : مشكلة سد النهضة الأثيوبي وآثاره المحتملة على مصر مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 36 - العدد الثاني- 2020 ، ص ص 58- 59

الشركة مستعدةً لإنجاز مشروع عملاق دون استيفاء شروط الأمان بالكامل لسد مصمَّم لتحمُّل أقصى فيضان

، الذي يحدث عادةً كل 10 آلاف سنة، وخطورة هذا الأمر أن البيانات التي نملكها تخص 200 سنة افتراضًا. ولتقدير موعد الفيضان الأقصى، يتم عمل ما يُطلق عليه 'استقراء'؛ إذ يتم عمل جداول تقديرية لما يُحتمل أن يستقبله النهر عند موقع السد بناءً على بيانات السنوات الماضية

وبناءً على هذه الاستقراءات، فمن المرجح أن يكون أقصى وارد للنهر 2,4 مليار متر مكعب في اليوم، وبالتالي عند حدوث فيضان ضخم مثل فيضان 1988، المفترض أن تُفتح الأبواب لتمرير هذه الكمية الضخمة من المياه، ولكن الأبواب المصممة تمرِّر 30 ألف متر مكعب في الثانية، أي 2.6 مليار متر مكعب في اليوم حدًّا أقصى، ولو حدث هذا لتهدَّم كلٌّ من سد الروصيرص، ثم مروي، وسد سنار، وحتى السد العالي بمصر لن يتحمل هذه الكميات هذا الخزان بهذه المواصفات خطر على السودان،

أن حجز الطمي وراء سد النهضة يُعَدُّ ضاغطًا إضافيًّا على السد، ويتسبب في الإضعاف من درجة أمانه، ونزول المياه الصافية من المفيض يعمل على نحر جوانب الخزان

كيف يمكن التعامل مع الخطر الأكبر الذي يهدد السدود السودانية في حال تمرير إثيوبيا لكميات كبيرة من المياه دون تنسيق مع الطرف السوداني؟

كيف أدى انهيار سد بوط الصغير، المخصَّص لتخزين 5 ملايين متر مكعب من المياه في موسم الفيضان إلى حدوث كارثة إذ تَسبَّب في جَرف الجسر الترابي، وانهيار أكثر من ٦٠٠ منزل بمدينة بوط بولاية النيل الأزرق.

أما في حالة سد عملاق مثل سد النهضة قيام الحكومة الاثيوبية باتخاذ قرار احادى بالملء الاول للسد فى يوليو 2020م ، التعاملُ بمنطق حسن النوايا أمرٌ غير مطروح في السياسة الدولية

، والقانون الدولى يحظر مثل هذه التصرفات الأحادية التى تقوم بها إثيوبيا ، كما انه مخالفة صريحة لإعلان المبادئ ٢٠١٥، لأن هناك بنداً ينص على عدم التصرف بشكل أحادى من جانب إثيوبيا والتى تحاول التملص من هذا الاتفاق عبر كل مواقفها وهذا مخالفة أخرى لإعلان المبادئ [30]

6- مخاطر سد النهضة على الأمن القومي المصري

بعد ثورة 25 يناير 2011م اتجه رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف إلى دولة إثيوبيا ،

واتفق مع نظيره الإثيوبي ميلس زيناوي، على تشكيل لجنة دولية لدراسة آثار بناء السد على دولتي المصب مصر والسودان، بعدما شرعت الحكومة الأثيوبية في إطلاق إشارة البدء في إنشاءه ، وبدأت اللجنة أعمالها على ارض الواقع فى مايو 2012 م بفحص الدراسات الهندسية الإثيوبية، ومدى التأثير المحتمل للسد على مصر والسودان.

قامت اللجنة بمراجعة 12 تقريرا فنيا أثيوبيا عن سد النهضة، وأصدرت اللجنة تقريرها النهائي فى 31 مايو 2013 م وباعتماد الدول الثلاثة والذى طالب بإعادة جميع الدراسات. [31] .

جاء التقرير ليؤكد على :

1- التصميمات الإنشائية لأساسات سد النهضة الخرسانى لا تأخذ فى الاعتبار انتشار الفواصل والتشققات المتواجدة في الطبقة الصخرية أسفل السد مما يهدد بانزلاقه وانهياره، وأنّ أثيوبيا لم توفر التصميمات الانشائية للسد الركامى

2- الدراسات الهيدرولوجية عبارة عن ميزان مائي بسيط لا يأخذ فى الاعتبار سياسة تشغيل السد وفواقده المائية، وأنّها أهملت تأثير التغيرات المناخية على تدفقات نهر النيل الأزرق والآثار المحتملة على دولتى المصب .

3- الدراسات البيئية انحصرت فى الداخل الأثيوبى، ولم تهتم بتقييم تأثير السد على تدهور نوعية مياه النيل الأزرق على التنوع البيئي ومصايد الأسماك ببحيرة سد الروصيرص فى السودان وفى بحيرة ناصر فى مصر، ولم تشمل الدراسات تقييم أثار حجز المواد الرسوبية أمام سد النهضة على زيادة معدلات النحر فى قاع وجسور النيل الأزرق خلف السد وتأثير ذلك على الزراعة وصناعة الطوب الأحمر في السودان

4- تصميم سد النهضة لم يأخذ فى الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى تحديد ارتفاع وحجم السد، وعدم طرح أى بدائل فنية للسد قد تكون أصغر في السعة والارتفاع وأكثر جدوى لأثيوبيا وأقل ضررا على دولتي المصب. [32]

---

[30] صالح سمير البنداري (د) : مارس 2018 مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية فى الدائرة الإفريقية ، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، الصادرة عن المركز الديموقراطي العربي برلين –المانيا ، العدد الاول ، ج 1 ، ص 49 -54

[31] زكي البحيري، (2016)، مرجع سابقر
500-498

[32] التقرير النهائي للجنة الدولية للخبراء الصادر في مايو 2013، نقلا عن صحيفة الأهرام المصرية 3 يونيو 2013 ، صحيفة اليوم السابع 27 ابريل 2014 . ، عصام شروف ،مرجع سابق ، ص ص 60-64

بعد أن أصدرت لجنة الخبراء الدوليين تقريرها، بضرورة إجراء دراسات تقييم لآثار السد على دولتي المصب توقفت المفاوضات فى الرابع من نوفمبر2013 م بعد اجتماع وزراء المياه فى الدول الثلاثة مدينة الخرطوم للنظر فى كيفية تنفيذ ومتابعة توصيات اللجنة الدولية بالسودان. وفى هذا الاجتماع طالبت أثيوبيا بعدم الاستعانة بخبراء دوليين والاكتفاء بلجنة من الخبراء المحليين لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة الدولية، وعدم إعادة الدراسات الإنشائية للسد. ولم توافق مصر على ذلك، وتكررت المواقف فى اجتماعين تاليين فى الخرطوم فى ديسمبر ويناير 2014م.

و في 25 أغسطس 2014 م استأنفت المفاوضات أجتمع وزراء الدول الثلاثة مرة رابعة فى الخرطوم ، ووافقت مصر على المطلبين الأثيوبيين، وتم الاتفاق مع أثيوبيا على خارطة طريق للانتهاء من دراسات السد في ستة أشهر تنتهى في أول مارس 2015م.

فشلت الاجتماعات التالية واحدا بعد أخر حتى تم توقيع إعلان المبادئ 23 فى مارس 2015، الذى حدد خمسة عشر شهرا لإتمام الدراسات والتوافق على مخرجاتها تتضمن عشرة بنود رئيسية فى مقدمتها مبادئ التعاون، والتنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة، وعدم التسبب في ضرر ذى شأن ، إضافة إلى مبادئ الاستخدام المنصف والمناسب، وبناء الثقة، وتبادل المعلومات والبيانات، وأمان السد ، كما تنص على السيادة ووحدة إقليم الدولة، والتسوية السلمية للمنازعات [33]

ركزت الاجتماعات التالية على اختيار مكتب استشاري دولي لاستكمال دراسات السد وسط خلافات متكررة حتى تم اختيار شركتين فرنسيتين تبعا لرغبة الطرف الأثيوبي قامت الشركتان الفرنسيتان بإعداد التقرير الاستهلالى الذى رفضته أثيوبيا والسودان، وتم الاتفاق على إرسال أثيوبيا (القائمة برئاسة اللجنة الثلاثية) الملاحظات إلى الاستشاري، ولكنّها لم تقم بارسالها حتى تاريخه وتوقفت الدراسات منذ بداية 2017 م

قامت الشركتان الفرنسيتان بإعداد التقرير الاستهلالى الذى رفضته أثيوبيا والسودان، وتم الاتفاق على إرسال أثيوبيا (القائمة برئاسة اللجنة الثلاثية) الملاحظات إلى الاستشاري، ولكنّها لم تقم بإرسالها حتى تاريخه وتوقفت الدراسات منذ بداية 2017 م اقترحت أثيوبيا تشكيل لجنة علمية من أساتذة الجامعات من الدول الثلاثة، خمسة من كل دولة، على أن تكون توصياتهم غير ملزمة بهدف التعاون العلمى مع اللجنة الثلاثية .

في مايو 2017 أعلن وزير الري والموارد المائية، محمد عبد العاطي، أن طرفي اللجنة أثيوبيا والسودان، لم يبديا موافقتهما على التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات والتقرير مقدم من الشركة الاستشارية المنوط بها إنهاء الدراستين الخاصتين بآثار سد النهضة على دولتي المصب، وطالبوا بإدخال تعديلات على التقرير.

في أكتوبر 2017 اعلن رئيس مجلس الوزراء شريف إسماعيل رسميا موافقة مصر المبدئية على التقرير الاستهلالي للمكتب الاستشاري ، و أعلنت وزارة الري عودة مفاوضات سد النهضة في أديس أبابا، وقيام الوزير بزيارة لموقع السد، لمتابعة الأعمال الإنشائية والتحقق من التفاصيل الفنية في إطار أعمال اللجنة الثلاثية الفنية

[33] كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسى، أمام مجلس النواب 13 فبراير 2016 ، نقلا عن صحيفة المصرى اليوم 14 فبراير 2016

توقفت الاجتماعات لظروف أثيوبيا والسودان الداخلية، ثمّ بدأت مرة ثانية فى أغسطس وسبتمبر 2017م للنظر فى مقترح اللجنة العلمية المصرية بخصوص سياسة ملء وتشغيل السد، والذى رفضته أثيوبيا، ولم يتم التوصل لاتفاق مشترك بين الأطراف ، وأعلن وزير الخارجية المصري أعلن سامح شكري، عدم التوافق على البنود الخلافية التي كانت عالقة منذ شهر مايو 2017 . [34]

7- الموقف الاقليمى و الدولي من أزمة سد النهضة

تقوم تركيا و اسرئيل بتمويل سد النهضة الاثيوبى تحت غطاء تقديم منح ومساعدات مليونية لتطوير السكك الحديدية الأثيوبية ، فى حين ترفض تركيا الحديث عن دعمها لاكتمال السد ، وتسهم السعودية والإمارات بمشروعات تنمية اقتصادية يضخها رجال اعمال فى مجال البينة التحتية ، كما تنفى الحكومة دعم بإن قطر تدعم بناء السد، من خلال مشروع استثماري و زراعي ضخم تموله الدوحة لزراعة مليون ومائتى ألف فدان فى منطقة السد ودفعت الجزء الأول من قيمة التعاقد الذى استفادت منه الحكومة الإثيوبية فى بناء السد المزمع الانتهاء منه قبل نهاية 2017، من أجل الإضرار بمصالح مصر المائية ، إذن الأيادى الخارجية تعبث بهذا الملفّ من خلال تمويل بناء السدّ بطريق غير مباشر، إما عن طريق ضخ الملايين فى استثمارات زراعية، ما يعزّز من موقف الحكومة الإثيوبية وفرصها فى بناء السد أو من خلال تمويل مشروعات، كخط سكك حديدية موجود منذ الاحتلال الفرنسى، ولم يعد أحد فى حاجة إليه وتوقف منذ سبعه عشر عاما.

علما أن القانون الدولي يحظر على أيه منظمة دولية أو دولة ، أن تسهم فى تمويل اى مشروع على النهر سواء من خلال قرض أو منح دولية تضيع حقوق دولة أخرى ، وفقا لقواعد القانون الدولي للأنهار الدولية [35] [36]

وعلى الصعيد الدولي أعلنت الحكومة الأمريكية فى 6 نوفمبر 2019، الوساطة على الدول الثلاث مصر والسودان وأثيوبيا، بحضور البنك الدولي للمشاركة في مفاوضات السد، والمحاولة الوصول إلى اتفاق مرضي لكافة الأطراف ، و رحب الدول الثلاث بالوساطة..

وتم الاتفاق على عقد أربعة اجتماعات، على مستوى وزراء الموارد المائية وبمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي، بدأت المفاوضات بوساطة دولية خلال الفترة من نوفمبر 2019 - فبراير 2020، لتنظيم عملية ملء السد خلال فترات الجفاف والجفاف الممتد، وبحضور ممثلين عن وزارة الخزانة الأمريكية، والبنك الدولي في أديس أبابا ؛ و واقعت مصر على نص الاتفاق الذي أعدته واشنطن حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة ، تأكيداً لجديتها في تحقيق أهدافه ومقاصده وذلك خلال الاجتماع الذي دعت إليه الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، وتنفيذاً للالتزامات الواردة في اتفاق إعلان المبادئ المبرم بين مصر والسودان وإثيوبيا في 23 مارس 2015م ، لكن بعد ذلك الاجتماعات على مائدة المفاوضات باءت بالفشل بعد إعلان الخارجية الأثيوبية أنها لن تشارك في اجتماعات مفاوضات سد النهضة مع مصر والسودان المقررة في العاصمة الأمريكية واشنطن، في 28 - 29 فبراير 2020م

بعد التعنت السياسي الاثيوبى فى المفاوضات مما أدى إلى فشلها وعدم التوصل لحل وسط للأطراف الثلاث ، أعلنت مصر أن هذا مشروع سد النهضة مصدر تهديد "وجودي" و تقدمت فى 20 يونيو 2020 م بطلب رسمي إلى مجلس الأمن تطلب رسميا تدخله بسبب أزمة سد النهضة وجاء فى نص الخطاب : " إنه لواجب على مجلس الأمن، والمجتمع الدولي، أن يحُثا إثيوبيا على التحلي

[34] بيان وزارة الرى المصرية 15 مايو 2017 ، نقلا عن المصرى اليوم 16 مايو 2

[35] عصام شروف ، مرجع سابق ، ص 68

بالمسئولية وإبرام اتفاق عادل ومتوازن بشأن سد النهضة مع عدم اتخاذ أي تدابير أحادية الجانب فيما يتعلق بالسد، وأن تمتثل لالتزاماتها القانونية الدولية ومبادئ وقواعد القانون الدولي. "

وفى 26 يونيو 2020 م أعلن الاتحاد الأفريقي رعايته لمفاوضات سد النهضة ،كما أعلن مجلس الأمن الدولي وفى 28 يونيو 2020 م عن جلسة لبحث أزمة سد النهضة دعمه لجهود الاتحاد الأفريقي لتسوية النزاع دون اتخاذ قرار رسمي او طرح حلول بشان الأزمة خلال فترة الدراسة.[37]

من خلال تحليل التسلسل الزمني لمفاوضات واجتماعات أزمة سد النهضة على مدار عشر سنوات تمثلت النقاط الخلافية التي يتم التفاوض عليها منذ عقد كامل(آلية تشغيل السد و فترة الملء- والتنسيق ومتابعة التنفيذ- وتبادل البيانات- عناصر الأمان والآثار البيئة والاجتماعية على دولتي المصب مصر والسودان- آلية فض المنازعات بين الدول الثلاث. (

لقد كانت هناك تصريحات متلفزة للدكتور محمد السباعي المتحدث باسم وزارة الري بأن مصر تحتاج لإنفاق أربعين مليار جنيه للتعامل مع أي احتمال انهيار سد النهضة.

المقترح المصري يحقق التوازن مابين تحقيق التنمية الاقتصادية لأثيوبيا مع عدم الإضرار الجسيم بمصر مائياً.

بعد هذا الرفض الأثيوبي غير المبرر، أعلنت مصر فشل المفاوضات مطالبة بوسيط دولى للتوفيق بين الدول الثلاثة ، بعد انتهاء المفاوضات بفشل ذريع، والهدف من المفاوضات كما ذكرنا أعلاه هو الاتفاق على قواعد ملء وتشغيل السد، وبما يضمن تقليل الأضرار على دولتَي المصب. ودون مثل هذا الاتفاق، تكون إثيوبيا قد بنت وقامت بالملء الاول يوليو 2020م دون الالتزام بقواعد القانون الدولي، ودون مراعاة للأضرار الواقعة على دولتَي المصب [38]

المطالب المصرية :

•الموافقة الأثيوبية على السيناريو المصري المطروح لسياسة التخزين والتشغيل لسد النهضة تحت الظروف الهيدرولوجية المختلفة للنيل الأزرق او

[37] عصام شروف : يوليو 2019 أزمة مياه سد النهضة الأثيوبي والأصابع الإسرائيلية ، وزارة الثقافة السورية ، ص 297 .، المتحدث الرسمي لرئاسة جمهورية مصر العربية - Spokesman of the Egyptian Presidency
الموقع الرسمي بتاريخ 11 مارس 2021
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1109472149572164&id=1534059785121 24
جهود الاتحاد الأفريقي لحل أزمة سد النهضة تحظى بدعم في مجلس الأمن : الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي المتحدث https://www.france24.com/ar/20200630-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF

[38] المتحدث الرسمي لرئاسة جمهورية مصر العربية -Spokesman of the Egyptian Presidency
الموقع الرسمي بتاريخ 8 مايو 2021
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1148088729043839&id=153405978512124

تشكيل لجنة خبراء دولية لتقييم السيناريو المصري وأى مقترح أخر من أثيوبيا والسودان على ضوء الاتفاقات التاريخية واتفاقية الأمم المتحد لعام 1997 للأنهار المشتركة، وإصدار تقريرهم فى فترة لا تزيد عن ستة شهور مع تعهد أثيوبي بعدم التخزين أمام السد أو تشغيله الا بعد الوصول إلى اتفاق نهائى يرضى جميع الأطراف.

الذهاب إلى التحكيم الدولي مع عدم تشغيل السد حتى الانتهاء من التحكيم، أو الذهاب الى مجلس الأمن والسلم الأفريقى، وكذلك لمجلس الأمن على التوازى لإيقاف إنشاءات السد حتى يتم تقييم تبعاته و الاطمئنان على سلامته الإنشائية والتوصل إلى سياسة تخزين وتشغيل توازن مابين مصالح الدول الثلاثة وتتسق مع الاتفاقات التاريخية.[39]

أثيوبيا لا تتبع قواعد القانون الدولي الذى ينظم التعامل مع الأنهار الدولية كنهر النيل الأزرق، ووجوب الإخطار المسبق والدراسة المشتركة لأى مشروع مائى لتقليل المخاطر على دولتى المصب (مصر والسودان) ، ففي حال قامت إثيوبيا بملء الخزان على مدى ثلاث سنوات،سيتسبب بذلك في نقص 25 مليار متر مكعب عن مصر ، فتقدم بحلاً وسطاًابعد من إمكانية إيقاف المشروع وذلك بملء الخزان على مدى عشر سنوات على الأقل وتحت مراقبة الدول المجاورة، وهو ما لم توافق عليه إثيوبيا بعد. [40]

أن سيناريوهات الملء على المدى القصير من ثلاث الى خمس سنوات يسبب نقصاً ملموساً في إمدادات المياه إلى مصر خلال مرحلة ملء السد، وتشير التقديرات إلى أن هذه الفجوة الإضافية في الميزانية المائية تتوافق مع زيادة عامة في العجز المائي الحالي في مصر بأكثر من الثلث ، لكن يسمح سيناريوهات الملء الأطول التي تزيد على 7 سنوات بقابلية أكثر لإدارة العجز المائي المتوقع، إذ سيبلغ أقل من 10 مليارات متر مكعب في السنة، ما يمكن تخفيفه باستخدام الموارد الحالية وتقليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة به . [41]

والدراسات الهيدرولوجية والهندسية التى قدمتها الحكومة الأثيوبية للحكومة المصرية لا ترقى لمستوى شرح تفصيلي لسد عملاق مثل سد النهضة, حيث تجاهلت أيضا سياسات تشغيل هذا السد و حساب مياه الفواقد الناتجة عن البخر أو التي تصل إلى ثلاثة مليار متر مكعب سنويا في أثيوبيا فضلا عن فواقد المياه المتسربة إلى باطن الأرض.

كما وضح التقرير النهائي أن التصميم الإنشائي لجسم سد النهضة لا يسمح بمرور الاحتياجات المائية لمصر و السودان سوى عن طريق مخارج محطات الكهرباء و بالتالي هناك احتمالية كبيرة بحجب المياه عن مصر و السودان في حالات تعطل محطات الكهرباء

وكانت نتائج جولات المفاوضات تعبر عن بداية خلافات جديدة بين مصر ودول حوض النيل حيث عبرت هذه الجولة عن انقسام دول الحوض إلي فريقين الأول مصر والسودان وهما دولتي المصب والفريق الثاني يمثله دول المنابع ولم تستطيع دول حوض النيل التوقيع علي الاتفاقية الإطارية ، ووضع الجانب المصري خلال المفاوضات بثلاث بنود لا يمكن التنازل عنها وهي :

أولاً: التمسك بحقوق مصر المكتسبة في مياه النيل

[39] صالح سمير البنداري ،مرجع سابق ، ص ص 49 -50

[40] محمد نصرالدين علام (د) وزير الموارد المائية والري الأسبق "سد النهضة و هدوء ما قبل العاصفة, مجلة السياسة الدولية, الملف المصري, العدد 20

[41] عصام شروف ،مرجع سابق ، 87-88

زكي البحيري ، مرجع سابق , 503- 509

ثانياً: ضرورة الموافقة مسبقاً علي أي مشروعات تقام في حوض النيل

ثالثاً: عدم تعديل مواد الإطار إلا بالتوافق بين دول الحوض أو بالأغلبية على أن تتضمن الأغلبية كل من مصر والسودان

فى المقابل تعارض الحكومة الأثيوبية هذه البنود وتصر على عدم الاعتراف بالاتفاقيات التي تحفظ لمصر الحقوق التاريخية المكتسبة ، تحت زعم أن هذه البنود تعيق دول المنبع في إقامة المشروعات والسدود التي تحقق لها مصالح وبدعم من القوي الخارجية ، فى الوقت الذي تعانى فيه مصر من الفقر المائي وفق تصريحات رسمية الرئيس عبدالفتاح السيسي فى أكثر من خطاب : " إن مصر دخلت مرحلة الفقر المائي وفق المعدلات العالمية، حيث وصل نصيب الفرد إلى 500 م3 " .[42]

1. المجرى المائي الدولي هو أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة

2- لكل دولة متشاطئة الحقّ في حصة عادلة ومعقولة من مياه المجرى المائي الدولي

3. وجوب احترام الحقوق المكتسبة الناجمة عن الاستخدامات القائمة لمياه المجرى المائي الدولي

4. عدم جواز قيام أية دولة متشاطئة بإجراءات أو إنشاءات على المجرى المائي الدولي أو فروعه إلاّ بعد إخطار الدول المتشاطئة معها والتوصل إلى اتفاق معها بشأن ذلك

5. عدم جواز إلحاق الضرر بالدول المتشاطئة الأخرى سواء من حيث كمية المياه أو نوعيتها

6. وجوب التبادل المستمر للمعلومات والبيانات بين الدول المتشاطئة في كل ما له علاقة بمياه المجرى[43]

المائي نستطيع القول بأن الحكومة الإثيوبية ارتكبت عملاً خاطئاً وانتهكت مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول من منظور القانون الدولي بعد قيامها منفردة بعملية الملء الأول فى يوليو 2020 م لسد النهضة دون موافقة دولتي المصب مر والسودان ، لان بموجب القانون الدولي العرفي المدون في مشروع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسئولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً. فكل دولة تتحمل المسئولية عن كل فعل من أفعالها غير المشروعة دولياً بعد انتهاك مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول الذى تحدده المادة الثانية من قواعد مسئولية الدول عناصر الفعل غير المشروع دولياً لدولة ما على النحو التالي: "ترتكب الدولة فعلاً غير مشروع دولياً إذا كان التصرف المتمثل في عمل أو إغفال: (أ) ينسب إلى الدولة بمقتضى القانون الدولي؛ و(ب) يشكل خرقاً لالتزام دولي على الدولة".

ارتكبت إثيوبيا عملاً خاطئاً على الصعيد الدولي أثناء الملء الأول لسد النهضة فى يوليو 2020م بموجب القانون الدولي العرفي المدون في مشروع مواد لجنة القانون الدولي، يجب أن يكون حجز إثيوبيا 9.5 مليار متر مكعب من المياه من نهر النيل الأزرق

[42] كلمة الرئيس السيسى في الندوة التثقيفية الـ31 للقوات المسلحة ٢٠١٩/١٠/١٣ ، نقلا عن الأهرام 14 اكتوبر
هويدا احمد على (د) مرجع سابق ، ص ص 76-77
صلاح ابو الفضل : أزمة سد النهضة بين موقف مصر واثيوبيا والعالم ، صحيفة الشروق المصرية ، 21 يوليه 2020 2019

[43] United Nations: General Assembly Distr, General, Outcome document of the special event to follow up efforts made towards achieving the Millennium Development Goals A/RES/68/6, 28 January 2014, Sixty-eighth session, Agenda items 14 and 118

سلوكاً يتألف من فعل أو إغفال منسوب إلى إثيوبيا بموجب القانون الدولي؛ وثانياً يجب أن تشكل مصادرة إثيوبيا للمياه انتهاكاً لالتزاماتها الدولية .[44]

بالنسبة لمصر، بلد بها أكثر من مائة مليون نسمة تعتمد بشكل كامل على نهر النيل كشريان للحياة وقضية وجود، فإن وضع كهذا لا يمكن احتماله، علاوة على ذلك، فمن المُثير للقلق البالغ أن يتم بناء سد النهضة دون استكمال الدراسات اللازمة حول الآثار الهيدرولوجية والبيئية لهذا السد، ودون الضمانات اللازمة لضمان سلامته الإنشائية، مما يُهدد أكثر من مائة وخمسون مليون مواطن مصري وسوداني. 45

يبدو أن هناك مخططاً يستهدف تسخين الجبهات المتعددة وممارسة الضغوط السياسية والعسكرية عليها من اجل ودفع مصر إلى حشد قواتها العسكرية في محاور متعددة بهدف إرباك صانع القرار الاستراتيجي، ونقل رسالة إعلامية وعسكرية للرأي العام المصري داخلياً بضرورة أتباع خيار المواجهة العسكرية مع إثيوبيا في حوض النيل وشرق المتوسط المتعلقة بالأزمة الليبية ، وهو ما يؤكد على التحريض على ضرورة العمل العسكري المصري، كما لوحظ خلال فترة الدراسة رغم ان العلاقات مع دول القارة الأفريقية باتت من ضمن أولويات أجندة صانع القرار المصري.

وهذا الأمر تجلى في دعمها لقضايا التكامل والتعاون السياسى والاقتصادي والعسكري والاجتماعي حتى أدرك العالم أن مصر عادت لدورها الاقليمى في القارة الإفريقية، وتقديرا لجهودها في دعم التعاون الإفريقي ، إلا أن نجد ابتعاد القوى الرئيسية الدولية عن التواجد في الأزمتين بصورة مباشرة خاصة من الجانبان الامريكى والروسي فالنسبة للجانب الأول عدم وجود دور أميركي لافت في ما يجري بعد مبادرات واشنطن وتباين التصريحات الأميركية على لسان وزيري الخارجية والخزانة حول حق كل طرف في طرح موقفه من دون ضغوطات من أي طرف، كما اكتفي الجانب الثاني الروسي في متابعة ما يجري من الخارج فى مسار مفاوضات سد النهضة على رغم أن موضوع السد بات شأناً دولياً وليس ثنائياً أو ثلاثياً خاصة بعد تقدم مصر بطلب رسمي لمجلس الأمن للتدخل في لازمة سد النهضة ، إضافة إلى استمرار الحشد الإعلامي الدولي تجاه مصر ودفع الإعلام الأفريقي إلى مهاجمة مصر على اعتبار أنها تسعى لإبقاء الشعوب الأفريقية على ما هي عليه، بهدف إحداث نوع من الوقيعة بين مصر والدول الأفريقية وتحريض دولها وأنظمة الحكم على القيام بتنمية بلادها وإقامة سدود جديدة في أراضيها. [46]

إن استخدام موارد نهر النيل لابد وأن يكون محكوماً بالقواعد المعمول بها في القانون الدولي وعملاً بالاتفاقيات التي تحفظ وتنمي حقوق ومصالح كافة الدول المشاطئة، ولا يجوز إخضاعها للسيطرة أحادية الجانب من إثيوبيا . [47]

---

[44] عصام شروف ، مرجع سابق ، ص ص 81 – 82

حمدى عبدالرحمن (د) : الملء الثاني وانتهاك إثيوبيا لقواعد القانون الدولي ،صحيفة الأهرام المصرية ، 27 يوليو 2021

[45] شهادة منسوبة متولى سامى ، وزير الري يعلن دخول مصر مرحلة "الفقر المائى "، صحيفة المصري اليوم ، 29 سبتمبر

[46] خطاب الرئيس السيسي خلال احتفالية تدشين مبادرة حياة كريمة بإستاد القاهرة ، الاهرام المصرية 15 يوليو 2021

[47] إبراهيم أحمد خليفة, (2018) القانون الدولي العام, دار المطبوعات الجامعية, الإسكندرية، ص ص 39-41، زكي البحيري (د) : (2016) مصر و مشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة,518- 530 .، عصام شروف (د) : مشكلة سد النهضة الأثيوبي وآثاره المحتملة على مصر مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 36 - العدد الثاني- 2020 ،89- 91 .

النتائج

إن الدراسة تتجاوز التاريخ السردي، و تأسس تاريخ نقدي /إشكالي يبحث في المشكلات الراهنة مثل مشكلة أزمة سد النهضة اعتمادا على مقاربة علمية ونقدية لا ترى في دراسة الماضي هدفا في حد ذاته، بل مدخلا لفهم أفضل لمشكلات الحاضر، وأداة لإعادة بناء علاقة جديدة مع الزمن التاريخي فالمادة الوثائقية حول هذا التاريخ ليست كلّها معتمدة على المكتوب ، هناك التطور التكنولوجي للمصادر السمعيّة البصريّة ، للانترنت والمصادر الرقميّة ، إذ لا يمكن للمؤرّخ أن يبقى على هامش الثورة المعلوماتية الهائلة التي يشهدها العالم اليوم فقد فرضت للانترنت نفسها أداة عمل ضروريّة وعمليّة سريعة لدراسة التاريخ المعاصر ، من أهمّ مظاهر القطاع الرقمي ممثلة في المواقع الرسميّة الوطنيّة والعالميّة ومواقع الصحف ومواقع المنظمات المحلية و الاقليمية والدولية، اذ بقدر ما أنّ الباحث في هذا الحقل محروم من الأرشيفات الرسميّة ، فهو محظوظ الأرشيف الجار بكلّ مكوّناته تحت تصرّفه من مادة مصدريّة عظيمة الفائدة ، للمصدر الشفوي أهمية لكن الباحثة حرصت على التسلح بالاحتراس المنهجي والنقدي فى التعامل مع شهود العصر.

مما سبق استنتجت الدراسة أن الطاقة المائية أهمية كبرى اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وذلك بكونها مورد استراتيجي مهم وخلاق،تعتمد عليه الدول والأمم المختلفة في نهضتها لكونها العمود الفقري للحياة وشريان الاقتصاد ،حيث لا يقل لأهمية عن الذهب الأسود أو البترول بل تفوقه أهمية إستراتيجية إذن انعدامها تنعدم الحياة ، أن مشكلة أزمة سد النهضة الحوض ليست مشكلة ندرة ولكن سوء التوزيع، والعمل على وتعميق أفكار التعاون الجماعى، هذا المنهاج لا يرتبط بمتطلبات تنموية فى معظمه؛ فمصادر المياه متعددة، وخيارات التنمية لا ترتبط بشريان نهر النيل الذى تتمسك الحكومة الأثيوبية على بناء سد عملاق على أهم روافده ، وتحرص على إفشال المفاوضات من اجل عدم التوصل لاتفاق ملزم يضمن الملء والتشغيل ، هذا التعنت الاثيوبى ترجمته نتائج المفاوضات على خلال فترة الدراسة ، وانتهاج سيناريو كان يستهدف مخاطبة الرأي العام العالمى، والدول والجهات المانحة لمشروعات المبادرة، ومحاولة إبراز مصر على الصعيد الاقليمى والدولى بالطرف المتعنت، وذلك للمحافظة على الاستثمارات الدولية التى ارتبطت بمبادرة دول الحوض على الرغم من ليست نوعا من الابتزاز أو التحكم، بل هذا أمر متفق عليه دوليا فى كل أحواض النهار فى العالم. كما أن شكاوى بعض الدول الإفريقية من مطالبات مصر باحترام مبدأ الإخطار المسبق؛ وتجاهل أهداف إثيوبيا فى التنمية على حساب الأمن القومى المائي لمصر رغم اعتمادها فى لجوئها إلى مجلس الأمن على العديد من السوابق القضائية الدولية في مجال استخدام الأنهار الدولية في غير الأغراض الملاحية، خاصة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، التي أكدت التزام كل دول النهر بالا تقوم بنوع من الاستغلال يمس حقوق الدول الأخرى، بالإضافة الى ذلك أبرزت الحكومة المصرية مجموعة من المخالفات التي ارتكبتها إثيوبيا، ومنها انتهاك مبادئ حسن النية في المفاوضات وفى تنفيذ المعاهدات الدولية. فضلاً عن مخالفة اتفاق إعلان المبادئ عندما امتنعت عن إتمام وساطة واشنطن والبنك الدولي .

مما سبق لا يمكن للحكومة الإثيوبية أن تتصور أنها ستستطيع المضي فى برنامج تنمية طويل المدى دون سلام حقيقي مع جيرانها، خاصة وان تاريخ إثيوبيا فى بناء سدود على الحدود مع جيرانها مثل كينيا والصومال لا يبعث على الثقة ولذلك لابد من ضمان دولى لاتفاقيات صريحة وملزمة.

التوصيات

- مع مطلع الألفية الثالثة أصبح مبدأ "ميزان القوي المائية (Hydro-Balance of Power)" يمثل نفس أهداف ميزان القوي السياسي لكنها تقرأ بمفردات مائية ، أي أن تلزم كل دول الحوض بقبول ضبط النفس في تراكم السلطة المائية" لتجنب استفزاز دول المصب من اجل تحقيق استقرار النظام المائي والسياسي المنطقة بالكامل بشكل عام وحوض النيل بشكل خاص الحوض، علي أن تكون وظيفة والية تهدف الى الحفاظ على حقوق المياه ، والتمسك بعدم الانجرار إلى النزاعات المسلحة في الحوض بسبب المياه ، تفعيل مظلة من "الأمن المائي الجماعي " ويتحقق ذلك بالتنمية المائية المتكاملة والمستدامة للحوض كبديل للتحالفات والتكتلات السياسية الهشة التي لا صلة لها بهدف الأمن المائي

إذا كانت ملكية إثيوبيا لسد النهضة مطلقة فهى في نفس الوقت محملة بأعباء قانونية دولية أهمها عدم الإضرار بالغير خاصة دول مصب النهر، كما أن الزعم الإثيوبي بحقها في الاستعمال المطلق والانتفاع والسيطرة سواء على سد النهضة أو على النيل الأزرق لا يعنى إلا تعسفاً في استعمال الحق والأضرار عمداً بالغير ، خاصة مع إصرار إثيوبيا على ملء الثانى للسد ورفضها الاعتراف بحصة مصر والسودان من المياه هو بمثابة تهديد للأمن القومي المصرى و إعلان حرب تجويع وعطش ضد مصر لا يمكن معه استبعاد خطر المواجهة العسكرية للدفاع عن النفس

إن مستقبل التعاون بين دول حوض النيل والقرن الإفريقى ذات الموقع الاستراتيجى والغنى بالموارد المائية والاقتصادية يجب أن يكون هدف الجميع وفى هذا الإطار يمكن أن تدخل مصر وإثيوبيا فى حزمة اتفاقيات ومعاهدات تضمن حصة المياه مقابل تعويض إثيوبيا بإمداد الكهرباء بمقدار العجز المحتمل أثناء سنوات الملء، والدخول فى اتفاقيات أوسع لشراء المنتجات الزراعية والحيوانية مع تعهد إثيوبيا بعدم التوسع فى إنشاء سدود أخرى على النيل الأزرق دون موافقة مصر، أى إرساء مبدأ التعاون الاقتصادي والتعويضي مقابل الأمن المائى طبقا للقانون الدولى.

قائمة المصادروالمراجع

وثائق عربية منشورة

- وزارة الاشغال العمومية : لجنة الخبراء لدراسة مشروعات الرى الكبرى ، تقرير اللجنة ، 10 مايو 1949.
- وثائق عبدالناصر ،خطب وأحاديث وتصريحات، يناير ١٩٦٧ م ديسمبر ١٩٦٨ م،خطاب عبدالناصر فى عيد الثورةا لسادس عشر فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومى الاول للاتحاد الاشتراكى العربى، 23 يوليو 1968

- خطابات رئاسية

- حديث مبارك في المؤتمر الصحفى 26 يونيو عام 1995م ، صحيفة الاهرام المصرية 27 يونيو 1995 .
- خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسى الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمنتدي إفريقيا 2017 بشرم الشيخ ن ، نقلا عن الاهرام المصرية
- خطاب الرئيس السيسي خلال احتفالية تدشين مبادرة حياة كريمة بإستاد القاهرة ، الاهرام المصرية 15 يوليو 2021
- كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسى، أمام مجلس النواب 13 فبراير 2016 ، نقلا عن صحيفة المصرى اليوم 14 فبراير 2016 م
- خطاب الرئيس السيسي خلال احتفالية تدشين مبادرة حياة كريمة بإستاد القاهرة ، الاهرام المصرية 15 يوليو 2021

- كلمة الرئيس السيسى في الندوة التثقيفية الـ31 للقوات المسلحة ٢٠١٩/١٠/١٣ ، نقلا عن الأهرام 14 اكتوبر 2019
- كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسى، أمام مجلس النواب 13 فبراير 2016 ، نقلا عن صحيفة المصرى اليوم 14 فبراير 2016
- كلمة الرئيس السيسى قمة مصغرة لرؤساء الدول الأعضاء بهيئة مكتب رئاسة الاتحاد الإفريقي عبر الفيديو كونفرانس لمناقشة قضية سد النهضة ، نقلا عن الاهرام 27 يونيو 2020
- كلمة الرئيس السيسى في الندوة التثقيفية الـ31 للقوات المسلحة ٢٠١٩/١٠/١٣ ، نقلا عن الأهرام 14 اكتوبر 2019

- وثائق اجنبية منشورة:

- F O : Nile water projects. Lake Tsana project. Owen Falls project. Egyptian, Ethiopian and Sudan interests. Code 16, file 14210 (papers 3324 - 3939), The National Archives, Kew, FO 73616/371 , Date 1949
- 2- F O: Nile water projects. Lake Tsana project. OwenFalls project. Egyptian, Ethiopian and Sudan interests. Code 16, file 14210 (papers 3324 - 3939), The National Archives, Kew, Date 1949
- F.O : Document Symbol: S/3668,Title: Letter Dated 08/10/56 From Secretary Of 3-
- State Of The United States Of America Addressed TO THE President Of The Security Council.
- 4-F O : Water irrigation and storage projects: Upper Nile irrigation projects; proposed construction of dam and reservoir at Lake Albert; possibilitiesof water storage in Lake Victoria; correspondence nos 125-119, The National Archives, Kew, Reference, CO 3/217/536, The National Archives, Kew,1947Nov 1948-26 Jan 10
- 5-UNSC :Letter Dated 9 January 1996 from the Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations Addressed to the President of the Security Council Concerning the Extradition of the Suspects Wanted in the Assassination Attempt on the Life of the President of the Arab Republic of Egypt in Addis Ababa, Ethiopia, on 26 June 1995 [1996] UNSC 19, S/RES/1054 (1996) (26 April 1996.
- 6-Letter dated 9 January 1996 from the Permanent Representative of UNSC: Ethiopia to the United Nations addressed to the President of the Security Council concerning the extradition of the suspects wanted in the assassination attempt on the life of the President of the Arab Republic of Egypt in Addis Ababa, Ethiopia, on 26 June 1995 (S/10/1996)
- 7-UNSC: Letter Dated 9 January 1996 from the Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations Addressed to the President of the Security Council Concerning the Extradition of the Suspects Wanted in the Assassination Attempt on the Life of the President of the Arab Republic of Egypt in Addis Ababa, Ethiopia, on 26 June 1995 [1996] UNSC 7 , S/RES/1044 (1996) (31 January 1996)
- 8-United Nations: General Assembly Distr, General, Outcome document of the special event to follow up efforts made towards achieving the Millennium Development Goals A/RES/6/68, 28 January 2014, Sixty-eighth session, Agenda items 14 and 118

- World Bank Agriculture And Rural Development Department, Ethiopia Managing 9-
- Water Resources Growth ,AWorld Bank Water Resources Assistance\Strategy for
- Ethiopia ,2006,P.91.

- رسائل علمية

- حسن على محمد المكحل،(2000)، دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية وموقف القوى الدولية والمحلية منها 1929-1959 ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة الفلسفة فى الدراسات الافريقية ، قسم التاريخ ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ،
- نفيسة سعد الدين عبدالخالق ،(1993)،التطور التاريخى للعلاقات المصرية الافريقية فى الفترة من 1952 – 1967 م ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة،
- هويدا احمد على احمد (د)، (2016) السد العالى السد العالي وآثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مصر 1971 – 2011 م رسالة دكتوراه ،قسم التاريخ ،كلية الاداب جامعة اسيوط.
- جون بلوك ، عادل درويش ، ترجمة عبدالحافظ عبداللطيف حمد ،(2009) حروب المياه الصراعات القادمة فى الشرق الاوسط ،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير الآداب فى الترجمة ، كلية الاداب ، جامعة الخرطوم ،

- مراجع عربية

- إبراهيم أحمد خليفة، (2018) ،القانون الدولي العام, دار المطبوعات الجامعية, الإسكندرية،
- رشدى سعيد (د)، (1993) نهرالنيل نشاته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، دار الهلال،ط1 ، القاهرة
- زكي البحيري (د) ، (2016) مصر و مشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة, الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة.
- عصام شروف ، (يوليو 2019) أزمة مياه سد النهضة الأثيوبي والأصابع الإسرائيلية ، وزارة الثقافة السورية.
- محمد حسنيين هيكل،(2012) ،مبارك من المنصة الى الميدان ، الكتاب الاول دارالشروق،ط 2 ،القاهرة.

- مراجع اجنبية

- Asitk . Biswas And Cecilia Tortajada (, 2004) Hydro polities And Impacts Of The High Aswan Dam , Third World center For water management AvenidaManantialOriente
- NO,27,Mexice , 2004 ,pp. 681-681
- Donovan C. Chau (2008). U.S. Counterterrorism in Sub-Saharan 2-
- Africa: Understanding costs, cultures, and conflicts/
- 3-John Vida l (2015) Ethiopia dam will turn Lake Turkana into 'endless battlefield', locals
- warn (the Guardian, 13 January)
- Naison Ngoma, (, 2006) Civil-Military Relations in Africa: Navigating 4-
- Uncharted Waters," African Security Review, Vol. 15, No. 4,
- December 1

- 5 -Nora Hanke (2013) East Africa's growing power Challenging Egypt's hydro political position on the Nile, Assignment presented in partial fulfilment of Degree of Master
- of Arts (International Studies) in the Faculty of Political Science at Stellenbosch University, South Africa, March
- 6-Mohammed Hussain Sharfi (2018) Sudan and the assassination attempt on President Mubarak in June 1995: a cornerstone in ideological reverse , Journal of Eastern African Studies, Volume 12- 3 Issue , London

- **شهود عيان**
- شهادة منسوبة السفير المصري بإثيوبيا محمد إدريس ، بوابة الأهرام المصرية 28 مايو 2013 م
- شهادة منسوبة متولى سامى ، وزير الري يعلن دخول مصر مرحلة "الفقر المائى "، صحيفة المصري اليوم ، 29 سبتمبر 2017
- شهادة منسوبة الى اللواء رأفت محمد الحجيري، حارس الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ، صحيفة الوطن المصرية 26 فبراير 2021م
- شهادة منسوبة للسيد عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية ووزير خارجية مصر الأسبق ، 21 فبراير 2021 م صحيفة الوفد المصرية
- شهادة منسوبة حسين شميط المتهم بمحاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك في إثيوبيا عام 1995 ، صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية 21 يناير 2013

- **مؤتمرات علمية**
- برنامج وملخصات المؤتمر الدولي السنوي، (2011) ، ثورة 25 يناير 2011 م ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة.
- برنامج وملخصات المؤتمر الدولي السنوي، ، (2010) ، أفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل الفرص والتحديات ، 25- 26 مايو 2010 م احمد ابوالغيط ، وزيرالخارجية ، حسام كامل ، رئيس جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة .

- **دوريات ومجلات علمية**
- صالح سمير البنداري (د) (مارس 2018) ،مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية فى الدائرة الإفريقية ، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، الصادرة عن المركز الديموقراطي العربي برلين المانيا ، العدد الاول ، ج 1
- سمير عبدالملاك منصور ،(2013)، اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي, آفاق أفريقية, عدد المجلة 39, القاهرة, المجلة صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات
- سوسن صبيح حمدان، (2018)،الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 64, بغداد, المجلة صادرة عن الجامعة المستنصرية
- ضياء الدين القوصي (د) (2013) ،دوافع أثيوبيا لإقامة السدود على نهر النيل, مجلة السياسية الدولية, العدد 191.

- محمد شوقي عبدالعال : (2013) الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية في اتفاقية الأمم المتحدة مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل, آفاق أفريقية, العدد 39, القاهرة, المجلة صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات.
- عصام شروف (د) : 2020 مشكلة سد النهضة الأثيوبي وآثاره المحتملة على مصر مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 36 ، العدد الثاني.
- محمد نصرالدين علام (د) وزير الموارد المائية والري الأسبق "سد النهضة و هدوء ما قبل العاصفة, مجلة السياسة الدولية, الملف المصري, العدد 20

- **مواقع اليكترونية**

- المتحدث الرسمي لرئاسة جمهورية مصر العربية) Spokesman of the Egyptian Presidency- الموقع الرسمي بتاريخ 11 مارس 2021(

24 1534059785121&id=1109472149572164https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=

- المتحدث الرسمي لرئاسة جمهورية مصر العربية) Spokesman of the Egyptian Presidency- الموقع الرسمي بتاريخ 8 مايو 2021(

153405978512124&id=1148088729043839https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=

- جهود الاتحاد الأفريقي لحل أزمة سد النهضة تحظى بدعم في مجلس الأمن : الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي

AF %8D%88%9D%87%9AC%D%8-%D20200630.com/ar/24https://www.france

- **مقا لات منشوره فى الصحف**

- التقرير النهائي للجنة الدولية للخبراء الصادر في مايو 2013، نقلا عن صحيفة الأهرام المصرية 3 يونيو 2013
- حمدى عبدالرحمن (د) : الملء الثاني وانتهاك إثيوبيا لقواعد القانون الدولي ،صحيفة الأهرام المصرية ، 27 يوليو 2021
- صلاح ابو الفضل : أزمة سد النهضة بين موقف مصر واثيوبيا والعالم ، صحيفة الشروق المصرية ، 21 يوليه 2020

- صحف

- 14 يناير 2010 صحيفة الاخبار المصرية- صحيفة اليوم السابع 27 ابريل 2014.
- بيان وزارة الرى المصرية 15 مايو 2017 ، نقلا عن المصرى اليوم 16 مايو 2016
- مركز الاهرام للنتظيم والميكروفيلم 12 اكتوبر 1982 ، 11 ديسمبر 1982

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

شروط وضوابط النشر
بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- **أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.**

2- **مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)**

3- **ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.**

4- **أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.**

5- **ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.**

6- **أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.**

7- **ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.**

8- **ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.**

9- **يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.**

10- **اللغة:**

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- **عناصر الدراسة:**

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة وجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني: economie@democraticac.de**

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
مثلا:
نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:
محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:
إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:
ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد الخاصة بسنة 2025

	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
سنة 2025	32	15 كانون الثاني/ يناير 2025	28 شباط/ فبراير 2025
	33	15 نيسان/ ابريل 2025	31 أيار/ مايو 2025
	34	15 يوليو/ تموز 2025	31 أب/ أغسطس 2025
	35	15 تشرين الاول/ اكتوبر 2025	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center